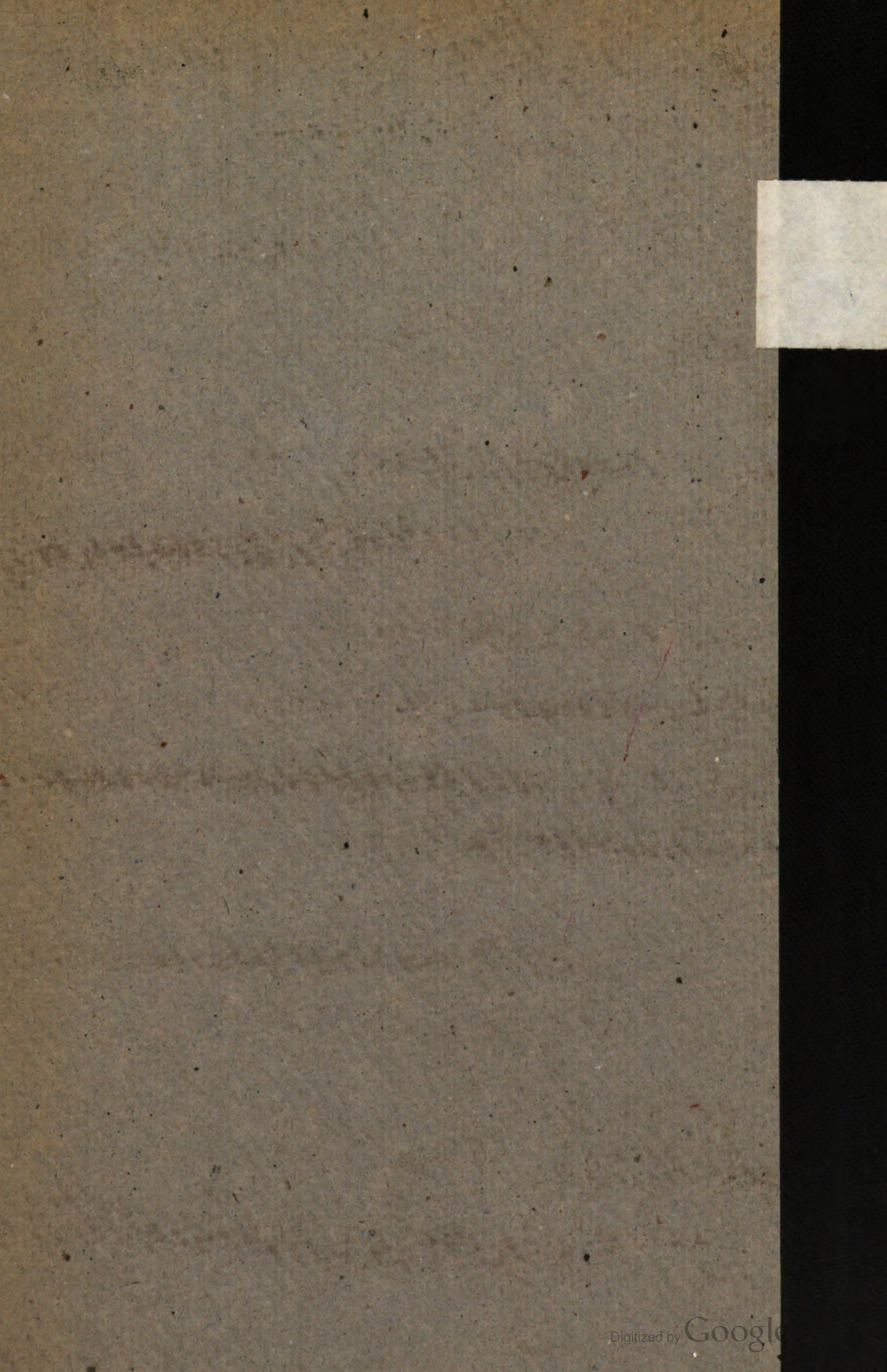

Digitized by Google



al-Isfarā'inī, 'Iṣām al-Dīn

عصام على الجامى

Iṣām 'alā al-Jāmī

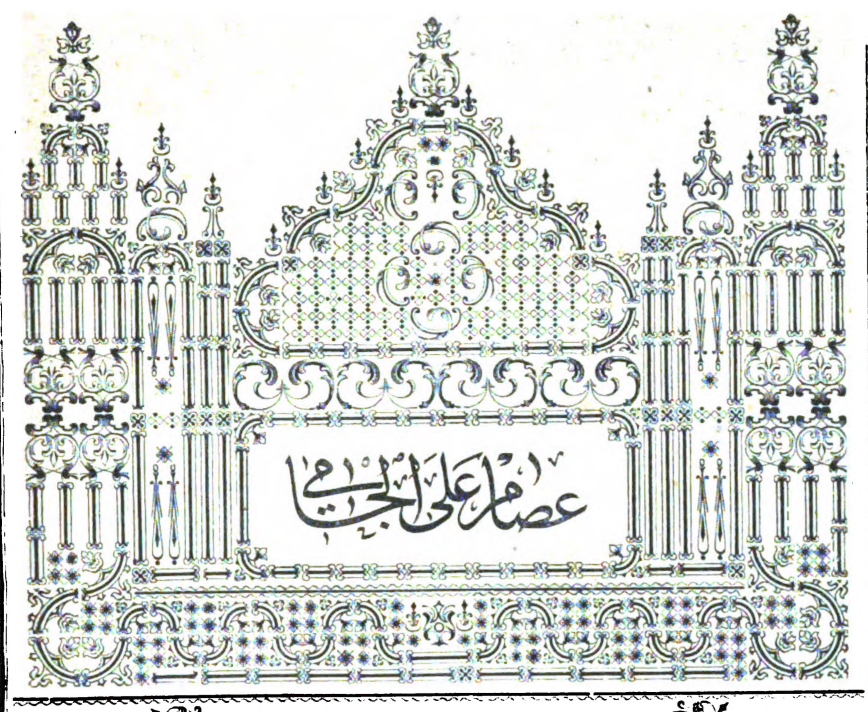
هذه حاشية على شرح الجامى للعالم المحقق والفاضل المدقق
المولى ابراهيم بن محمد عرب شاه الاسفرائنى عصام الدين
عليه الطاف ورحمة من ربه مالك يوم الدين

معارف نظارت جليلەسنك ٦٢٢ نومرولى رخصتنامەسيلە

درسعادت

(مطبعۀ عثمانيه)

١٣٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

ياهاديا لسالك مسالك محامدك * ويا سامعا لمجامع مسائل حامدك * اهدنا الصراط المستقيم
هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا * صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا *
وصل على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا فى اصلاح حالاتنا * وعلى آله
المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا * وصحبه المجملين الينا بمفصل آثار
النبوّة ليحفظونا عن الخطأ فى مقالاتنا (وبعد) فيقول العبد المفتقر الى الله الغنىّ عن العالمين
ابراهيم بن محمد ابن عرب شاه الاسفرائنى عصام الدين * هذه حواش * كالشمس لنجوم
درر الزبر غواش * مافيه للفوائد الضيائية واش * لايوجد عن مدحه متحاش * ولا يتوهم
فى حقه ذام او واش * لا يرده ناظر كابر غير مكابر لكثرة مافيه من الابتداع * ولا يؤده شاعر
فاخر بالاطلاع * على خوافيه الا بمحاسن الاختراع * من لم يفارق ربقة التقليد فليتفوّه بماشاء
فليس معه النزاع * ومن ليس له غاية التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا نريد منه الا الوداع
* انفع بها اهل السعادة بانفاع * واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع * انت حسبنا
فى الترقى الى بقاع العلم الذى هو فى غاية الارتفاع (قوله الحمد) هو الوصف بالجميل على الجميل
الاختيارى من الانعام وغيره وما وقع على غير الاختيارى كحمد الله تعالى على صفاته

الواش الاول بمعنى النقاش والواش الثانى بمعنى الذمام والنمام منه

(فلتنزيله)



فلتنزيله منزلة الاختيارى اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادى الافعال الاختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر ﴿ قوله لوليه ﴾ فى الصحاح الولى ضد العدو وكل من ولى امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثانى فالمعنى ان كل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء الحمد بما يليق به * والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اى كل حامدية متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ماهو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا فى كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معني الحمد له تعالى دون غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبنى للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كأنه قال ﴿ لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ﴾ ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما فى جمع الولى والنبى ثم فى تقديم الولى على النبى حيث اشير به اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة ﴿ قوله والصلاة على نبيه ﴾ النبى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل فى الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلاة على كل نبى له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثانى ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة بمرتبة النبوة ويعلم منه ان استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى ﴿ قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه ﴾ التزم اهل السنة بادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبى وآله وينقلون فى ذلك حديثا فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثانى يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال فى تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه فى الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفى ذكر الادب

براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب ﴿ قوله فهذه ﴾ اى هذه الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة فى مرأى المخاطب لكن لابد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعانى معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى ﴿ قوله فوائد ﴾ جمع فائدة وهو مااستفدت من علم اومال اوجاه فادله المال يفيد اى ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد الثوابت يعنى هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان ﴿ قوله وافية ﴾ اى كثيرة تامة يقال وفى الشئ وفيا على فعول اى كثروتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم كتاب فى المعانى والوافية اسم للمتوسط والمشارق كتاب فى الحديث وفى درج اسماء الكتب بلاشائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ ﴿ قوله بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب ﴾ ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعى بحسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعى بحسب اللفظ ان يكون فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر مايذهب اليه المحققون فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت هنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل اوالمفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولامفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل اوالمفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى ﴿ واتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية الثانى الظاهر أن يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار فى رعاية التذكير والتأنيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا اوبالعكس الثالث ان فى وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العلوم العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الامن العلماء فى العلوم النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدى وما من مقصد الا وهو فيه المعى وكأنه بنى اطلاق العلامة على

عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار أغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقى والمغربى فيصح جمعهما بلا مرية (**قوله** الشيخ ابن الحاجب) فى القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره اوالى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما فى الصحاح اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور أن الشيخ ابن الحاجب قتل شابا (**قوله** تغمده الله بغفرانه) فى الصحاح تغمده الله برحمته غمده بها هذا والكلمة مأخوذة من غمدت السيف اذا جعلته فى غلافه والغمد غلاف السيف ففى الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات (**قوله** واسكنه بحبوحة جنانه) اى وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل (**قوله** نظمتها) يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشئ فى قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك مادام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لايفارق الفوائد التى كاللآلى (**قوله** للولد العزيز) العزة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بالذكاء والفضل (**قوله** التلهف) هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فى الخطب مستفيض لاوصمة له عند البلغاء (**قوله** وسميتها بالفوائد الضيائية) فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيرى فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى الجزء الثانى ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود فى ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله فى العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كأنه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب مايمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب (**قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف) الاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة (**قوله** كالعلة الغائية) العلة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء الدين يوسف متقدم

فى التصور لكن لم يتأخر فى الوجود والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة (**قوله** وسائر) مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقى فى الكشاف ان العربى هو السائر بمعنى الباقى واستعماله فى كلام المصنف بمعنى الجمع غير ثبت وقد استعمله الكشاف فى هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء فى حقه (**قوله** من اصحاب التحصيل) تقييد للمبتديئين لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع (**قوله** وماتوفيقى الا بالله) التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق فى جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربى بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربى من زيد فالعربى وماتوفيقى الامن الله وتوجيهه على مايستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود أنه بتقدير مضاف حيث قاله اى وماكونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه (**قوله** وهو حسبى ونعم الوكيل) فيه بحث تجده فى حواشى المطول (**قوله** بتخييل ان كتابه) يعنى بتخييل نفسه نقصان كتابه بهذا الترك والمخيل مايفيد فى النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والمخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد أن يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلاة ايضا (**قوله** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا) اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق الفاضل الهندى لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح حفظ من كلامه مايمكن اصلاحه وحذف منه ماظن به انه لايمكن اصلاحه قال الفاضل الهندى لم يبدأ بالحمد لله هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذابال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ماورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الامثل ان يترك الصلاة والصوم هضما للنفس بتخييل انه ليس فى عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزأ من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ماتضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لروم الاختصار الذى هو المطلوب فى هذا التأليف (**قوله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا

الكتاب عن احوالها ﴾ كأن دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة فى طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده مايرد عليه من مسائل الفن فيطلبه ومايرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولايبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب فى تحصيله ولايتنفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لابد منهما ليمكن الشروع فى الفن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبى الذى لايكون تحصيله الاقسريا فلاينفعه فى التحصيل البصيرة ولامايوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما فى الكتاب وهو لا يستدعى معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه ﴿ قوله فتى لم يعرفا ﴾ هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال نتوقف على تعريفهمافان تمت تم والافلا ﴿ قوله وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها ﴾ هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر ﴿ قوله قيل هى والكلام مشتقان من الكلم ﴾ الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه فى المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفى فى الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا فى تحقيقه فى شرح الرسالة العضدية ﴿ قوله وهو الجرح ﴾ بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة ﴿ قوله لتأثير معانيهما فى النفوس كالجرح ﴾ ان اكتفى بمطلق التأثير فى التشبيه بالجرح يكون جاريا فى الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر آه يدل على انه اراد التأثير باحداث الألم فى تفسير البيضاوى فى قوله تعالى ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة ﴿ قوله بعض الشعراء ﴾ قال الشارح الكازرونى قائله امير المؤمنين علىّ بن ابى طالب رضى الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء ﴿ قوله ماجرح اللسان ﴾ اللسان يكون بمعنى اللغة او الجارحة فهذه العبارة تحتملهما ﴿ قوله والكلم ﴾ بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لاللفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء فى الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد ﴿ قوله جنس لاجمع كتمر وتمرة ﴾ والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر

باق على وضعه ﴿قوله والكلم الطيب يأول ببعض الكلم﴾ هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال فى مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكأنه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم ﴿قوله واللام فيها للجنس﴾ لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة من حيث هى هى واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهى لام العهد الذهنى كما فى ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى ﴿ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهى لام العهد الخارجى نحو قوله تعالى ﴿كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافى فى لفظ الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى اذ التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا هذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس ﴿قوله ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة﴾ اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على ألسنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل ﴿قوله اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها﴾ انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود

﴿ رميها ﴾

رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمى من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لامن الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل فى الفم فان قلت قدجاء فى اللغة اللفظ بمعنى النطق ولايخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت لانه لابد وان يتعدى بالباء قال فى القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا وبعد فيه نظر لانه يكفى للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ فى عرف اللغة كالكلام مايتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوى اعم من المعنى العرفى فى اللغة لشموله مايتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ماهو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ماهو بمعنى الرمى ﴿ قوله ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ ﴾ وانما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت فى جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب فى نقل اللفظ ابتداء الى مايتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى مايتلفظ به فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثانى نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لايخفى وينقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمى اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص ﴿ قوله مهملا كان او موضوعا ﴾ المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل مالم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكأنهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعد ماذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل ﴿ قوله واللفظ الحقيقى ﴾ لايخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب والمتلفظ به الحقيقى ﴿ قوله ولم يوضع له لفظ ﴾ فليس فى اضرب الا الفاعل المعقول من غير أن يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ فى اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف

والصوت اصلا ليس على ماينبغى فاحفظــه فانه مما خفى على غيرى حتى قال بعض الفضلاء لاادرى من اى مقولة هو فليت قولى بلغه ﴿قوله والدوال الاربع﴾ وكذا امثاله من ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطـان والنصب جمع نصبة وهى ماوضع لمعرفة الطريق ﴿قوله لانه لم يقصد الوحدة﴾ لالان قصد الوحدة غير صحيح والالم يصح قصدها فى الكلمة بل لانه لايحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ماوضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لايصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبدالله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافى ﴿قوله والمطابقة غير لازمة﴾ بل غير جائزة لان المصدر لايحتمل التأنيث والتثنى والتجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين﴾ وانما قيل غير لازمة اكتفاء بادنى مايكفى ﴿قوله مع كون اللفظ اخصر﴾ ومايستتبعه ايضا اخصر ممايستتبعه اللفظة تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ﴿قوله الوضع تخصيص شئ بشئ﴾ الاولى تعيين شئ لشئ ليظهر تعلق لمعنى بقــوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك ﴿قوله بحيث متى اطلق﴾ كما فى الالفاظ او احس كما فى الدوال الاربع والمراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لاعلم يقال احسست الشئ اذا ابصرته اوعلمته على مافى القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس من فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد أن ينصرف الاطلاق الى معناه العرفى وليس فى السماع عرف فاعرفه ﴿قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة﴾ الاولى بل متى اطلق مع ضميمة ﴿قوله واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا﴾ ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال فى الوجه الثانى ﴿قوله ولايبعد ان يقال الخ﴾ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللســان اى اللغة فى محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيئا من هذين الاطلاقين لايكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذى هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم منه معناه اجمالا والدلالة على معنى

﴿ فى ﴾

فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل آخر تجده ان آويت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه فى هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال ﴿ **قوله** المعنى ما يقصد بشئ ﴾ اى اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد ﴿ **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد ﴾ اى لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه ﴿ **قوله** او مصدر ميمى بمعنى المفعول ﴾ اى لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمى بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت فى اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى ﴿ **قوله** او مخفف معنى اسم مفعول ﴾ خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التى هى اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير فى كلام العرب ﴿ **قوله** ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع ﴾ فان قلت كما ان المعنى مأخوذ فى الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشئ الاول فلابد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة فى تجريد الوضع عن المعنى واستعماله فى جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد قيدا للمعنى ﴿ **قوله** فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع ﴾ الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة حال اللفظ فى نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع

طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لاحاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة فى المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد الالتباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اى حروف ركب منها اللفظ بقي انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ به (**قوله** وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى) فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لايقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى فينبغى ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لايخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لايخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية فى التعريف (**قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر) الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه (**قوله** فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى) اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لايكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى خص كلمة ما فى تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما فى التعريفات سنة مؤكدة (**قوله** قلنا المعنى مايتعلق به القصد) فيه انه ان اراد مفهوم المعنى مايتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى مايقصد بشيء وهو اخص ما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لايلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم ألا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام فى القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال مايقصد بشيء لكان اخصر

(واوضح)

واوضح ﴿ قوله وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره ﴾ لايخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لاتنتج فى كبرى الشكل الاول الاان يقال نفى انتاج الطبيعية فى كبرى الشكل الاول نفى كلية الانتاج اذالمعتبر عندالميزانيين الامور الكلية والانتاج فى هذالمقام بين كما فى قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى ﴿ قوله بعض الكلمات المفردة ﴾ لافائدة فى الوصف ﴿ قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد ﴾ لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولايخفى ان هذ السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولوكان صفة للفظ لم يتجه ﴿ قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة ﴾ الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى فى تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغى ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لامن حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة ﴿ قوله وقداجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا ﴾ اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم على اللفظ وقيل فى مقام نقض تعريف الكلمة ﴿ قوله ولايخفى عليك ان هذا الحكم منقوض ﴾ لايذهب على احد أن الجواب عن الاشكالين بالمنع اى لانم وجود مادة نقض التعريف فى لغة العرب فى شئ من الاشكالين الاانه ذكر المنع فى صورة الدعوى مبالغة فى وروده فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الاان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل مايستعمل فى مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلى ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفى لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلى ولايجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلى على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ماذكره للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لايدفع مادة الشبهة فلاينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد اومركب نحو الذى قلت فيما اذاقلت زيدا اوزيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد اومركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازى فى كلمة اومركب لايتحقق مادة النقض ﴿ قوله فان الوضع فيها وان كان عاما ﴾ انما قال وان كان عاما اشارة الى ماليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب ﴿ قوله وليس هناك مفهوم كلى ﴾ اى فى مقام وضع امثال الضمائر وقيل فى مقام رجع الضمير الى اللفظ

المخصوص ولايخفى انه لايتم فى مثل الضمير فافهم (قوله هو الموضوع له فى الحقيقة) قيد الموضوع له بقوله فى الحقيقة لانه هناك مفهوم كلى يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ماتقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد أنه موضوع لجزئيات هذا المفهوم (قوله وهو امامجرور على انه صفة لمعنى) لايقال الاولى حينئذ الاقتصار على مفرد لما مر (قوله ومعناه حينئذ مالايدل جزء لفظه على جزئه) هذا يقتضى ان لايكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر أنه كذلك اذلم يؤنس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولامعانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال ومبنى على الاختلال والتعريف الصحيح مالايدل جزء لفظه الموضوع على جزئه (قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد) بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بشئ موصوف بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ماتعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوّز وانما سمى الافادة الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثانى جاء بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولايخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولايستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجه مايتوجه على تعليق الوضع بالمعنى فى ذلك الغرض (قوله كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا) فى قوله عليه السلام *من قتل قتيلا فله سلبه* (قوله ولابد حينئذ من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية) لان المتكلم به بليغ لايظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة (قوله والآخر مفردا) لايخفى لطف هذا البيان (قوله وكأن النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد) فتجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد لايكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه

اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع فى مقام الثروة بما لايقنع به الاعديم القدرة ﴿ قوله او من المعنى ﴾ ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لايتقدم الحال على ذى الحال المجرور ﴿ قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية ﴾ لادخل للمعية الذاتية فى الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية ﴿ قوله مثل الرجل ﴾ قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرية بلامرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة ﴿ قوله واعرب باعراب واحد ﴾ الانسب ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة له وان يدعو اليه مايقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع مايقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك اذ تاء التأنيث مبنى الاصل ويجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعى كونهما مكيفتين بكيفتين قيل ان ماذكره انما يظهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا لخزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع فى الزجاج حتى يكون فى ذائقة الناظر فيه الاجاج ﴿ قوله ولايخفى على الفطن العارف بالغرض ﴾ فى القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به ﴿ قوله فمثل عبدالله خرج عنه فانه لايقال له لفظة واحدة ﴾ ووجه ذلك بان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ماويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار وضعه الاضافى وفيه ان ماذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى فى شرح الشرح لمختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبدالله من تعريف المفصل فرية بلامرية كيف وقد قال فى المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهى جنس تحته ثلثة انواع اسم وفعل وحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ماعلق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اماجملة

واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه
كعبد مناف وامرىء القيس والكنى ثم انه يخرج حينئذ من تعريف الكلمة بعلبك علما
مع انه يناسب ان يدخل فى تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض
النحويين ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ماهو حالها باعتبار الحال
عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به ماهو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة
عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضى كون عبد الله داخلا فى حد الكلمة
ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصرى خارجا
عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة (**قوله** ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب) ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما (**قوله**
كون الشىء بحيث يفهم منه شىء آخر) فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشىء الاول
بازاء الشىء الثانى فالدلالة وضعية وان كان كون الشىء الاول مقتضى الطبع عند
عروض الشىء الثانى فطبيعية والا فعقلية (**قوله** فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب) فيه انه بعد جعل الوضع فى التعريف بحيث يتناول
حروف الهجاء العارية عن الدلالة لايصح ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة الا
ان يقال ليس ذكر الوضع فى التعريف بمجرد قوله وضع بل قوله وضع لمعنى، ولايخفى ان
هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع فى التعريف (**قوله** كدلالة لفظ ديز المسموع
من وراء الجدار) اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض
فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلى فيظهر الدلالة العقلية كمال
الظهور بخلاف مالو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ماقصد بالتمثيل كمال
ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر أن فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ (**قوله**
فبعد ذكر الدلالة لابد الى آخره) فيه نظر لانه يجوز أن يذكر بعد ذكر الدلالة مايستلزم
الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما فى تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع لان الافراد فرعه فلاحاجة الى ذكر الوضع (**قوله** كما فى المفصل) فيه لطافة
لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف (**قوله** اى منقسمة) اشار الى ان هذا الخبر
لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها
تحصل اقساما لها كما حقق ان لاحكم فى التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم
قيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ماذكره فى قوة وهى كلمة دلت على معنى فى نفسها
ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم
الشىء الاضم قيود اليه ويحصل بعدد القيود مفهومات هى بالنسبة الى هذا الشىء تسمى
اقساما ويسمى هذا الشىء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما

والغالب فى التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلهذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ماهو خارج عنه فهو عقلى والا فاستقرائى هذا هو المشهور لكنه كثيرا مايوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان عقلى فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلى ونحن على انه استقرائى قد بيناه فى شرح الكافية فى هذا المقام ثم قول المصنف لانها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفى هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ فى نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها الخ ﴿ قوله اى الكلمة لما كانت ﴾ لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا اومعنى وجوابه ايضا كذلك اوجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال الله تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ﴾ اومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضى فقوله فهى الخ جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال بانه لايدخل الفاء على ماهو جوابها فلاوجه لقوله فهى الا ان يقال الجواب محذوف اى اعتبر الدلالة وقوله فهى تفريع وفيه بعد لايخفى ﴿ قوله اما من صفتها ﴾ عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اى لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولقد أحسن لانه يحوج الى صرف قوله الثانى الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع أن فى تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة فى الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لاتحصى للكلمة وسهى لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التى لاتحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عن ماذكر فى التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ماذكر فى التقسيم ألاترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم اوليس بعالم ليس الا ان الانسان لايخلو عنهما لا انه لايكون له غيرهما لظهور ان له صفات لاتحصى وهناك تقدير آخر اخف اى ذات ان تدل ثم تأويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ماقصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو أنه لاحاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة ان اوان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لايرتبط بالذات من غير تقدير اوتأويل والثانى ان يرتبط به من غير حاجة الى شئ منهما

﴿ قوله حيث يقعان عمدة فى الكلام ﴾ الاولى حيث لاتدل على معنى فى نفسه بخلافهما ﴿ قوله فى الفهم عنها ﴾ لافى التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا ﴿ قوله اعنى الماضى والحال والاستقبال ﴾ الحال ماانت فيه فى زمان التكلم بالدال على الزمان والماضى ماتقدم عليه والاستقبال ماتأخر عنه ﴿ قوله مأخوذ من السمو ﴾ هذا ماجرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين فى الكتب المبسوطة ولايخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر أنهم نقلوه من معناه اللغوى الى المعنى المصطلح فانه فى اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما فى قوله تعالى ﴿ وعلم آدم الاسماء ﴾ فى القاموس اسم الشئ بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لوكان الاختلاف فى مأخذ الاسم اللغوى لم يكن بعيدا تأمل ﴿ قوله لتضمنه الفعل ﴾ ولك ان تقول لمشابهته الفعل فى ان له مصدرا كما للفعل ﴿ قوله وذلك لانه قدعلم به ﴾ اى بوجه الحصر الاولى لانه قدعلم بوجه الحصر ﴿ قوله والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه ﴾ الاولى ترك لكنه ﴿ قوله فالكلمة مشتركة ﴾ لادخل له فيما هو بصدده من انه قدعلم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لايتوقف على ان يكون فى المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا ﴿ قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ﴾ يعنى عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص فى مختصر الاصول فلايرد منع ان ماعلم حد لجواز أن يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام فلايحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع مااعتبره المصطلح فى مفهومها وجميع ماذكر هنا داخل فى مفهوم هذه الاقسام فيكون ماعلم من المعرفات حدودا لها ﴿ قوله ولله در المص ﴾ جملة يمدح بها بكثرة الخير وتحقيقه سيجئ فى بحث التمييز والمراد هنا لله در المصنف شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل فى التعليم جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقدعلم الخ ﴿ قوله الكلام فى اللغة مايتكلم به قليلا كان اوكثيرا ﴾ لايظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوى للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوى للكلام بالبيان ولايخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحى من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لاتناسب المعنى الاصطلاحى للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصابه اصطلاحا ليس لمجرد التميز بينهما فى الاسم ومن المعانى اللغوية للكلام مايكون مكتفيا به فى اداء المرام على مافى القاموس ولايخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه ﴿ قوله فالمتضمن اسم فاعل ﴾ انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة

الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغى ان يرى ولا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه فى نظائره وعده من هداياناوا جمعه مع عشائره (قوله فلا يلزم اتحادهما) اى اتحاد المتضمن والمتضمن فى تضمن كل مالكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما فى الكلام الثانى فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزأ للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التى ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر اوضم كلمة الى الاخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له اوصفة لاجزائه تأمل (قوله اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد الى آخره) سببية الاسناد باعتبار أن الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ماتضمن كلمتين للاسناد لكان انسب (قوله خرجت المهملات) اى الصرفة لكنه بقى زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ماعبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوى عن الالفاظ الموضوعة (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب) الاولى نسبة تفيد الى آخره (قوله دخل فى التعريف مثل زيدابوه قائم) ومثل تسمع بالمعيدى خير من ان تراه (قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات) فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة اوحكما (قوله فانه فى حكم هذا اللفظ) ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين الى آخره فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقى او الحكمى ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقى او الحكمى ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد فى التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ماحمله عليه حتى لوكان المعنى ماتضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق (قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام) انما قال ظاهر لجواز أن يراد به ماتضمن كلمتين فقط قيل لايخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب كتحقق افراد منه فى ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ فى قولنا زيد ضربت عمرا فى داره مجموع ماذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ماجعل خبرا وهكذا

فى الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغى ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لاعدولا عن مذهبه (قوله على الجمل الخبرية) الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكأنه قيدها بها لان الانشائية عنده لا يقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه فى تأويل زيد مقول فى حقه اضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجمل الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه فى زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم فى الجزاء عند المصنف والا لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين ولا يكون تعريفه جامعا (قوله وفى بعض الحواشى) اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما فى الحواشى انه قال المصنف فى بحث حرفى الاستفهام ان لهما صدر الكلام لانه يقتضى كون قام ابوه فى زيد أقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام (قوله ولا يتأتى ذلك) اى الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام (قوله الا فى ضمن اسمين) اى لا يتحقق هذا العام الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل فى بمعنى من لكن ينبغى ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمى الفعل ولا من فعل واسم اى اسم كان لانه لا يتأتى من فعل واسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اى فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتأتى من فعل واسم اى فعل كان (قوله لان التركيب الثنائى العقلى) فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا (قوله ونحو يازيد بتقدير ادعو زيدا) فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص بالحصر فى تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة فى بادى الرأى بخلاف تعريف الكلمة (قوله على معنى كائن فى نفسه) جعل فى نفسه صفة لمعنى لا متعلقا بدل اى دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائنا فى نفسه اى معتبرا فى حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير مقترن بما ليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب (قوله اى فى نفس ما دل) لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور (قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول) ولا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة

(عبارة)

عبارة عنه لاعن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو أنث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظة الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى مادل ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى ﴿ **قوله** ولذلك قيل الحرف ﴾ اى لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشائع فى نسبة المعنى الى شئ يقال هذا المعنى فى هذا اللفظ يعنى يستفاد منه قيل الحرف مادل على معنى فى غيره فلا يتجه ان مادل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا فى غيره اذ لا معنى لكون ذلك المعنى فى الشئ الا كونه مدلولاله ولا يتجه ايضا ان قيد فى نفسه فى تعريف مايقابل الحرف لغو نعم التركيب العربى مادل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا فى نفسه فى المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف به ﴿ **قوله** ومحصول ماذكره بعض المحققين ﴾ يعنى السيد الشريف قدس سره كأنه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته الجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر أن الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك فى الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع ولا دخل للواضع فى الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال فى حقه ماقاله السيد المحقق فى حق نجم الائمة حيث قال فى حواشى شرحه على الكافية فى هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى ﴿ **قوله** كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره ﴾ ولو قيل كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما لاستعمال فى فى الحدود الثلثة فان فى فى قولهم السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد وقولنا الدار لا فى نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة فى وهو أنه لما شابه المعنى الحرفى التابع لامر العرض التابع

للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفى كما ينسب العرض الى محله بفى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر ﴿قوله كذلك فى الذهن معقول﴾ الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس ﴿قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه﴾ الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة توصيفية كانت او اضافية او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة للملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة للملاحظته لا بد أن يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة للملاحظة معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة للملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو آلة للملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافى يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة للملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ماسبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرف النسبة قلت لا يصلح ان يكون طرف النسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم فى المحكوم عليه وبه ﴿قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل﴾ فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثانى تبعا كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة الخ فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلى ومدلول

من جزئى قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الاحصا وليس له افراد حقيقة (قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط) لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كأن تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعنى لا حاجة للفظ الابتداء فى الدلالة عليه ومن حمله على نفى الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله فى الدلالة عليه بقوله من دله على كذا (قوله ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها الخ) اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكأن وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب (قوله ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى) دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمنى هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى فى التعريف على اعم من المعنى المطابقى على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقى صرح به بعض المحققين فى شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل فى التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو أن المعنى المذكور فى تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان فى الفعل ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل فى العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال زيد اقترن بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقى لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى فى نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقى بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقى بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضى وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعنى المعنى المطابقى انه لا شك فى انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن

لا يوجد بدون المطابقة وهذا ماتحير فيه العقلاء قرنا بعدقرن وقدبذلنا فيه جهدا بلطف من الله تعالى وعون فى شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية فى هذا المقام صرفناها لرى الاكباد العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى فنقول وبالله التوفيق لا خفاء فى ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده فى ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ فى ضمن تذكر الوضع من دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد لدلالة اللفظ من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذى دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقى ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابى على بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما سمى تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باذله ويظن فكره عميقا لخان ان ننبهك على ان القرينة ليست بشرط فى دلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزأ للفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظة الله فى عبد الله يحتاجان فى دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمى واسألك ان لا تسأم من افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصغى الى تتمة ما ادى انى اليه من موافقة رفيق التوفيق * اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة فى مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما

الهمنى ربى ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما فى الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ﴿ قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول ﴾ لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزمانى فى اسماء الافعال ولغير الزمانى فى الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المصنف لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار أن مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلى لانه لم يكن الذات داخلة فى الوضع الفعلى واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن فى الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود فى الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة فى الوضع السابق وهو الوضع الفعلى لها فانها فى الوضع الفعلى موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا لاعتبار شئ وفى اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى لغو فى اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن ﴿ قوله على وزن قوقاة ﴾ كتب فى الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعلل وفعللة وفعلا لا ﴿ قوله اوعن المصادر التى الخ ﴾ يعنى اوعن معانى المصادر التى كانت تلك المصادر فى الاصل اصواتا والمصادر التى هذه الاسماء منقولة عن معانيها هى نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر فى الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل ﴿ قوله اوعن الظرف ﴾ يعنى اوعن معنى الظرف والجار والمجرور ﴿ قوله فانه على تقدير اشتراكه ﴾ اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلاثة ثانيها كونه مجازا فى الاستقبال وثالثها كونه مجازا

فى الحال ﴿ قوله فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين
ايضا فى ضمنها﴾ قدعرفت ان اللفظ المشترك لايدل الا بالقرينة فلايدل الا على زمان واحد
﴿ قوله ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به ﴾
اوليفيد معرفة الاسم فى الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية
غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد أن لا يستقل به فهم كثير
من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمى الاسم قدم
على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ماذكر فى الاختصاص
﴿ قوله فقال ومن خواصه منبها ﴾ اى منبها من اول الامر ولذا قدمه على المبتدأ
وليس التقديم للحصر والا للغا وبماذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لايستدعى ذكر
من لحصوله من مشاهدة ماذكر ثم لابد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على
الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز * واعلم ان التنبيه المذكور مبنى على ان
ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا لم يفد كلمة من الان كل واحدة من
الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة
الربط اشيع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات
بل من توضيح ماهو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ماتفيده لايرضى
﴿ قوله وخاصة الشيء مايختص به ولا يوجد فى غيره ﴾ فسر الاختصاص بنفى الوجود فى الغير
على ان النفى راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف فى استعمال
بلغاء العرب فيكون ماله انه يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فمن قال قوله لا يوجد فى غيره
تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر اوتدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر
المختص محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب فى كلام
المصنف تكلفات لاتحصى وتعسفات لاتخفى ﴿ قوله دخول اللام اى لام التعريف ﴾
شاع اللام فيما بينهم فى هذا القسم بحيث تنصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل
اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولو لم تأب عن ادنى
تكلف لاوّلته بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص
بالاسم اذلا يدخل الا على اسم الفاعل اواسم المفعول كما تعرفه فى بحث الاسم الموصول
والالف واللام الزائدة والالف واللام التى هى جزء الكلمة كما فى النجم ولو قيل المتبادر
من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد ﴿ قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم فى مثل قوله عليه السلام فى لغة حمير ليس من امبر امصيام فى امسفر ﴾ فى جواب سائل
من حمير حين قال امن امبر امصيام فى امسفر ﴿ قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ﴾ ولم

(يخصص)

يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا مايتبادر من اللام ويكون تطويلا بلاطائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحروف النداء كلهاا وبعضها فتأمل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان فى تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقى من اقسام اداة التعريف كما ان فى تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقى اقسامه ﴿ قوله وفى اختياره اللام ﴾ على الالف اوالالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو أحق لجعله علامة يعرف بها الاسم ﴿ قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه ﴾ لان الحق فى هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره فى شرحه للكشاف ويشهد له ماقال فى اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احد مثله ﴿ قوله لتعذر الابتداء بالساكن ﴾ فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا اوساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام قلت حصول الخفة فى اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه ﴿ قوله واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل ﴾ وكان همزته فى الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها ﴿ قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة ﴾ وهان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها ﴿ قوله لانه لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة ﴾ تبع فى ذلك الشيخ الرضى وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندى الاسد الرامى لانه لتعيين مادل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب لانه لاينكر منصف ان التعين للذات المعتبر فى مفهوم الحسن ولاشرب للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتاها فلما لم يكن فى الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام ﴿ قوله كالموصولات ﴾ قد حقق فى موضعه ان الذى فى الاصل لذى زيد عليه اداة التعريف ﴿ قوله ومنها دخول الجر ﴾ الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الاان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فما اختاره الشارح اليق ﴿ قوله اوفى المجرور به تقديرا ﴾ الاولى اوتقديرا ﴿ قوله واما الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية ﴾ هذا اولى مما يقال

ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيهما الا فاعلا او مفعولا فى المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم (قوله والمراد به كون الشيء مسندااليه) انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لواريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لمانقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعدمعرفة الاسم (قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به) فى عدم جريان التعريف فى مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف فى غيرمسئلة الحسن الوجه لايجرى فيه بلا خفاء لانه بحذف التنوين اونونى التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد فى الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان كان يمكن فى الفعل لكنه لم يضف باعتباره طردا للباب ولك ان تقول الكلام فى الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذى فى مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل اوالمفعول ابدا على وجه لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية (قوله وانمافسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقديرحرف الجر (قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه) اختلف فى ان المضاف اليه فى المثال المذكور الفعل والجملة مع ان الاتفاق فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها (قوله وقد يقال هذا) اى احد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغى ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كأن الشارح ايضا لاينازع فى ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولاضرورة تدعواليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليحمل على ماهو أظهر اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفى فى ترجيح ما اختاره فى تفسيرعبارته (قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاتختص بالاسم) المراد بالاضافةههنا ليس كون الشيء مضافا اوكون الشيءمضافااليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصهابالاسم مطلقاان شيئامن طرفيه لايكون الااسما (قوله معرب) قال المصنف فى الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار اوازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى وازالة الفساد والالتباس اومن اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار أن الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر

الراء هذا كلامه وكأنه يريد بالاعراب العرفى ماهو مذهب المفصل اى اختلاف آخر المعرب لا ماهو مذهبه وهو مااختلف آخر المعرب به لانه لايصح ان يشتق منه شئ وبهذا ظهر أن من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ماذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الآخر لامحل الاختلاف اذلا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لايخفى (قوله فالمعرب الذى هو قسم من الاسم) يحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للقسم لانفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لوكان البيان على مذهب البصرى لانه لم يثبت فى الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفى وعلى اى تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم (قوله اى الاسم الذى) اندفع بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولو لا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى كمال البعد ولا يهدى اليه قرينة (قوله ركب مع الغير) يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه مايقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف (قوله لم يشبه اى لم يناسب) فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم اذ تفارق المشابهة فى الاضافة الى المبنى لئلا يدخل فى تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ (قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل ومشابهته له فى الاحتياج الى الضميمة كما فى المبهمات ووقوعه موقع كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه كفجار وحضار وفساق ووقوعه موقع ماأشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعرب فلذا قدمها صاحب اللباب (قوله فالاضافة بيانية) ليس الاصل فى البناء أعم من وجه من المبنى بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لايخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه فى الاضافة البيانية ان لايخص الاصل بالاصل فى البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء وللتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له فى فهم المعانى استقلال (قوله وهو الماضى) قال المحقق الشريف فى حواشى المتوسط

جعل بعضهم الجملة من حيث هى جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لاحاجة الى قوله بغير اللام لان النحوى لايسمى ماهو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ماهو بغير اللام ﴿ **قوله** فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الى آخره ﴾ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لايحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف الاعراب بالقوة القريبة من الفعل ﴿ **قوله** ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة ﴾ لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لايخ عن اعراب محقق اومقدر وكأنه اريد بسلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد بسلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى لاينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفى لايناسب النحاة ﴿ **قوله** لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال او اخر الكلم ﴾ اعلم ان الغرض من النحو لايقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ماحقه التقديم وتأخير ماحقه التأخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ ﴿ **قوله** فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ﴾ اشار بهذا الى انه لايمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لايعلم المعرب بهذا التعريف انه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفته اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرّف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى ان ليس فى نفس التعريف فساد بل فى المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو لم يقصد به فى المقلم واخرجه عن الوضوح والانتظام فاشكل

على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم * نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه * هذا وقد أفادنى استاذى ومن هو جدى لانه جدى واعتمادى حسام الملة والدين داود الخوافى استاذ ائمة زمانه بالبيان الصافى افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافى انه يمنع قول المصنف انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير أن يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب فى الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات فى التراكيب اسئل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب (**قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد (**قوله** وحكمه اى من جملة احكام المعرب وآثاره) اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر فى هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على مأخذه فى افانين الكلام ولا يبعد أن يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى ان يعرف به (**قوله** باختلاف العوامل) فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما فى عرف النحاة (**قوله** اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل فى وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر او الاول وذا لا يتصور فى الامور المعنوية كما مر (**قوله** وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض الخ) وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به فى عرفهم الا هو (**قوله** او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ)

واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل فى الملفوظ والمقدر على انهما سيان (قوله فان اصله فتى وفتيا وبفتى) ذكر الباء لئلا يسوى المبتدى بينه وبين فتى لاتحادهما خطا (قوله والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض اه) قلت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل فى العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الآخر فى الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين فى غير المنصرف وعاملان مختلفان فى المنصرف (قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا) قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو فى تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا ومما يقضى منه العجب ماقيل المراد مدلول هاتين الصورتين فاذا ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل) سواء اريد بالعوامل الجماعة او مافوق الواحد (قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء) اى اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب وفى العامل واجاب عنه بانه لا يحقق بعاملين معنويين وعامل لفظى اختلاف العوامل اذ لا اختلاف فى العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل مافوق الواحد كما لا يخفى والثانى انه لا يصح قول الش ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوى لا ينحصر فى عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوى ليس معنى الفعل وللعامل المعنوى الذى هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها فى الفريدة وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شئ عليه لا تقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق تركيبه عليه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه (قوله

(قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة) فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا قيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتاما وهذا الحكم كلى لا ينبغى ان يرد عليه بانه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتاما لان الاحتمال الصرف لا يكفى لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجع لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلى لينتفع به المتعلم (قوله وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضى) فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغى ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة اوحرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الامر الثانى ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب فى امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الش فى حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان تنسب اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتض على السلب الكلى والذى تقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشئ من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف لا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقيق فتأمل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد عليه ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بالحرف حرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقريب. لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الاسببية

اجزائها المتركبة من القريبة والبعيدة لم يأت بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة مابمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذى هو السبب القريب الحقيقى لاختلاف الآخر فترجح بل تعين فى الاعتبار فاعتبروا ياأولى الابصار (قوله خرج حركة نحو غلامى) اراد بنحو غلامى مالى و نظائره ومن قال اراد به جر الجوار فى قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤسكم وارجلكم ﴾ بجر ارجلكم فلم ينجر تدقيق نظره الاالى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا ولو قال الش خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح فى النحو لشموله ياء ماقبل ياء المتكلم فى نحو مسلمىّ فى حالة الرفع فى جاءنى مسلمىّ وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ماذهب اليه بعض النحاة انه مبنى ولايخفى انه لوقيل فى تعريف الاعراب انه مافى آخر المعرب اعنى من حيث انه معرب لتم التعريف ولايتجه عليه الشئ فتأمل (قوله ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وترجيح الاتيان به على تركه اواراد التنبيه على فائدة وضع الاعراب فى الاسماء دون الافعال والحروف (قوله ليدل على المعانى المعتورة) جمع معنى وهو مايقصد بشئ وحمله على القائم بالشئ المقابل للعين بعيد عن الفهم ولايقود اليه قائد وكذا فيما يأتى فى تعريف العامل (قوله حيث قال) اى فى شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المصنف ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد وا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعانى وهذا الغرض لايستدعى اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا (قوله ليدل الاختلاف اومابه الاختلاف) اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار أن له مدخلية فى دلالة مابه الاختلاف على ماسيفصله والا فالموضوع للمعانى عند المصنف مابه الاختلاف على الاختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هوالاختلاف وخالفهم المصنف لان تعين مابه الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوى اعتبارى ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فنقول الاولى بالوضع للمعانى مابه الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل فى مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف (قوله على صيغة اسم الفاعل) فيكون المعنى على اخذ كل من المعانى المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعانى اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل

الهندى انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ماهو المشهور الدائر على ألسنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل فلا ينبغى ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعانى لايفيد تبدلها فى المعرب فلهذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لماهو الواضح (قوله وانما جعل الاعراب فى آخر المعرب) اى الاعراب بالحركة الذى هو الاصل او الاعراب مطلقا فى آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الأكثر فى حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها (قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته) فعلى هذا الفاعلية و نظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لاالا لفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فقال فى تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله ان الصفة متأخرة ان وجه التأخير تأخر المدلول والاوجه أن تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب فى آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مقيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير لانه لامدخل له فى الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه (قوله اى انواع اعراب الاسم ثلثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط (قوله ولاتطلق على الحركات البنائية) ولاغيرها من حركات غير الاخير (قوله فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا) وفى غيرها من غير الاعرابية ايضا (قوله كون الشيء فاعلا حقيقة اوحكما) فى كونه عمدة من كل وجه (قوله كون الشيء مفعولا حقيقة اوحكما) فى كونه فضلة اومشبها بها كما فى اسم أن واخواتها (قوله علم الاضافة اى علم كون الشيء مضافا اليه) فهو بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود. من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه حقيقة مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة اوحكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذلا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة اوصورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقى المرفوعات وكذا المفعول (قوله لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية) الاولى لم يصح الياء المصدرية (قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل ﴾ بين وجه الاختصاص فيما هو اصل فى الاعراب لكونه معمول ماهو اصل فى العمل ﴿ قوله فاعطى الثقيل للقليل ﴾ الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام للتقوية فى المعمول المتأخر عن الفعل لايجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقليل ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثانى محذوفا اى اعطى الثقيل مااعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل ﴿ قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر ﴾ جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير ألا ترى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط فى الكثرة المتوسط فى الثقل ﴿ قوله العامل ﴾ احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه على مامر ولذكره فى حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج عن سواء الطريق وطلب المبتغى من الفج العميق ﴿ قوله مابه يتقوم اى يحصل ﴾ دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لاتقول ينتقض بالاسناد ومايقوم به المعنى المقتضى للاعراب والمركب منهما والعامل لانا نقول لايفهم فى العرف من قولنا مابه يحصل حرارة الماء الاالنار دون نفس الماء ولامجاورة النار الماء تأمل ﴿ قوله المعنى المقتضى اى معنى الخ ﴾ يريد ان اللام للعهد الذهنى الذى فى قوة النكرة والمعنى المقتضى لايوجد فى الفعل عند البصريين ولذا قيل المراد عامل الاسم ويتقوم بالباء فى بحسبك زيد كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته ﴿ قوله وفى مررت بزيد الباء عامل ﴾ اما فى غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر ﴿ قوله فالمفرد ﴾ لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضى الحركات الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وتارة يقتضى الحروف الثلث وتارة ماسوى الواو منها وتارة ماسوى الالف فهذه اقسام ستة ﴿ قوله اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ﴾ هذا معنى ثان للمفرد وستسمع له معنيين آخرين كلا منهما فى محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى

﴿ والمجموع ﴾

والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة اواللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله فى قاعدة المفرد المنصرف لاشتمالها على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع ﴿قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما﴾ نقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها فى المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف ﴿قوله احدها ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة﴾ ليكون الدال على صفة الشىء كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولوسلم فلا تقتضى الا الاصالة بحسب الذات لافى الاعراب ليس بشىء ﴿قوله والفتحة نصبا﴾ كتب فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف هذا كلامه ﴿قوله والمصدرية﴾ فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل فى الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه ﴿قوله مثل جاءنى رجل﴾ الاحسن الالطف ان يمثل بجاءنى طلبة والطلبة المطلوب ﴿قوله جمع المؤنث السالم﴾ قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا نكات اخر تركناها له وينبغى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب فى الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعنى ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده ﴿قوله وهو ما يكون بالالف والتاء﴾ فدخل فيه سبحلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث ﴿قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم﴾ وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه فى هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف ﴿قوله فاعراب هذه الاسماء

الستة﴾ نبه على ان الحكم ليس على خصوصات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له فى هذا التلفظ ولا حاجة فى هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مزيف بتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضافة لانه خلاف استعمال عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدى بنفسه لوجهه ﴿قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة﴾ لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء فى الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لامطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة فى مقام الحكم ﴿قوله مضافة﴾ نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان النسخة كانت فى نظره كانت هكذا والثانى فى غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لايتقدم على العامل المعنوى اوغير عبارة المتن الى ماهو أنسب ولغير المصنف ان يغير عبارته الى ماهو أنسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لايخطر بقلب البشر ﴿قوله وانما اختاروا اسماء الستة الى آخره﴾ لايخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا ﴿قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منبئة عن تعدد﴾ الاولى فى كونها منبئة عن تعدد او فى كون معانيها مستلزمة للتعدد ولان المنبئ هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع فى ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنونى التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام ﴿قوله ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب﴾ دون غير حال الاعراب فشابه الاعراب فى الطريان والتغير وهذه الحروف هى فى الاربعة الاول لام الكلمة وفى الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضى وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لايكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح

﴿ واعلم ﴾

واعلم ان الظاهر أنه جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود حرف بدون اعادة اللام (قوله وكذا كلتا) التاء بدل من الالف والالف للتأنيث لان علامة التأنيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى اوضميرا ولا يجوز أن يكون متعددا غير تثنية الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو اوياء والاكثرون على الاول (قوله فاذا اضيف الى المظهر) يجب فى هذا المظهر ان يكون معرفة (قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر) لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته (قوله ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الوحدة مرة (قوله وهو الجمع بالواو والنون) سواء كان مفرده مؤنثا اومذكرا سالما اومغيرا وفيه نظر لان المصنف ذكر فى بحث الجمع فى شرحه ان قولى ان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغنى عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للغافل عن التعبير اوالمتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافى مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالهما فى اخوات عشرين بان يراد بها ماهو على صورة الجمع المذكر وليس به (قوله وعشرون واخواتها) المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر ﴿كلما دخلت امة لعنت اختها﴾ فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة (قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين) ولم يصح على عشرين فكأنه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك فيه ولا يذهب عليك ان ماذكره لا يفيد أن ثلثين فما فوقها ليست جموعا فى الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ومايفيده هو أن يقال الاعداد ملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرار الاحاد لامن تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى فى انها لا واحد لها من لفظها (قوله واطلاق ثلثين على تسعة) وعلى تسعة وعلى ثلثين وهكذا (قوله وايضا هذه الالفاظ) لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة (قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الى آخره) الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤونة البيان فى الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتأمل (قوله وفى اخرها حرف يصلح للاعراب) فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب

يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعدما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف اوالياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لاتغير العلامة ﴿ قوله وكثرة التثنية ﴾ بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على التثنية والشروط الثلثة ان كان اسما اوا كثر ان كان صفة ﴿ قوله وحملوا النصب على الجر ﴾ لانه السنة فى الحمل ﴿ قوله اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ﴾ فى بيان حكم المعرب حيث قال لفظا اوتقديرا لقد أدرج فى هذا البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لاالتقسيم الآخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكأنه بنى ذلك البعض ماذكره على ان قوله لفظا اوتقديرا تفصيل لاختلاف العمل لالاختلاف الآخر والثانية ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالثة ان هذا الكلام متصل بماقبله كمال اتصال ﴿ قوله ولما كان التقديرى اقل ﴾ اشار الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الأصل احق بالتقديم ولايبعد أن يقال التقديرى لخفائه اولى بالتقديم فى مقام البيان ﴿ قوله التقدير اى تقدير الاعراب ﴾ الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظى فيما عداه ﴿ قوله فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه ﴾ اشار الى ترجيح جعل ماموصولة بمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف فى قوله تعذر اى تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فاته هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ماعبارة عن حرف آخر اى فى حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لايصح فى الاعراب بالحرف المقدر ﴿ قوله فى آخره ﴾ الاولى آخره ﴿ قوله كعصا ﴾ نبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك فى المستقبل ايضا فان قلت الاعراب فى عصا قبل الاعلال مستثقل كما فى قاض وبعد الاعلال متعذر فى قاض كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب فى قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه فى عصا التعذر فان استثقال الواو والمتحركة ادى الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضى والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم ﴿ قوله وكما فى الاسم المعرب بالحركة ﴾ لم يقل فى الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماتى ومساجدى وعبادى قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ماتعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولايكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه حينئذ نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل

فيه نعم ينبغى ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لاحركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا لغلامى لهذا التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا او منقوصا اوصحيحا ﴿ **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ﴾ ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما ﴿ **قوله** يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين ﴾ مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامى بل جعله لداعى حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمىّ رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا نحو ياغلام وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو ياغلام وماكان ياؤه مبدلا بالالف نحو ياغلاما فقوله فى وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والوافى انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو ياغلاما ويا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا ﴿ **قوله** كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ماقبلها ﴾ بخلاف الياء الذى ماقبلها ساكن كظبى ﴿ **قوله** ونحو مسلمىّ عطف على قوله كقاض ﴾ فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفى ظاهر اذ قد يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاخصر أن يحذف نحو ويعطف مسلمىّ على قاض ﴿ **قوله** يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف ﴾ يعنى ان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل فلا يرد أنه بقى بعض اقسام من المستقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفى عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المصنف بعض اقسام المستقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ماذكره انما يصح على مذهب من لم يجوّز الحكاية فى التثنية والجمع واما على لغة من يجوّز فيقال فى جواب هل عندك تمرتان دعنى

من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون فى الحركة والحرف ونحن نقول يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى حالين وقد يكون فى حال واحد بخلاف المعتذر فانه لايكون الا فى الاحوال الثلث ولما كان تميز المستثقل عن المعتذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المعتذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا فى الاحوال الثلث نحو جاءنى اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخى القوم وجاءنى مسلموا القوم ورأيت مسلمى القوم ومررت بمسلمى القوم واما جاءنى مسلما القوم رفعا فقط فهو فى حكم مسلمى القوم ﴿ **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث ﴾ للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمى الصلاة بجر الصلاة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لايكون مدة اصلا ﴿ **قوله** اى فيما عدا ماذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ﴾ يعنى ضمير ماعداه راجع الى ماذكر من قسمى المعتذر والمستثقل لا ماعدا ماذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظى فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظى من الامثلة وتكلف فى دفع بعض الأمثلة بما لا يسمن ولا يغنى من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما لا يفضى منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ماذكر يشعر بانه يحتاج فى افراد ضمير ماعداه مع رجوعه الى المتعدد اى المتعذر والمستثقل الى تأويل المتعدد بماذكر وهذا طريق شائع فى رجوع ضمير المفرد الى المتعدد ولكن لاحاجة هنا الى هذا التأويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه فى الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع ﴿ **قوله** ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف ﴾ يعنى تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذى سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا ماسبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغى للمص ان يذكره متصلا بغير المنصرف قبل الشروع فى المرفوعات فلاوجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث الحال والنعت فنى تأخيرها اخلال ببيان هذه المباحث ﴿ **قوله** وكان غير المنصرف اقل ﴾ يرد عليه انه فى المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه

من تقليل مؤونة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ماهو الاقل الا ان يقال لماكان الاقل فى بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر اوثر فى البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودى والمنصرف عدمى والعدمى يعرف بالمقايسة الى الوجودى (قوله واكتفى بتعريفه)لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ماعداه كما قال فى الاعراب اللفظى لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ماعداه بخلاف عنوان التقديرى * واعلم ان المعرب لاينحصر عندالقوم فى المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم مايدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ماسلب عنه الكسرة والتنوين على مابينه الزمخشرى فى المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فح لايصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لايمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عندالمص فان المنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة اذلا فائدة فى وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذاكان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ماقيل (قوله غير المنصرف) مأخوذ من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلى بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه لاينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين اوزيادة التمكن (قوله اى اسم معرب) اختار تفسير كلمة مابالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الا فى هذاالمقام واطنب بما لايزيد الا الاسئام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام (قوله من علل تسع) ولايجوز أن يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على مالايخفى للعارف به فمن جوز أن يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل بيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك مالايعنيه (قوله اى العلل التسع مجموع مافى هذين البيتين) لاوجه لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب فى حاشية هذا المقام اوله * موانع الصرف تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فما للصرف تصويب * هذا وهذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغنى عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذى يستفاد من البيت الاول

على معايب اول انه يفيد أن غير المنصرف مافيه علتان فيخرج منه مافيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثانى انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع فى كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الاللتأنيث بالالف ﴿ **قوله** وذلك المجموع عدل ﴾ لقد بلغ تنكير الاسباب فى هاتين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لايكون علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة ﴿ **قوله** والعدول فى عطف هاتين العلتين الخ ﴾ ثم للتراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة فيكون مابعده اعلى رتبة مما قبله اوادنى ولايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة ﴿ **قوله** ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة اه ﴾ هذا مما لايقصد بالزيادة قبل شئ فى عرف ارباب التأليف اذلا يقصد به الا التقدم فى الذكر ففهمه فى عبارتهم بعيد جدا ﴿ **قوله** وهذا القول تقريب ﴾ ماثبت فى كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم فى هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذلا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات فى البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين فى تنكيرها ومنها مافى قوله والنون زائدة مما ذكره الش ومما تذكرلك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه فى شرح الفريد ﴿ **قوله** اوالقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي ﴾ قيل الاولى مانع اذليس فى كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتأنيث لانها بتقدير علل موانع الصرف ﴿ **قوله** وقال بعضهم انه اثنان ﴾ لاجدوى لمعرفة القولين الآخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره ﴿ **قوله** من حيث اشتماله على علتين ﴾ انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لامن هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه مامر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعى فيه التناسب او أنه دخل تحت حكم الضرورة اوروعى فيه الاصل كما فى مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال فى وجه الحيثية مايكاد يسلب عن القائل به الحيثية ﴿ **قوله** ان لا كسر فيه ولا تنوين ﴾ ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لايدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور

من جهتين على مافصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لاتنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الامن جهة التنوين اوللتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا ﴿ **قوله** فيشبه الفعل ﴾ مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله ﴿ **قوله** لانك تقول قائم ثم تقول قائمة آه ﴾ المعروض للتاء القائم المطلق لاالقائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية ﴿ **قوله** اذ الاصل في كل كلام آه ﴾ وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية ﴿ **قوله** لان اصل كل نوع ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ﴾ حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر ﴿ **قوله** اي لا يمتنع ﴾ الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لايمتنع ﴿ **قوله** وبادخال الكسر والتنوين لايلزم خلو الاسم عنهما ﴾ فيه ان غير المنصرف مافيه علتان مؤثرتان فيجوز أن تخرجا من التأثير بالضرورة اواعتبار التناسب فلاحاجة الى صرف الصرف عن ظاهره ﴿ **قوله** وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي آه ﴾ الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم ﴿ **قوله** للضرورة ﴾ لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة ﴿ **قوله** فكقوله صبت ﴾ في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله * ماذا على من شم تربة

احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا * وفى حاشيتها جمع غالية * بوى خوش * انتهى مرتبة بالتخفيف * برمرده ستايش كردن * التربة * خاك * المدى غاية والمعنى ما الذى او اى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم الى آخره والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالى (قوله ان ذكره) بالفتح والكسر للتعليل (قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات اهمهم عندهم) ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير هنأنى الشئ ومرأنى مع ان اللغة امرأنى ومنه ما فى التنزيل ﴿يبدئ الخلق ثم يعيده﴾ مع ان اللغة المشهورة يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار فان الركب قد حاروا اى بضم الراء فى ياحار فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفى قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لامحالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف واريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف حينئذ للعلمية وسبب آخر فينون قول المص فيما بعد واما فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة (قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف) الذى يليه وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الآى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل (قوله فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع آه) اراد أن ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل للمجموع والاظهر أن التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب (قوله ومايقوم مقامهما) قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغى ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة فى وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح التعريف قدمت الى هنا (وقوله فانه قد تكرر فيه الجمعية) فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له فى الآحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب فى الحاشية فاكالب جمع اكلب وهى جمع كلب واساور جمع اسورة وهى جمع سوار واناعيم جمع انعام وهى جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساور واكثر مايقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على مافى الصراح (قوله فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا) ذكر المحقق الرضى

ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو أن المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشيء مضروبا والعدل لكونه سببا فى الاسم ينبغى ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لاشك انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالحاق الياء المصدرى الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك الياء فى غاية السعة يسع فيها مالا يسع فى الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ماهو صفة الفاعل وماهو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ماذكره المص فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذى تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ماهو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذى يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذى يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لايندفع بهذا الدفع لكن العدل فى اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل اذا نحاه كذا فى القاموس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا ليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر أن العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى الهيئة ولله در نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا (قوله وهو خروج الاسم) اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا (قوله اى عن صورته) فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار مايعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى والمراد بالصورة اعم من الصورة اومافى حكمها فى كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام فى المفرد الذى صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما

ماتوهم من ان ماغير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة فانه اخرج عماهو حقه من استلزام كلمة اخرى وهى فى بخلاف تعريف المصنف فانه لامدخل لفى فى الصورة حكما كاللام للفرق بينها و بين اللام لجواز الفصل بينهــا و بين مجروها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعــة لم يخرج عما هوحقه الى ماليس حقه فان تقدير فى ايضا ماهو حقه (**قوله** التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها) خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فى عمر غــير ظاهر لانه ليس هنــاك اصل وقاعدة يقتضى ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقــال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغته التى هى على مقتضى القاعدة وهى عامر الى عمر (**قوله** ولايخفى عليك ان صيغة المصدر الى آخره) فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ماتعرض المادة فى وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ماوضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشــتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشــتقات من المصادر القياســية بما خرجت به المغيرات القياسية (**قوله** فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول فى وجه ولا يبعد أن يقال خرج عنه كل ماغير بابدال حرف اصلى الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهى الخارجة باعتبار قيد المغايرة لاغير هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام فماقيل فى بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القيــاسية كالمقام فبعيد عن المقام (**قوله** المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل) قد ارتضى بهذا الجواب وهو ليس بمرضى اذلا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل و تبيينهــا تمييز غير المنصرف عن المنصرف و بيان العدل على هذا الوجه لايحصل هذا المقصود (**قوله** واعلم انا نعلم قطعا الى آخره) فقددل كلامه على ان ما اشتهر فى كتب النحو أن خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعى بل هو أمر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انمايكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا مايقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لاما كان عليه ويعنى بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لايحكم به الا للاضطرار فحينئذ نقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ماحكم به الشارح

(الخروج)

الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل مالم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم فى العدل التقديرى لامحالة فيلزم فى مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو (**قوله** لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل) التنبه لذات السبب فى سائر الاسباب سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التأنيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف فى شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقى فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما هو فى سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر (**قوله** اى خروجا كائنا عن اصل محقق) يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما فى قوله اوتقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه مبعد عن الفهم جدا (**قوله** جاءنى القوم ثلثه ثلثة) حال من القوم مأول بلفظ واحداى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما (**قوله** وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع) لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع (**قوله** والصواب مجيئها) والصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى يستعمل على وزن فعالى من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسى (**قوله** والسبب فى منع صرف ثلث الخ) قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض فى اعتبار الوصف من جعلها فى الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ماقيل فى منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة (**قوله** لان الوصفية العارضية التى كانت فى ثلثة ثلثة) وجه عرضية الاوصاف فى الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات فى الوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا (**قوله** لان معناه فى الاصل اشد تأخرا) فان قلت ما يهتدى اليه ليس الا ان اصله اشد

تأخرا اواقل تأخرا بل يؤيد الثانى انه لايستعمل الا فى غير ماهو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءنى زيد و آخر اى حمار آخر بل رجل آخر قلت دلهم على ماقالوا مجيء
الاستعمال فى اشد تأخرا يقال جاءنى زيد فى اخريات الناس اى فى جماعات هم اشد تأخرا
على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لاللموصوف بالنقصان واقل تأخرا
ليس فيه تفضيل فى التأخر بل تنقيص فيه ﴿ قوله علم انه معدول من احدها ﴾ هذا يكفى
فى ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لايتجاوز عنه ولله در الرضى حيث اختاره
﴿ قوله وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة ﴾ اى لم يذهبا اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة فى
تقدير الاضافة اذلوذهبا اليه لأحتاجا الى تغيرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب
احد الامور الاربعة رابعها العدل ولايخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم فى تقدير
الاضافة فى الكلام لا فى فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان
جاءنى الرجل والرجل الآخر وجاءنى رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن
المفضل عليه الاماذكر اولا ولايتصور التفضيل على ماذكر اولا بالاضافة فروعى
المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر نرفع
درجات من نشاء وفوق كل ذى علم عليم فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين ﴿ قوله او
اضافة اخرى مثلها ﴾ فى المضاف اليه ولابد من كون المضاف اليه فيها تابعا للمضاف فى
الاضافة الاولى نحو ياتيم تيم عدى وقوله وبين ذراعى وجبهة الاسد وانما لم يستوف
الشارح بيانه ولابيان شىء من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصود ههنا
على بيانه ﴿ قوله فاصلها اماجمع اوجماعى اوجمعاوات ﴾ ولايخفى ان القياس فى جمع
التكسير الذى هو جمع ليس جمعاوات فلايحتمل ان يكون معدولا عنها ﴿ قوله وعلى
ماذكرنا لايرد الجموع الشاذة ﴾ بل شىء من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها
لانها مما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم
فى احديهما بالشذوذ وفى الاخرى بالعدول ولايخفى انه علم سابقا انه لايرد الجموع الشاذة
فذكره ههنا تكرار نعم فى قوله كيف ولواعتبرآه فائدة جديدة فينبغى ان يذكر فيما سبق
حتى لايحتاج الى اعادة ذكر أنه لايرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى مايروج
ماذكره ولم يحصره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع وآخر ايضا معدولين مع انه
انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل ﴿ قوله ولاقاعدة للاسم المخرج ليلزم من
مخالفتها الشذوذ ﴾ فلايثبت الشذوذ فى اقوس لاباعتبار كونه جمع قوس لان الجمع
اقواس لااقوس ولاباعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ فى المعدول
﴿ قوله كعمر ﴾ فعل اسم جنس كصرد وغرف لاعدل فيه الاجمع واتباعه واخر وما

﴿ هو ﴾

هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره اوجاء اسم جنس فلاعدل فيه الاعمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الاعلما ففيه العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الاعلما الا اددا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بمعدل هذا ملخص ماذكره الشيخ الرضى ويرد ماذكره فى قثم مافى القاموس ان قثم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابى والكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع للخير وللعيال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم للضبعان ولاتنافى بين تحقق فاعل وماذهب اليه الشارح من انه لايدل دليل على ثبوت اصل فى هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لايكون بدون ثبوت الاصالة ولادليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث ﴿قوله فانهم اعتبروا العدل﴾ بظاهره الضمير لبنى تميم ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره فى قطام يوجب البناء والالم يكن موجبا قلت المعتبر اطرادا لايوجب البناء بل المعتبر اصالة ﴿قوله نحو حضار﴾ فى الحواشى الهندية اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان والحمر من الابل وطمار المكان المرتفع وفى بعض النسخ وبوار فى القاموس ارض بين اليمن ﴿قوله فانهما مبنيتان وليس فيهما الاسببان﴾ فيه انه لواريد أنه ليس فيهما شئ الاسببان فهو ظاهر المنع وان اريد أنه ليس فيهما موجب بناء الاسببان ففيه انهما ليسا موجبين للبناء وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الاالوزن والوزن لايستقل فى ايجاب البناء ﴿قوله فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء﴾ وهو العدل والوزن لاالمجموع ﴿قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله﴾ هذا اذا فسر العدل التقديرى بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره به جريا على ماهو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل فى المعربات قاصرا فذكر باب قطام فى محله وقطام اسم امرأة على مافى الصحاح ﴿قوله الوصف﴾ لم يعرف المصنف فى هذا الباب الاالعدل لان غيره اما معرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية مالم يفسره المصنف فى محله ﴿قوله وهو كون الاسم آه﴾ لم يعتن بتقييد الابهام بان يكون فى الغاية كما اعتنى به غيره لانه فى تعريف غيره وهو مادل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع

بعض صفاتهــا فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لوقيده به لكان موضحا لكون اسود للحية غير الصفة حالا لاتقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام فى جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذى اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له الصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شئ ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شئ ماله المبدأ واما استبعاد من قال كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشئ فانه لوكان المأخوذ فى مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ماء له كثرة الفيض فيكون المعنى ماءله كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا تلتفت الى ماقيل ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لاعلى التسامح فتدبر ﴿ قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتهــا التى هى الحمرة ﴾ والذكورة ايضا ﴿ قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة ﴾ الصواب متصفة ﴿ قوله شرطه اى شرط الوصف الى آخره ﴾ ينبغى ان يقيــد ايضا بان لايكون فى العلم عند ســيبويه وان لايكون زائلا بالعلمية عند الاخفش ﴿ قوله فى الاصل الذى هو الوضع ﴾ كتب رح فى الحاشــية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نســبة الدلالة اليه بفى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولايخفى ان الظاهر أنهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا ﴿ قوله اختصاصه ببعض افراده ﴾ من حيث انه فرده لالذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكما انه لايضره النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لايضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له لم يصرح به فى التفريع واكتفى باندراج حكمه فى الاصل ولك ان تقول صرح به المصنف فى التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبــة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال اوبالنقل وليس بيــان الش ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصــاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا فى المثــال حيث قال كما ان اسود الى آخره ﴿ قوله فلذلك ﴾ الفاء لتفريع علية اشتراط الوصف بكونه

(فى)

فى الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغنى احديهما عن الاخرى فقد اتى بالعجائب كيف والفاء فى التتائج لترتب النتيجة فى الواقع على الاصل لالترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلة واللام لترتب الصرف ﴿ قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة ﴾ اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد أعجب من رزق هذا لتحقيق ثم قال نصب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة ﴿ قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع ﴾ هذا مما اشكل على علماء هذا الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضى لم يظهر لى الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار وصف عرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز أن يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام فى الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلنا لاحاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لافى اصل الوضع العددى ﴿ قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود ﴾ والعجب من محش قال قوله وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثانى ﴿ قوله الاول للحية السوداء ﴾ هى الحية العظيمة السوداء على مافى الصراح ﴿ قوله وضعف منع افعى الى آخره ﴾ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف فى عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع صرف عمر لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف فى افعى كما فى عمر

(قوله ذى خيلان) جمع خال وهو المعروف (قوله اشتقاقه من الخال) لتخيل مصدرله (قوله التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء) قيده باللفظى ليقابل المعنوى ولايقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وانا اظن ان مراد المص التأنيث الذى يعرف بالتاء والمعنوى لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاعتبار حقيق يقال المراد تاء تنقلب هاء فتاء اخت ليست للتأنيث ولوسمى به مذكر لايمتنع ولو سمى به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشرى عرفات تنصرف ولذا يجرى عليه الكسر والتنوين لان هذه التـاء ليست للتأنيث ويمنع من تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد فى كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيث وقال غيره يمنع من الصرف ولايمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة (قوله ليصير التأنيث لازما) فيما كان التاء فيه للتأنيث واما التاء التى هى جزء الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانها فى منع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت على وتيرتها (قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) اشار الى التصرف فيها كما فى الترخيم (قوله كما اشار اليه) اى اشار الى ماذكر من الامرين وهوأن العلمية فى المعنوى شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب (قوله وشرط تحتم تأثيره) اى مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المصنف قاصرة ولايبعد أن يجعل الضمير لمعنوى وجدفيه شرط العلمية (قوله اوتحرك الاوسط) جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة فى قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك الاوسط شرط الوجوب فى الثلاثى وعلى هذا القياس تكون العجمة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان اوخماسيا فاذاسمى بابرهم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب (قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الى آخره) لايظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لايعقل ثقل من الوصف والعلمية ولامن العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام فى غير كلام الفاضل الهندى فى هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط فى التأثير مخالف لشرط مع الآخر فالمنـاسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرطا لتأثير التأنيث لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغى ان يجعله شرطا للعلمية فى بحثها وقد يقال العلمية سبب قوى لاتحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها فى ضرورة الشعر عند الكوفيين ولايخفى عليك ان الاوجه ماقدمناه لك (قوله وسقر علما لطبقة من طبقات النار) فى القاموس سقر معرفة اسم لجهنم (قوله

وماه وجور علمين لبلدتين ﴾ اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها فى اعتبار اىّ ماشاء به المتكلم والمرجع السماع ومالم يسمعوا فيه شيئا فى كلام العرب جوّزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى اقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى ان يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف ﴿ **قوله** يمتنع صرفها ﴾ لم يقل يمتنع عن الصرف كما قال فى قول المصنف وامتنع اسود اى عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو أنه عومل معها معاملة اللفظ او الاسم ﴿ **قوله** فان سمى به مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة ﴾ قيل فاته شروط ثلثة ان لايكون فى الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمى به مذكر انصرف وان لايكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمى به مذكر انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة وان لايكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسى فان تساوى تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت اوّلا المراد أن شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولاينفع الشرطان الآخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لايسمى به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول من المؤنث لتأويل منقول عن مذكر اذ العرب لايسمى به بالتأويل واما مااستوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمى بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه سمى بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لالان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوى لاتكفى فى منع الصرف وقس عليه حال ماغلب تأنيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لايجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمصنف لم يفته بيان الشرط ﴿ **قوله** لان الحرف الرابع ﴾ قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة سادّ مسدّ التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولاتقصير لهم فى البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبنى على حروف ميزان التصغير فان ماهو بمنزلة الحرف الاصلى فى ميزان التصغير اربعة لاتزيد فسموا مايقابل اللام الثانى فى المصغر حرفا رابعا ألا ترى ان فى جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولايمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جحيمر وفى المصباح علما لمؤنث وان كان النائب فيه الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه فى مقابلة

رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل فتقول مصيبيح فالياآن بمنزلة الزائد لانهما ليستا فى مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد وابهما وجعلواحاء مصيبيح حرفا رابعا (قوله المعرفة اى التعريف) ان كان المعرفة فى باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا ليوافق الاجمال التفصيل (قوله ان تكون علمية) لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شائعا فى معنى اشتراط علمية مافيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا اوعلمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه موافقة بما فى بيان العجمة (قوله بان تكون حاصلة فى ضمنه) الاولى فيه فيه (قوله كما جعل البعض) اى جارالله واستغنى عن الاشتراط (قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر آه) اوليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله ومافيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتأثير لاتحادهــا بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض اوعلى التجوز لم يأت بشئ يعتد به (قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب) لاغير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على مانقل عن صاحب القواعد (قوله كان فى العجمة اسم جنس) بمعنى الجيد (قوله لئلا يتصرف فيها) اى فى الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع عن الاضافة واللام ومايعــابهما اى التنوين فلاتدخله الكسرة ايضــا وان لم يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان فى كركان وجبريل وجبرال وجبرين فى جبرائيل (قوله لانه امر معنوى) الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوى وضمير اعتبارها للعجمة ايضا (قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة) هذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد أنك لم تعتبر المانعة من الصرف فى ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويدفعه ماسبق من ترجيح التأنيث على العجمة (قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين) اى لتقوية احد سببين وهو التأنيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولايلزم من اعتبارهــا التقوية سبب آخر دون أن يقول لتقوية سببين (قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر) فى القاموس قلعة بار ان بين بردعة وكنجة هذا واياما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث ولذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان لمكا ابا نوح عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين فى متحرك الاوسط ايضا استدلالا لمجموع لمك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتأنيث (قوله وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى) وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود

الشرطين فيه ﴿قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده﴾ ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية فى ذكر شتر ايضا تنبيه على ماهو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه آه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه فى تقديم انصرافه انه تنبيه على ماهو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ماهو الحق عنده او أن الانصراف لاصالته يستحق التقديم ﴿قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الاستة﴾ قلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد أن يكون مجمعا عليه عندهم وعليها شاهدا صدق شيث وعزير فلا عجب ان يقضى فيه العجب ﴿قوله قيل هو ان هودا كنوح﴾ اختير نوح عليه السلام فى التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا ﴿قوله لان سيبويه قرنه معه﴾ فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل مفردا و جمعا والاولى والعرب اسماعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل والى اولاده ﴿قوله الجمع﴾ هو كالمعرفة فى الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا الصفة ﴿قوله شرطه اى شرط قيامه مقام السببين﴾ الاظهر شرط تأثيره وماذكره بعيد عن الفهم ﴿قوله وهى الصيغة التى كان اولها﴾ لم يقل وهى ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجماهير فاوضح ماهو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كالات ايضا على ما وهم لظهور أن المراد من الصيغة صيغة التكثير فينبغى ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكأنه لم يتحاش من دخول نحو صحارى فى التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث ﴿قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع﴾ فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع مافوق الواحد وجمع الجمع اعنى المصدر ﴿قوله كما يجمع ايامن﴾ الاولى كما جمع فافهم ﴿قوله بغير هاء﴾ وغيرهنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اى بلامال فلا يرد أنه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر لشرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة ﴿قوله او المراد بها﴾ فيه طافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون

معه هاء اوتاء اصلا لا ان المراد أن لايكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لايعم القيد السلبي ويكون قاصرا و قد نبه على كلتى عبارتى تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير هاء ﴿ قوله فلا يرد نحو فواره جمع فارهة ﴾ لافاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس الجواد هذا كلامه والانسب بجعله جمع فارهة على ما فى القاموس ان الفارهة الجارية المليحة اوالامة او الشديدة الاكل ﴿ قوله وانما اشترط كونها بغير هاء ﴾ وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو أنه قال المصنف هنا بغير هاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل فى ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ يعملة وجوارب فى جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجىء جواربة ﴿ قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى ﴾ فيه تعريض لمن قال ينبغى ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائنى ولمن اجاب ان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومى وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشئ ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائنى بجميعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة اوتاء التأنيث حكم يجرى على حرف النسبة اوتاء التأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع فى الحال وفى الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائنى غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائن ﴿ قوله واما فرازنة ﴾ اتى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لفظا لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كأنه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا بالتمثيل فى قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفى لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندى عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان التنبيه واضحا ولتذكيره وجه آخر مرّ فى بحث التأنيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندى بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وتنوينها لمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو أنه فى حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى معناه لئلا يكون فى احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لاتنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو

﴿ لم يكن ﴾

لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين (قوله وحضاجر علما) حال من المبتدأ صرح بجوازه ابن مالك ولاغبار عليه لفظا ومعنا وفى عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعنى فمذموم لاستدعائه المدح اوالذم اوالترحم والمقام برئ عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف يستدعى تغيير الغير وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لايتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لتنزله منزلة (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) (قوله هذا جواب عن سؤال مقدر) شاع هذا البيان فى الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك فى القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لاينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او أنه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافى لجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير (قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية) نبه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى مايوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لامانع من اعتبارها فى حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين فى حكم واحد لااعتبار ضد مع وجود الضد (قوله لان الضبع هى انثى الضبعان) قال فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى (قوله قلنا علمية غير مؤثرة والالكان بعد التنكير منصرفا) ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤونة رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية والتأنيث غير مستمدين وغير المستمد وان قل يغلب المستمد وان كثر (قوله والتأنيث غير مسلم) هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ماصرح به فى الصراخ ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة وهى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم تأنيث الآخر

واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث فى حضاجر والافوجود التأنيث لا يضر بعد أن العلمية لاتؤثر اوتكثير الجواب وهو أوفق بسوق الخطاب ﴿قوله لانه علم لجنس للضبع ﴾ قال فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لالجنس هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه ﴿قوله لئلا يتوهم﴾ بل لانه لاشرط له حتى يشترط به ﴿قوله جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال ﴾ فى القاموس اقصى تخلص من خير او شر كتقصى هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح ﴿ قوله وهو الاكثر ﴾ الضمير لعدم الصرف اى عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله فى موارد الاستعمال وجعله فى تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لايفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر ففيه شئ ﴿ قوله حمل على موازنه ﴾ لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل ﴿ قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية ﴾ دفع لما فى بعض الشروح انه حينئذ يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فى ماذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف وهو الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون فى الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط فى الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لايخفى ان الانسب ان يجعل شرط العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية فى العجمة مع تحرك الاوسط اوزيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين ﴿قوله فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ﴾ دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل العجمى اوجمع سروالة اوسروال اوسرويل بكسرهن ولم تجئ فعويل غيره فى كلامهم هذا وقال الشاعر * عليه من اللؤم سروالة * فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغى ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال من ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ فى كلامهم الا فى الاشخاص كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا ومايقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكأن وجه الاحتياج الى تقدير الجمع

﴿ انه ﴾

انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر أنه كان فى الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربى لايقبل المتابعة للعربى سيما المفرد الذى هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذى هو فرعه بخلاف الاعجمى الذى هو دخيل غريب ينتمى الى من يؤدبه ويجعله من تابعيه (**قوله** واذا صرف) لوقال وان صرف لكان تركيبه من قبيل ﴿فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة﴾ واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى (**قوله** فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) دفع لما قيل ان نفى جنس الاشكال لايتم لانه يتجه حينئذ أنه وجد مفرد على وزن الجموع التى على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لايصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية واشارة الى انه على تقدير الصرف لاينتفى جنس الاشكال والمقام لايخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربى اوهو جمع سروالة تقديرا (**قوله** ونحو جوار اى كل جمع منقوض لو فسر) نحو جوار بكل غير منصرف منقوض ليشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغر اعلى لكان اعم فائدة (**قوله** اى فى حالتى الرفع والجر) يعنى رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الى آخره والاظهر أن مراده به ان مراد المص رحمه الله انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه (**قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها) فيه انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى (**قوله** فاصل جوار) الى قوله بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال متقدم على مايعرض الكلمة بعد تمامها (**قوله** وفى لغة بعض العرب) وهى لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق * شعر ولوكان عبدالله مولى هجوته * ولكن عبدالله مولى مواليا * واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة

القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد محو وفيه انه لاوجه حينئذ لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما فى ياغلاما ﴿**قوله** التركيب وهو صيرورة كلمتين اواكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء﴾ سواء كانتا اسمين اواسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب فى الاسم وذلك لايتحقق الا بان يجعل المركب علما اواسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما اواسم جنس ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لاتمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب المزجى من مصرى وبصرى فنقول جاءنى مصرى بصرى فالوجه ان لايقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجىء فى باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لايكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولايخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية ﴿**قوله** فلا يرد النجم والبصرى﴾ ولاضاربة فانه مركب من الضارب والتاء ﴿**قوله** شرطه العلمية ليأمن من الزوال﴾ ومن قال اوليتحقق السبب الآخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لافرق بين التأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون فى الاسم فى هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية فى التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لوسمى ببعلبك مؤنث لزم ان لايكون السبب الثانى فيه الا العلمية مع ان السبب الثانى فيه يصح ان يكون التأنيث ﴿**قوله** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات﴾ قيل اى عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل فلايبعد أن يجعل غير المنصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لامعنى للحكم بمنع صرفه مع انه لايظهر فيه اثر منع الصرف والاصل فى الاسم الصرف اعلم ان ماذكره يخالف مانقل الرضى عن المص فى بحث المركبات ان الاسنادى ليس بمعرب ولامبنى ﴿**قوله** كانه اكتنى﴾ انما قال كأنه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد أن خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذى تضمن الثانى منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد فى المركب مطلقا سواء كان تركيبه فى الاصل اوفى الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب فى الاصل بقى

(انه)

انه لم يذكر فيما بعد أن سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ماذكره هو كون المركب الذى لم يتضمن الثانى منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثانى مثل بعلبك يقتضى ان يكون مثلها معربا ولايبعد أن يقال قولنا فى تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المآل فتأمل (قوله من غير ان تقصد بينهما نسبة) لا فى الحال ولا فى الاصل بخلاف عبدالله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة فى الاصل (قوله الالف والنون المعدود ان من اسباب منع الصرف) فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما ذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع اولما كان الذكر هنا مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر أتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب (قوله تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى حروف هويت السمان او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة ولايكونان اصليين والثانى ارجح (قوله والراجح هو القول الثانى) لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة فى التثنية (قوله يعنى به مايقابل الصفة) يعنى لا مايقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اتى بما لا يعنيه اذ لايذهب السامع فى هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه (قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد) فناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان هذا من فوائد من هو استاذى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر اظهار جدى مولانا حسام الملة والدين داود الخوافى افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الوافى (قوله او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف) هذا بعيد عن الفهم لانه صار فى المعنى الاول كالعلم فى هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الآخر فى هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية (قوله اوكانا فى صفة) لم يقل او ان كانا فى صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغنى عن حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شائع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولى عامل

واحد بحرف عطف واحد ولا كلام فى جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والشائع فى نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافى بين الشرطين اوعلى التنافى بين الشرطين فتأمل (**قوله** يعنى امتناع دخول تاء التأنيث عليه) انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التأنيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة ففسره بامتناع دخول تاء التأنيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة فى مؤنثه لافى نفس كلمة فيه الالف والنون (**قوله** ولهذا انصرف عريان) الالف والنون فى الصفة لايكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لايكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة (**قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون فعلانة) يعنى قطعا لانظرا الى الاستعمال ولانظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لايصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب (**قوله** فى رحمن فى انه منصرف اوغير منصرف) الاولى فى انه غير منصرف واما الاختلاف فى انه منصرف اوغير منصرف فلامحصل له لانه اتفق فى انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف فى دفع انه منصرف اوغير منصرف اى فى دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كأنهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الامعرفا باللام اومضافا اومنادى (**قوله** دون سكران) اعترض عليه بان عدم الاختلاف فى سكران ليس للاختلاف فى الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف فى سكران للاختلاف فى الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف فى سكران فافهم (**قوله** وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل) كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلولم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لايخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر فى هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفى تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث فى حروف الفعل ولاضرورة ولاداعى الى حمله على هذا المعنى فان قلت مافائدة

جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر أن يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تأثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيماله زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل فى كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب فى كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل فى كل نوع ان لا يوجد فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما فى النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا لتمييز المعانى غاية تمييز واما جعل فشرطه بمعنى شرط تحققه لا شرط تأثيره كما وهمه بعض مما يمجه سمع العقل (قوله بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل) وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص فى اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار فى الاسم واستعارة الشئ من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل كشمر قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص فى هذا المقام (قوله من التشمير) وهو بمعنى المرور حادا او مختالا او التقليص على ما فى القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور حادا والفرس فرس الحجاج وكأنه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر أن التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبنى على فرض العلمية وبشمر لتحقق اسمية فهو اولى بالتقديم (قوله وكذلك بذر لماء) فى القاموس بئر بمكة ومعناه الفعلى على ما فيه اشرف اوجرب (قوله وعثر لموضع) فى القاموس هى مأسدة وجعل معناه الفعلى جعله ذا كبوة (قوله وخضم لرجل) فى القاموس الخضم الاكل باقصى الاضراس او ملأ الفم بالمأكول او خاص بالشئ الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى (قوله وشلم علما لموضع بالشام) فى القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية ازرشليم (قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة فى الوعل ودسم بمعنى الاست ودئل علما لقبيلة مع انه ادل بانه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل فى شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما فى قيل وقال (قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة) هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوى

فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم (**قوله** او يكون غير مختص) خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون اومانعة الخلو لان المختص مما فى اوله زيادة كزيادته لايحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعل او مانعة الخلو اظهر كما قيل (**قوله** اى اول وزن الفعل) فجعل الزيادة فى اول الوزن مجاز عقلى قيد به لرعاية ظاهر الضمير اواول ماكان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر (**قوله** اى زيادة حرف) رعاية لظاهر الزيادة اوحرف زائد رعاية لما هواقرب بظرفية الاول (**قوله** من حروف اتين) اما فى الحال او فى الاصل كما فى هرق امرا مغيرا لارق ولو تصرف فى الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر (**قوله** اى حال كون وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا فى اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل ﴿ واتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ (**قوله** قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف الى آخره) قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما فى رجل وامرأة وعير واتان صرح به الرضى فى بحث الجمع الصحيح (**قوله** لم يرد عليه اربع اذا سمى به) اربع اذا سمى به لايقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف (**قوله** ومن ثمه امتنع احمر) قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوى يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقضى منه العجب انه قيل جعل هنا علة للحكم بامتناع احمر لا لامتناعه ولايخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم فيه كيف يصير سببا للحكم (**قوله** بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به) المراد بالجماعة مافوق الواحد فلا يرد أنه يوجب ان لاينكر المشترك بين اثنين والمعنى يأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن به بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اى هذا المفهوم فى ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهنى وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه فى هذا المقام ولم يتنبه له احد أن المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتأويل لايصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ماوضع لغير معين لا لما اريد به

(غير)

غير معين مجازا (قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به) لو اوّل بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التأويل (قوله لماتين اى ظهر حين بين) يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف و شرائطها ولذا اختار تبين على بين و لايخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لماتين الى آخره لكان واضحا (قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لاتجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه الى انه لاتجامع غير ماهى شرط فيه فقوله الا العدل و وزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مآل هذا الكلام ولو قال لاتجامع مؤثرة غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ماهى شرط فيه او العدل ووزن الفعل وليس المراد أن المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثانى بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لايكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون فى معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل (قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة) قيل اختلف النحاة فى تأثير العلمية مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختار قولهم الشيخ الرضى واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولايخفى عليك انه لااختلاف فى تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف فى زوال العدل بزوال الوصف (قوله اى لايوجد معها شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين و بين احدهما فقط الا احدهما فقط لامجموعهما) لايخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لامجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين فى محله والاولى ان المستثنى منه شئ منهما اى لايكون مع العلمية شئ منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولايلزم استثناء شئ من نفسه لان المستثنى منه شئ منهما اعم من المنفرد عن الآخر او المجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لايكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص (قوله فاذ انكر غير المنصرف الى آخره) الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلى معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلى معتبرا

فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الأصلى الذى لا يؤثر وحده فى الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبو يه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن فى الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز أن تعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه فالملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقى بلا سبب اوعلى سبب واحد ظاهره انه بقى بلا سبب فى غير ما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد فى سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح (قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة) قيل وان كانت مجتمعة كما فى آذربيجان (قوله ان اصمت بكسرتين) بقطع الهمزة ووصلها على ما فى القاموس (قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين) بناء على جواز ورود يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض بآخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الاماذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم (قوله وخالف سيبويه الاخفش) فى القاموس سيب هو التفاح وهو فارسى ومنه سيبويه اى رائحته لقب به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى (قوله جعله اصلا) هذا مبنى على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول فى التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول فى الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبارا مفعولا له يرجح كونه مفعولا (قوله وان كان غير مستحسن) فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الاعلى ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح فى درجة لا يعرضه شبهة (قوله فى انصراف نحو احمر علما) حال والعامل هى المماثلة او المخالفة وعلى الثانى ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما فى قوله تعالى ﴿ واتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ (قوله وكذلك افعل التفضيل) ولذا لا يعمل فى الظاهر بخلاف مثل احمر (قوله حتى صار افعل اسما) اى كالاسم الخالى عن الوصفية (قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف) اشارة الى أنه بعد تفسير نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افعل من

فيه مع انه لاخلاف فيه فنقول ينبغى ان يفسر نحو أحمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه فى اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه (قوله وهذا القول اظهر) وقد سبق مادل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع عن اعتبارها لانه لاوجه لاعتبارها والعلمية تشاركها فى كونها فى الاسم فى الاصل وتترجح عليها بقرب العهد والقوة (قوله لزم ان يعتبره فى حال العلمية) ايضا الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام (قوله فان العلم للخصوص) اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح فى بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة فى ذات مبهمة فى غاية الابهام مع اعتبار صفة (قوله وهو منع صرف لفظ واحد) يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين فى هذا الحكم بل متوافقتين ولامانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق فقال فى شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف الفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس فى شئ مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر (قوله وجميع الباب اى باب غير المنصرف) لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه (قوله اى بصورة الكسر) اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التى شبيهة بالكسر الذى هى حركة بنائية (قوله وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة) اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن فالافضل علما مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف فى انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت المصنف اليه فكلماته تم الكلمات (قوله المرفوعات) انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها فى المجرورات لمجرد المشاكلة وفى المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا فى موقعها (قوله لان موصوفه الاسم الى آخره) دليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم النفى وبضمائم ذكرت معهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضئ به اولوا الابصار الى وجه بديع

فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو أن مااشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو أنه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه على انه انواع اوّلا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية فى تعيين الرفع مايشمل غيرها ﴿ قوله كالصافنات للذكور من الخيل ﴾ كتب فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسبحل على وزن القمطر الضخم كالكتف للعظيم الجسد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما فى القاموس وتخلية المكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال مافيها ﴿ قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات ﴾ دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع فيهاو تقدير المبتدأ ﴿ قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ﴾ فيلغو ذكر المفرد والاشعار به فى مقام التعريف ولك ان تقول السنة فما بين الادباء تفسير المفرد المذكر لا فروعه ﴿ قوله ان يكون موصوفا بها ﴾ الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها ﴿ قوله ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى ﴾ رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لايشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء فى جاء نى هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لوكان ثمه اسم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذاك ان المرفوع ومااشتمل على الرفع لايشملانه بل اراد أن شمولهماله ليس الا بضرب من المسامحة الشائعة ولقد تعرض الشارح الفاضل بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان دليلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع المحكى اللفظى مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس فى معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول ان مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا فى المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض فى محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذى معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا ﴿ قوله وهو يبحث مثلا ﴾ ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلى مع البحث عن احوال الفاعل

﴿ المبنى ﴾

المبنى بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز أن يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير نادر فى كتب العلوم (قوله اى من المرفوع) يرجحه ورود التقسيم حينئذ على ما ورد عليه التعريف كما هو الشائع وتوافق الضميرين البارزين المتتاليين فى المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتدأ والخبر (قوله اومما اشتمل) يرجحه توافق الضميرين المتتاليين فى المرجع وكونه اوفق اذ مرجع كل منهما حينئذ مذكور قصدا غير محذوف بقوله ومنها المبتدأ (قوله لانه جزء الجملة الفعلية) اى غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه (قوله التى هى اصل الجمل) لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها يشتمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لايحذف وحده بدون مايقوم مقامه وكأنه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ماضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اى رأى ومنها ان رفعه لاينسخ بالنواسخ وكأنه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بأنه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ماجاءنى من احد (قوله ولان عامله اقوى) لانه لفظى كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لايوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلنا المراد أنه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل فى الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا (قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم) اى باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لايلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى اسميا ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى (قوله فانه لايحكم عليه الا بالمشتق) لم يقل لايسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة اوحكما والمصدر فى قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم (قوله اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه الخ) فان قلت لم لم يعمل بعموم كلمة ما ليستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما فى التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها سيئة (قوله اسند اليه الفعل بالاصالة) لابد او لا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ بشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه اوادراك عدم وقوعه اوطلب او انشاء فى ماقام سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لافرض

الاسناد فلا حاجة فى شمول التعريف لفاعل النفى والشرط الى مااشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لايخص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى لحال الشارح ان يذكر القيد قبل الفعل ويضم الفعل الى قوله اوشبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما مايعرفه كل ناظر وهو مايقابل التبعية المأخوذة فى التوابع وثانيهما مالايعرفه الا الاوحدى الالمعى ولاتعجب ان تجده الالمعى وقل لنفسك اذا جاءك الحق اتبعى والتعصب والانانية دعى فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو أن اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفى المعطوف والبدل ماهو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة باى معنى تريد ويجب حمل العبارات فى التعريفات على ماهو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لايخفى بعدها عن التعريف ممالايليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذلا اسناد الى التابع الافيهما بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان ﴿ **قوله** اى مايشبهه فى العمل ﴾ لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر أن اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة فى الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كأنه يشارك صيغة الحاصل فى تلك ولذا وجب حذف عامله ﴿ **قوله** وقدم عليه ﴾ عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قدخال عن الاستقامة ﴿ **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل ﴾ رد على المصنف ومن يحذو حذوه فى جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد فى المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأى البصريين انما تميز عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره ﴿ **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا ﴾ انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد فى زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرمك نعم دفع التوهم لايشمله والامر فيه بين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات عديدة

﴿ بعيدة ﴾

بعيدة لايستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذى يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن فى تعيين النوع فيدور (قوله اى اسنادا واقعا) جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه به (قوله كصاحب المفصل) ومعه الشيخ عبدالقاهر واكثر البصريين (قوله والاصل فى الفاعل اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب اودونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بجنب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلا بالفعل كأنه اتصل فتقدم احدهما وتأخر الآخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لايصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع أيضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة لكنه يتوجه انه لايصح قوله فلذلك جاز لان الجواز لايصير دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد (قوله الفعل المسند اليه) يعنى اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لابهام الاخصر وابهامه ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الولى هو الفعل والمقصود أنه الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لايرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لايرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل (قوله اى يكون بعده) حقيقة ولايخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فى التعريف ايضا فى قوله وقدم عليه وكأنه لم يتنبه له فاهمله اوحكما كما فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده اذ هذا خلاف الاصل لمانع الاستتار (قوله لانه كالجزء من الفعل) عندالعرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء عندالعرب لتلك اسكان اللام فى ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم وقيل اى يدل دلالة ان كان السابق يدل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين

كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن فى ضربك فتأمل (قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) التقدم الرتبى هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل القرب من الفعل منزلته (قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى) لامطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به اوبالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا فى عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا فى لزومه فى المثال المذكور كما اوضحناه لك ففى قوله خلافا للاخفش وابن جنى نظر ولك ان تقول الخلاف فى تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لافى قوله وذلك غير جائز (قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم) البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه تفألا ومعناه قتل قتلا هدرا لا قود له فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوى يعنى ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب القود عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان لايتجاوز وما كتب فى الحاشية عوى الكلب يعوى عواء اى صاح انتهى (قوله وانا لانم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر) جعل الضمير الى عدى هو المعنى الجزيل الذى لايكاد يتخطأ البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسئ الى ربه ولان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه (قوله اى الامر الدال عليهما لا بالوضع) ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لابالوضع له اولما يلزمه هو لزم ان لايكون القرينة دالة على الشئ بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما (قوله فلايرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه) الشبهة ودفعها مما اورده الفاضل الهندى وتبعه الشارح ولعمرى ان هذا لشئ عجاب اذليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة مايدل على تعيين المراد باللفظ اوعلى تعيين المحذوف لا مايدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ماهو وحينئذ لاوجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل فى هذه الصورة بمعنى انه لايجوز أن يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لايلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندى ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة

(على)

على ان الفاعل هو عيسى (قوله اوكان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل) ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل فى التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلايطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة فى قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه فى رويد زيدا مثلا (قوله اى يجب تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور) قيد فى جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه فى جزاء الشرط لان الشرط يغنى غناءه فاعتباره فى المعنى مما لا ينبغى وكأن الشارح لم يرد أنه معتبر فى نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجمع الشروط السابقة (قوله امافى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة (قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) قال من امتاز فى زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز نحو ماضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لايكاد يوجد مثال صادق بل مايخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل واحد فى زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لايبالى به فى تعليل القواعد الادبية لانه مما لايلتفت اليه اهل اللغة ولايدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ماضرب احد من الجماعة المختصة التى تخصص مقام الاخبار العام بها وحينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لاينبغى ان يقع فيه اديب كيف وهو لايصح قطعا فى مثل ماخلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى فى يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض يأتى فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد تنقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر فى المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولاتمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى فيما يأتى من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز (قوله وانما قلنا بشرط توسطها) يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولايجوز تقديم المفعول لامع الا ولا بدونها ويجوز تقديم المفعول مع الا عند السكاكى وجماعة من النحويين فالظاهر فى حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكأنه دعا الشارح

الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكى ان المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف فى التعليل فتقول المراد أنه يلزم الانقلاب فى بعض الصور وحمل الباقى عليه طردا للباب ﴿ **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ﴾ ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول ﴿ **قوله** ضميرا متصلا بالفعل ﴾ بقى فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل ﴿ **قوله** وانما قدر الفعل ﴾ دون الجملة دفع لما قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبرا لمبتدأ ﴿ **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة ﴾ فيه بحث وهو أن فى حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفى حذف الفعل تقليل الحذف والثانى لا يعارض الاول فضلا ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف فى باب الاضمار على شريطة التفسير ﴿ **قوله** يزيد مرفوع ﴾ والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومى قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة ﴿ **قوله** كلواقح جمع ملقحة ﴾ الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل ﴿ **قوله** ومما يتعلق بمختبط ﴾ قال فى الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا كلامه ﴿ **قوله** فى مثل وان احد من المشركين استجارك ﴾ اى فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ﴿ ولو انهم صبروا ﴾ والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التى خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمنى وبهذا ظهر أن ماذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم ﴿ **قوله** وقد يحذفان معا ﴾ لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام اسميا او فعليا قصيرا كان او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته ﴿ **قوله** دون الفاعل وحده ﴾ وان يوهمه نعم قام فى جواب اقام زيد فاعرفه ﴿ **قوله** لعدم قيام ما يؤدى مؤداه مقامه ﴾ نقض ذلك بمثل

لو لا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام مايؤدى مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لايكون واجبا بدون مايؤدى مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه ﴿ قوله وانما قدر الجملة الفعلية ﴾ قلت لابد وان يقدر جملة اسمية ليتأكد فيصلح جوابا للمتردد كما لايخفى ﴿ قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ﴾ ولان فيه تقليل الحذف كمالا يخفى ﴿ قوله بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا ﴾ لكن ينبغى ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد فانه لايصح فيه قطع التنازع على مذهب البصرى والكوفى اذ لايضمر الفاعل فى المصدر ولايذهب عليك ان ادنى مقامه التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلى الفعل ﴿ قوله وقد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ﴾ ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ماهو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فى ماهو اقل ﴿ قوله ومعمول الفعل الاول اذهو يستحقه قبل الثانى ﴾ اى يستحقه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان ينازع وبعد وجوده لايمكن ان ينازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلايرد أن استحقاق الاول قبل الثانى لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لايمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثانى وبينهما فرق جلى لايفقده فطن ذكى ﴿ قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ﴾ ولا ينتقض حد التنازع بحسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اى تقدير لايمكن الا كونه معمولا لكل واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لايلزمانه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لماينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه فى ذلك المحل من حيث انه واقع فى ذلك المحل يعنى لايمنع ذلك وقوعه فى هذا المحل وانما يمنعه تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع فى مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق ﴿ قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدها نحو ماضرب واكرم الاانا ﴾ هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا فى انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلاكلفة ولايخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذليس مبتدأ فى الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لاتحتاج الى تنبيه مبتدأ فى محله ﴿ قوله لانه حرف لايصح اضماره ﴾ ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره فى الفعل الماضى وكأنه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى ﴿ قوله

واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه ﴾ يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله ان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق فى كلام العرب الاضمار بحسب بادى الرأى وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائى على ما اشار اليه الرضى ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على ماهو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائى ايضا تجاوز عما جعل مذهبا له فى هذا المثال من اضمار الفاعل فى الثانى عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سـواء اعمل الاول او الثانى ومما ينبغى ان ينبه عليه ان قطع التنازع فى ماضرب واكرمت الا اياى عند الكل بالتكرار فنقول ماضرب الا انا وما اكرمت الا اياى ﴿ **قوله** فقد يكون ﴾ الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول انكان قوله ويختار بالواو على مافى اكثر النسخ وقوله فيختار إن كان بالفاء على مافى بعض النسخ ومفعول مالم يسم فاعله اما داخل فى الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير اولارادة الفـاعلية حقيقة اوحكما واما داخل فى المفعولية وفيه مافيه لكن قوله فى المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول مالم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلابد من تأويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيـه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر أنه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل فى عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به ﴿ **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع ﴾ لان المقسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام فى التنازع فى اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا فى ظاهر واحد بل فى اسمين ﴿ **قوله** يعنى قد يكون تنازع الفعلين ﴾ نبه على حالية مختلفين وعلى ذى الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى نفس المصدر ﴿ **قوله** فيختار البصريون ﴾ لم يقل فالمختار اعمال الثانى خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته فى البيان اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة ﴿ **قوله** لقربه ﴾ اى لقربه مع مساواة العاملين فى القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ومكرم

عمرا (قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) فينبغى ان يقول و حذف الفاعل والتكرار (قوله وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا) ولان الكتاب فى مذهب البصريين (قوله لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير) وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما فى نعم رجلا بل لغرض آخر ايضا كما فى مانحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة فى جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر فى العمدة فانه لايجوز الا بشرط ماهو محض التفسير ولم يفرق الكسائى بين الاضمار قبل الذكر فى العمدة وغيرها فى اشتراط محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اى بالاظهار اراد بالذكر مايقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار (قوله وامتناع الحذف) اى امتناع حذف الفاعل من غير مايسدّ مسدّه فى غير المصدر ونقض بما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن ياهند واضربى القوم فينبغى ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به (قوله على وفق الظاهر) هذا فيما لم يستوفيه المذكر والمؤنث نحو أجريح ام قتيل هند فانه لايضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكر لاغير (قوله وجاز اى اعمال الفعل الثانى) اخر المصنف خلاف الفراء عن محله فصار بيانه معلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثانى مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لايجوز اعمال الثانى فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول (قوله وروايةالمتن غير مشهورة عنه) يقال فلتفسير عبارة المتن على خلاف ماهو المشهور فى تفسيرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو أن المعنى وجاز اعمال الثانى مع الاضمار فى الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لايجوز اعمال الثانى مع الاضمار فى الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثانى فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذى هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لايتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول (قوله وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة) قيل وربه رجلا شاذ قلت قدسبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لايخص العمدة نحو ﴿فقضيهن سبع سموات﴾ نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير فى الفضلة (قوله لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) اعترض عليه بانه واقع كما فى قوله تعالى ﴿ولايحسبن الذى يخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾ فيمن قرأه على صيغة الغيبية اى بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو فى الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب (قوله لئلا

يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة) لابد ان يقول اوالفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه عليه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر ولايخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم فى التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ماهو لازم من القبيح (قوله على المذهب المختار) الاولى على الاستعمال المختار وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال (قوله ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم) فان قلت كون المختار عدم الحذف لايحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والالكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلابد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهوهنا ماذكره (قوله ويكون الضمير حينئذ راجعا الى آخره) فيمكن الاضمار ولايحذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه فى الهندى وفيه نظر لانه ان اراد انه لايجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد أنه لايحسن فممنوع فالوجه هو الاول (قوله الا ان يمنع مانع) اى اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كماهو القول المختار ومن الحذف كماهو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا (قوله ولايخفى انه لايتصور التنازع) فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لوكان الافراد او التثنية او التأنيث او التذكير لازما للمنطلق وشئ منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين فى المفعول المفرد والمثنى فى منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر أن يكون مفعوله فيبقى على افراده (قوله ولما استدل الكوفيون) قيل لايقال لقائل ان يقول لايجوز أن يكون من باب اعمال الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولايخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثانى او اظهر والبيت شاهد له فشهادته مع حذف المفعول من الثانى اتم واما الثانى فلانه اذ جاز حمل البيت على غير التنازع لايكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار (قوله لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما) اما منافاة الطلب لعدم السعى فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل السعى مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذى هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لوكان صدور السعى البليغ عنى لادنى مايتسر لى من المعيشة كفانى قليل من المال لان ادنى مايتسر لى من المعيشة قليل من

المال لا مال كثير لان حوائج نفسى قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتى لانه كان يبلغنى من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معنى حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن اسعى للمجد المؤثل فكل شريف ينازعنى فيه ويضمن لى فى المعيشة فلم يكفنى قليل من المال ولم يحصل لى بلا طلب وسعى لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون ﴿ قوله اى لم اطلب العز والمجد ﴾ فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتهما فى غير صورة التنازع فيكون مثل جاءنى وضربنى بكر عمرو وهو فصل بالاجنبى الا ان يقال بجوازه للضرورة ﴿ قوله ولكنما ﴾ فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان يسعى فى تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر فى توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه اذناك ﴿ قوله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه ﴾ فيه ان دأب المصنف فى هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذى يستدعى نكتة دون ما ترك فيه الفصل ﴿ قوله اى مفعول فعل او شبه فعل ﴾ الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربى القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا ﴿ قوله حذف فاعله اى فاعله النحوى ﴾ فلا يشكل بانبت الربيع البقل ولك ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة ﴿ قوله واقيم هو ﴾ اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب فى المعطوف عليه وفى اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المصنف فى الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد فى ضرب زيد فى مقام المفعول لا فى مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوى وقد عرفت ما به غنى عنه ﴿ قوله الى فعل اى الى الماضى المجهول ﴾ فهو تأويل لعلم الوزن بصفته المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون فى معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر

نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد فى التكلف
وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل و بقوله الى فعل و يفعل صيغة المفعول ولما كان
غاية فى البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى فى اصلاح بيان المصنف بقدر الامكان
﴿ قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ﴾ لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل
كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك
﴿ قوله يلزم ان يكون مسندا و مسندا اليه الى آخره ﴾ ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو
اقيم قائما مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
فى مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل
مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثانى مسندا و مسندا اليه بهما ﴿ قوله و لا
الثالث من باب اعلمت ﴾ قلت لو اكتفى بقوله و لا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت
قيل لم يقع الثانى ايضا ﴿ قوله والمفعول له بلا لام ﴾ قيل مع اللام ايضا لا يقع ﴿ قوله
لان النصب فيه مشعر بالعلية ﴾ قيل النصب فى الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد
من بيان فارق و يمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى ذات الظرفية والنصب يدل
على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضى العلية وانما يعلم عليته بالنصب
كقصدها ﴿ قوله اى كل واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك ﴾ نبه على ان الكلام
من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما
رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعى اعادة لا فى المفعول له والمفعول معه وفى هذا
الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثانى
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد ﴿ قوله تعين له ﴾ تعين وجوب عند البصريين
و تعين اولوية عند الكوفيين و بعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه
القرآن ﴾ بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى ﴿ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ﴾ وقراءة
عاصم ﴿ وكذلك نجى المؤمنين ﴾ وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع
سواء و بين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثانى
تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما فى اتاه الله شيئا
لانه يأتى اتى الله اليه شيئا ﴿ قوله لشدة شبهه بالفاعل ﴾ التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه فى اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل
المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب
من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع
النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة

﴿ بجعله ﴾

فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وأن يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل (**قوله** وفائدة وصف الضرب) وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لايصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ماقيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان (**قوله** لان فيه معنى الفاعلية) قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم (**قوله** وفي بعض النسخ ومنه) الأوجه ان المراد حينئذ ومن الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية (**قوله** للتلازم الواقع بينهما) ولاشتباك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت (**قوله** على ماهو الاصل فيهما) من القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في أقائم الزيدان بان اصله أقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمير فقالوا أقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار أقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فتأمل (**قوله** اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا) يعني ان التجريد مجرد من مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكأنه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد أنه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ماقيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد (**قوله** وكأنه

اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم) هذا تقييد بعيد ليس له فى الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اى المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تأثير فى معناه وان كان اثره فى لفظه او يعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتدأ بل هو مضاف اليه حكما فتدبر ﴿ قوله وثانى قسمى المبتدأ ﴾ اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدأ بالمعنى الثانى لكان اظهر وافيد فان قلت فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه فى تعيين المعانى ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة اولمنع الخلو لان المبتدأ لا يخلو عن ان يكون ماوضع له هذا اوذاك دون الجمع لان كليهما ماوضع لهما المبتدأ فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال اولمنع الخلو دون الجمع ايضا لم يات بشىء فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظى فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حينئذ ينبغى ان يجعلها فى سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره ﴿ قوله بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام ﴾ الاخصر الشامل لهل قولك بعد حرف النفى والاستفهام والاخصر منه الشامل لهما وغير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفى والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال * غير مأسوف على زمن * قد مضى بالهم والحزن ﴿ قوله كهل وما ومن ﴾ نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين ﴿ قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا ﴾ وكأن المصنف لم يعترف به فلذا وللرد على من جعل اسماء الافعال مبتدأة اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ فى الخبر فانه قد يأتى لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره ﴿ قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم ﴾ فخير مبتدأ ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسرا لمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ماذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خيرا ليس مطابقا لمفرد فافهم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا ﴿ قوله رافعة لظاهر او ما يجرى

﴿ مجراه ﴾

مجراه ﴾ لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما فى بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحى بالكلية وحمله على خلاف القياس الظاهر من غير ضرورة لايحسن فحمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعم من الحقيقى والحكمى وبعد لم يتم التعريف لانه بقى صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل فى صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف أقائم ابوه زيد فان أقائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لايكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل بأقائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه فى العمل وفى قولنا أقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ فى العمل ﴿ قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام ﴾ نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان على ظاهره للزم ان يجوز فى الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الا وضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعى الى ماأتى به المصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى ﴿أراغب انت عن آلهتى﴾ فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والالزم الفصل بين الراغب ومعموله باجنبى وهو المبتدأ وتشكل بأقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم مايتخصص به وتشكل القاعدة ايضا بقولنا أطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب أطالعة الشمس ﴿ قوله جاز الامران ﴾ قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغى ان لايجوز أقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما فى زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفى احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لايشمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف أقائم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلايخفى المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لاضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى أقائم زيد يجب تقديم أقائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لاتقول فالضرورة قائمة فى أقام زيد قلت لاضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقائم فتامل ﴿ قوله اى الاسم المجرد الى آخره ﴾ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضى ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها فى تأويل الاسم فزيد يضرب فى قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة

لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المصنف ممن ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح به فى ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولايتأتى الكلام الا فى اسمين اوفى فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولايتجه عليه مااتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولايخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ماعرفت فى تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل ﴿ قوله اى مايوقع الاسناد به ﴾ يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريق *لقدحيل بين العير والنزوان* وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوى يصف الالفاظ بصفات المعانى فيقول اللفظ مسندا ومسندا اليه كماسبق فى تعريف المبتدأ فلاحاجة الى ذكر الباء السببية ﴿ قوله اوتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ ﴾ الاقرب ان يراد المسند الى المجرد اويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدالا بالمجرد كتب فى الحاشية وكأن النكتة فى تغيير العبارة ان لايشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والالاحاجة اليه انتهى ولايخفى عليك ان الالتباس لايندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتداء فاعل المسند وفى تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذلك ﴿ قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى ﴾ ضمير به راجع الى المسندبه فيه انه يخرج الصفة التى هى خبرا المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لامحالة لاالى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقديجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه اوالى ضميره اوالى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل فى تعريف الخبر حينئذ يضرب فى زيد يضرب وقديتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة ﴿ قوله اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ ﴾ كما فى القسم الثانى من المبتدأ اوليسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من

الرضى فلايحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم فلايخفى ان تعريف الابتداء صادق على ماقام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية (قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال) هذا انما يتم كليا لولم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ماينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الاانه منع مانع وهو أن المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعى الفعل والداعى متقدم على مادعى اليه (قوله جاز فى داره زيد) واختلفوا فى صحة فى داره قيام زيد وجوزه الاخفش لان المضاف اليه للمبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ فى حكمه وقد جاء فى اكفانه درج الميت ومنعه آخرون (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة) لايخفى ان المنظوم هو أن يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذنبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد فى قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ماهو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبيه بالغدر اذلا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين (قوله اذا تخصصت بوجه ما) يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الى آخره ويدفعه انه يوجب التخصيص بماذكره بخلاف عبارته فانها لاتوجيه (قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة) التى هى منافية للشركة غالبا فلايرد أن مزية ادخل السوق على ادخل سوقا فى قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الاانه خص بالذكر ماهو الغالب ويكفى للوقوع مبتدأ (قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) قيل لامعنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ماذكر سر نحوى لالتزام العرب تخصيص النكرة فى مقام الابتداء ولامناقشة فى الاسرار لذوى الابصار (قوله ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة) ومما يتخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل اويقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته فى الدار على وجه الاحتمال فكأنه قال رجل احتمل عندك انه فى الدار فى الدار (قوله فكأنه قال اى من الامرين المعلومين كون احدهما فى الدار) اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص

عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه فى الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغى له التعيين فى الجواب واستفاد من الكلام ماينتفع به واعترض ايضا بانه لوكان المخصص فى المثال المذكور ماذكره ينبغى ان لايجوز أرجل فى الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص فى كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة (قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الى آخره) الظ جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار خبره ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما (قوله فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت) اى تخصصت حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك اورفعه لكنها صارت فى حكم ماقل اشتراكه فى التعيين فلا يرد أن تقليل الاشتراك اورفعه للتخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا (قوله وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله عنه فى تعيين فدية الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود أنه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات فى المبتدأ كثير وفى الفاعل قليل نحو ﴿ علمت نفس ماقدمت واخرت ﴾ بخلاف مافى حيز النفى فانه يستوى فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما (قوله لشبهه به اذ يستعمل الى آخره) اولانه كان فى الاصل فاعلا قدم للتخصيص (قوله بالنباح المعتاد) فيه مسامحة اذ الهرير صوت للكلب دون نباحه على مافى الصحاح (قوله قد يكون خيرا) قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غير أجنبى ونباحه اذا رأى العدو لاضطرابه حيث يراه اجنبيا (قوله فيقدر وصف) وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة (قوله وهذا مثل) فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلى فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ (قوله علم ان مايذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار) اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا سر نحوى لايطرد اعتباره ولايخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف (قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة) اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتدأ فح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الى آخره عديلا له واما اشارة الى ماذكره فى تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى مافيه

من المناقشات التى ذكره الفاضل الهندى والابحاث التى نظمها فى هذا المقام فارجع اليه انكان فيه لك المرام ﴿ قوله وقال بعض المحققين منهم ﴾ يقال لا تنافى بين كلام النحاة وماذكره بعض المحققين الا انهم لما رأوا ان المبتدى لاتنى قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة قلما يتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما فى الحكم على نكرة ﴿ قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد ﴾ يرد عليه انه لايصح حصر المصنف الكلام فيما هو من اسمين اوفعل واسم ﴿ قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قديقع جملة ايضا ﴾ خبر المبتدأ من الجمل التى لها محل من الاعراب وحصروها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء اواذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجملة التى لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت فى سبع المستأنفة ويسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التى صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو ﴿ واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم ﴾ فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف اوجازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لامحل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا معينا ﴿ قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية ﴾ بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة ﴿ قوله فلابد فى الجملة ﴾ وكذا فى المشتق والمأول به وقال الكسائى لابد فى الخبر مطلقا من ضمير عائد واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان فى خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه فلابدا لانه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل ببعض اللغات فى شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى ﴿ قوله كاللام فى نعم الرجل ﴾ لايخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسياله ﴿ قوله ووضع المظهر موضع المضمر ﴾ جاز فى مقام التعظيم مطلقا وفى غيره جاز فى جملتين مطلقا هذا فى سعة الكلام وفى الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا ﴿ قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ ﴾ الاولى عين المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمرو قائم ﴿ قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا ﴾ واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل

الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لاينساق الذهن الا الى الضمير ﴿ قوله لقيام قرينة ﴾ دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان فى جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزأ من مبتدأ ها واما فى غيرها ففى المرفوع لايجوز الحذف وفى المنصوب والمجرور سماعى ﴿ قوله بجوالبر الكر ﴾ كتب فى الحاشية الكبر * دوازده شتر بار مهذب * انتهى وتفصيله ان الكر اثناعشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله الكر منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوى فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز فى الحال الظرف وقوله السمن منوان منه فى هذا المثال صفة منوان ﴿ قوله وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان ﴾ الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على مايعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان لايقع خبرا عن عين لايكون متجردا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ماوقع لبعض فى هذا لمقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لايفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لايعرف ان الزمان يحدث فى الخريف ولايخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لاعلى ماقالوا تأمل ﴿ قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون ﴾ لوكان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفين فالظاهر ان التأويل بالجملة لايخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ اى حكم الاكثر أنه مقدر بجملة لكان اخف ﴿ قوله اى مأول بجملة ﴾ اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ماوقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه مايجب ان يغمض عنه الأبصار ومما لايبعد أن يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف ملحق بالجملة ومجعول من جملتها ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بجملة عند الاكثر و بمفرد عند الاقل ﴿ قوله بتقدير الفعل ﴾ ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق

﴿ بعض ﴾

بعض المتأخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام (قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل) هذا منقوض بمثل زيدا فى الدار ابوه اوما فى الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل اواسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان (قوله ان الظرف لابدله من متعلق) قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لابدله من مظروف والمظروف فى زيد فى الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه اوسكونه اوحصوله اوغير ذلك فلابد من تقديره ليتم البيان (قوله والاصل فى الخبر الافراد) قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط (قوله اى على معنى وجب له صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمنى والترجى الى غير ذلك (قوله وذهب بعض النحاة) كأنه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعى سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل (قوله لكونه معرفة) وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكأنه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه أهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن فى قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل فى جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه (قوله اوكانا متساويين) لو اكتفى به عن قوله اوكانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف فالمراد التساوى فى صحة الوقوع مبتدأ (قوله اوكان الخبر فعلاله) اى صورة فخرج بقوله له قام ابوه فى زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيدله فمعنى قوله اوكان الخبر فعلا له اوكان الخبر مشتملا على فعل له (قوله اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) ليس الجزاء مقيدا بقوله فى هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة (قوله اوبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى اومجموعا) قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف (قوله كالاستفهام) قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ماقائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفى فان قلت فينبغى ان يجب تقديم الخبر فى زيد لاقائم لانه تضمن الخبر معنى النفى قلت مقتضى صدر الكلام مايغير معنى الجملة وفى زيد لاقائم لا يغير حرف النفى

معنى الجملة فاعرفه (قوله لتصدره فى جملته) وجملته مايغيره (قوله اوكان الخبر بتقديمه) احترز عن كون الخبر بتأخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا (قوله اى كان لمتعلق الخبر التابع له) لم يقل المصنف او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان لتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا فى المبتدأ فى مثل على الله عبده متوكل مع انه لايجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم (قوله اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ) لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد أنه خبر عما يتركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق عن معنى ان لان عندى انك قائم فى تأويل عندى تحقق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذى هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ نحو اما انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن (قوله اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور) فان قلت ان كان المعنى على ماذكره لكان الشرط مأخوذا فى الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكيرما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى فى كل من هذه الصور (قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه) قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر فى كلام واحد لانه ايضا كثير كما فى زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او للتحقيق رد د اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى من غير صارف من الحقيقة (قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد) لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا من الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت اعتبر فى كل منهما ضمير استحق المجموع كما اجرى على كل اعراب استحق المجموع (قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى) هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ معنى نحو هما عالم

وجاهل فانه حينئذ العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا فى هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا اوتقديرا لئلا يلزم خلوا لخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل فى تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل ﴿ قوله ولايبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر مايكون بغير عاطف ﴾ هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل ﴿قوله وهو سببية الاول للثانى اوللحكم به﴾ هذا ماذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضى ان معناه لزوم الثانى للاول فلا حاجة الى التكلف فى ادراج ومابكم من نعمة فمن الله فى القاعدة ﴿قوله فلايرد عليه﴾ اى على هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم لشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ماقالوا ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشرى فى هذه الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على قاعدة الاعتزال ﴿ قوله فيشبه المبتدأ الشرط ﴾ لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لافائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلهذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتدأ دخيلا فى معنى الشرط غير عريق ﴿قوله اما الاسم الموصول بفعل﴾ ماضيا كان باقيا على معناه اوغيره على خلاف الشرط فانه لايكون الا مستقبلا فى المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا يخصر هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذى دخل عليه اما والمبتدأ الذى يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة لمعنى الشرط كالشرط فى الفاء وليست مصححة لدخولها ولانقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى ﴿ قوله اوالنكرة الموصوفة بهما ﴾ اى باحدهما فالاولى به بافراد الضمير ﴿ قوله ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ نوقش بان الفاء ههنا زائدة اذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لايجب فيه ويتجه ان معنى الشرط ههنا منتف اذ لاسببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة ﴿ قوله كل غلام رجل يأتينى الى آخره ﴾ فيأتينى صفة رجل فان قلت كل رجل يأتينى ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على مالايخفى على المتتبع بكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى ﴿ قوله والشرط

والجزاء من قبيل الاخبار ﴾ اى الجملة الشرطية لاتكون الا خبرية فلا يرد أن الجزاء قديكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس يبعد أن يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع انه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط فى الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودة ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل لوكان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لايمنع باب كان وعلمت فالاظهر أن يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتدأ لضعف مقتضيه وحينئذ كان القياس عدم الدخول على خبران ايضا الا انه لعدم تأثيره فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة ﴿ قوله فان قيل باب كان ﴾ فى التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما يتحقق فى ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة واما المنع والاختلاف فى غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف فى هذا المقام ﴿ قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها ﴾ يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل ههنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله ههنا لاوقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم فى الغلط ﴿ قوله وقد يجب حذفه ﴾ قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف مما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وماقبله خبره فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره فى موضعه فينتقض بيان وجوب حذف الخبر وبيان المصنف احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر فى عدم ذكرهما فى هذا الموقع ان الاول فى كتبهم من مبنيات بحث النعت والثانى من مبنيات بحث افعال المدح والذم ﴿ قوله اى المبتدأ المحذوف ﴾ جعله مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول فى الكلام حذف مضاف اى كمبتدأ قول المستهل وعلى الثانى حذف مضافين اى كحذف مبتدأ قول المستهل فكأنه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدأ المحذوف فى قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته ﴿ قوله المبصر للهلال ﴾ القمر الى ثلاثة ليالى هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر ولليلتين اوالى ثلث اوالى سبع ولليلتين من آخر الشهر ست وعشرين

(وسبع)

وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال* ماه نو ديدن وبانك كردن * وكلاهما مستقيم فكأنه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه (**قوله** لان مقصود المستهل) فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لايصرح الا بالمبتدأ (**قوله** جريا على عادة المستهلين غالبا) العادة ما انتفى خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الرائي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم نصب الهلال وجهه ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرده بالذكر الوقف (**قوله** فان تقديره على المذهب الصحيح) واما على بعض المذاهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروجي وجود السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اى خرجت فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو أن اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف (**قوله** فيما التزم) يقال الزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم اى في تركيب يقال عليه الاظهر في خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولايخفى انه لامعنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اى في موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينيا فيكون المعنى ووجوبا في وقت التزام غيره في موضعه (**قوله** وذلك في اربعة ابواب) لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر في زيد في الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي لايساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا (**قوله** الاول المبتدأ الذي بعد لولا) الاولى أن يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكأنه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لابد من تقييده (**قوله** لولا وجد زيد) وزيف بان

حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا فى الماضى يجب تكريره فى غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا ﴿قوله وقال الفراء لو لا هى الرافعة﴾ ولا يخفى انه لابد من القول بحذف مسند الكلام فحينئذ ان كان خبرا فيلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى دون الخبر ﴿قوله وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة﴾ الاولى كان مصدرا اومؤولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم ﴿قوله منسوبا الى الفاعل﴾ يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين ﴿قوله وبعده حال﴾ ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية ﴿قوله واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما﴾ قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره من الجواز رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ الرضى وغيره جعل المصدر فى اخطب ما يكون الامير حينيا اى اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ﴿قوله ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما﴾ تقديره اذا كان يحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز أن يكون عاملا فيه كما ستعرفه ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يخالف فى تقدير اذا كان ويكتفى بتقدير حاصل ﴿قوله فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف﴾ الاولى متعلق الظرف ﴿قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل فى الحال﴾ اذ هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى ﴿قوله وفيه تكلفات كثيرة﴾ من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هذا كتب فى الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى فى غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو فى خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفيما

(ذكره)

ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لايعهد التعبير عنهما بالملابسة ﴿ قوله ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذوالحال ﴾ لو قال بحذف العامل وذى الحال مرة واحدة كما فى راشدا مهديا لكان اكثر استراحة عن التكلف ﴿ قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال ﴾ يقال وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف ﴿ قوله ضربى زيدا ضربه قائما ﴾ ولاعيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه ﴿ قوله لكونه بمعنى الفعل ﴾ يؤيده عدم صحة تأكيده المنوى وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر ﴿ قوله وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة ﴾ جعل الشيخ الرضى حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل عن الواو الى مدخوله وهو تكلف ﴿ قوله وذلك كل رجل وضيعته ﴾ كتب فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار الذى هو الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة انتهى فكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لاتفنى وفى مثل هذا التركيب سؤال مشهور هو أن ضمير ضيعته لايصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل مافى كل رجل فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا ﴿ قوله اى رجل مقرون مع ضيعته ﴾ لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم بنيابته ﴿ قوله واقيم المعطوف فى موضعه ﴾ لان المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه هذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لاحقيقة ولايخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا ﴿ قوله يكون مقسما به ﴾ يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه حيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى هو قسمى ﴿ قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا تستعمل مع اللام آه ﴾ فى القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمرى ﴿ قوله اى من المرفوعات خبر ان واخواتها ﴾

نبه على ان ذكر خبران ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد أن خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوى قال الله تعالى ﴿ كلما دخلت امة لعنت اختها ﴾ وانما قال المصنف خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفيين وهكذا فى باقى الاقسام ﴿ قوله احد هذه الحروف ﴾ زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولابد من هذا التصرف فى المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله ﴿ قوله عليهما ﴾ اى على المسند وشئ آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشئ آخر وان كان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر ﴿ قوله والمراد بدخول هذه الحروف ﴾ كأنه معنى عرفى للدخول والمتبادر فى عرف الفن الدخول لا يراث اثر لفظى لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل فى التعريف المسند الذى دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا يراث اثر معنوى هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدأ لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى ما يشملهما ﴿ قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ﴾ يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية ﴿ قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه ﴾ يعنى ان الجواب السابق يغنى عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه ﴿ قوله ويلزم منه ﴾ عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء فى هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم فى ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا ﴿ قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم ﴾ او تأويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد ﴿ قوله مثل قائم فى ان زيدا قائم ﴾ نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها

﴿ وان ﴾

وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احدهذه الحروف (قوله والمراد ان امره كامره الخ) لاخفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبران بحيث يعرف ان اىّ خبر صحيح واىّ خبر فاسد وماذكره الشارح تكلف على انه بعد مافسر قوله امره كامر خبر المبتدأ بان امره كامره فى اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبران ايضا كذلك والفساد انماطرأ من فوت بعض الاستثناآت وينبغى ان يقول الا فى تضمنه استفهاما وفى وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لايجوز مع جواز زيدا اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره (قوله ان من اباك) ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من فيمن ابوك خبر وهو لايرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه (قوله الا فى تقديمه) اى تقديم خبران فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ماقيل حق البيان الا فى التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا (قوله الا اذا كان ظرفا) فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ فى التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ماله صدر الكلام ولايجب تقديمه نحو ان زيدا لفى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام فى غير باب ان (قوله وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة) فيه بحث لان ان يصحح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاصر (قوله خبر لا الكائنة لنفى الجنس) قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفى والمشهور فى امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته فانه لايجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنفى الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا بتأويلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولى الالباب (قوله اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه) فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفى نفس الرجل لا لنفى صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفى عن الشئ يقال نفى الشئ ولايقال نفى صفة الشئ اذ نفى الشئ ليس الا نفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير الوجود فلاكما يكون لنفى صفة الجنس يكون لنفى الجنس فلو حمل قولهم لا لنفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم تتم فيما هو لنفى صفة الجنس فلابد

من التسمية بملا حظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه (قوله والمراد بدخولها ماعرفت فى خبران) من الدخول لايراث اثر لفظا او معنى فى قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوى فى يضرب (قوله وجعل فى الدار صفة) قال المصنف المثال الحسن مايكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكمان فى الدار فى لا رجل فى الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك فى لاغلام رجل فلذلك عدل عن جزئى المثال (قوله لايجوز ارتفاع صفته) هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ماهو الظاهر يعنى ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فى لاغلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفى لوضوح المثال وحسنه (قوله لايتقيد بالظرف) يعنى من غير سماجة ويريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لولم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فاللائق ان لايتجاوز عن المثال ويقال لايحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لاتقبل هذا التقييد ولايخفى ان نفى جمع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود فى مثله نفى الحصول فى الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة (قوله وليكون مثالا لنوعى خبرها) وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعى الخبر لكان اشمل (قوله ويحذف خبر لاهذه حذفا كثيرا) قدر موصوفا كثيرا مصدر الفعل والمشتهر فى مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم لايثبتونه اصلا (قوله لدلالة النفى عليه) يقال لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفى رفع الوجود ورد بان النفى رفع الوجود الشامل للوجود فى نفسه وللوجود لغيره فلايدل على الوجود فى نفسه وهو ليس بشئ لان المتبادر من النفى نفى الوجود فى نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود فى نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفى الوجود فى نفسه (قوله اى لااله موجود الاالله) جعل الزمخشرى كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ماذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحير فى تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الهالله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفى وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظى وهو ان لايطلب خبرا ولايحتاج اليه المعنى (قوله انتفى الاهل والمال فلايحتاج الى تقدير خبر) زيفه المصنف بان لاحينئذ يكون اسم فعل واسم الفعل لايكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان

اسم الفعل الذى بمعنى الفعل اللازم لاينصب مابعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز أن يكون نائبة لانتفى كنيابة يا منـاب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها (قوله وعلى التقدير ين يحملون مايرى خبرا فى مثل لارجل قائم على الصفة) اذا ثبت فى لغة بنى تميم لاغلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر فى كلامهم معنى لانهم لايقولون لم نجعل قائم خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يتأتى لو التزموا فى مثل لاغلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسى لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لامعنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لايصرح به لهذا كما فى قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله ويحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا يعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف فى خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء وحينئذ معنى قوله وبنوتميم لايثبتونه انهم لايثبتونه عند قيـام قرينة ولوقال ودائما عند بنى تميم لكان اخصر (قوله وبما عرفت من معنى الدخول) قدعرفت مايمنعك من القبول (قوله اى عمل ليس) هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لانقول المستفاد من الاضـافة عملهما لاعمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهمـا لاعلى عملهما عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل اخر وانما قال الشارح اى عمل ليس تعيينا لماهو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير الشذوذ وانما الشذوذ فى نتيجة التشبيه لانه لاشذوذ فى نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر (قوله شاذ قليل) حمله على الشذوذ فى الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال (قوله فيقتصر عمل لا على مورد السماع) وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه مخل (قوله من صد) كتب فى الحاشـية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها (قوله ولايجوز ان يكون لنفى الجنس) رد على الشيخ الرضى حيث قال انه لنفى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعدلا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون لابراح من قبيل اللاشئ فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل فى رجل عدل واحتمال ان لايكون لاعاملا لجواز أن يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد فى البيت على عمل لا (قوله اعلم ان المراد بالمسند) هذا التعرض مبنى على الغفلة عما ذكره فى تعريف الفاعل

﴿قوله علامة كون الاسم مفعولا﴾ اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهى اى علامة كون الاسم مفعولا لامع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية ﴿قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه﴾ لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولايخفى انه ينتقض بمفعول مالم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار أنه كان فى الأصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتى وفعلت الضرب والتأديب ولمت زيدا فى ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لايصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح عن هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول فى اللغة مايصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربعة واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد فى الظاهر وتغيير فى التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصفة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد الى به فقيد به مغير لمعنى المفعول لامقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد ﴿قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا﴾ وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اى بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة اوحكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن ﴿قوله وانما زيد لفظ الاسم﴾ ماذكره فى وجه زيادة الاسم واضح لامرية فيه انما الشان فى تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم فى تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ماقيل ان زيادته لاخراج ضرب الثانى فى ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى مافعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ماقيل ان ضرب الثانى ليس مافعله الفاعل لانهم لايجرون صفات المعانى التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعانى المطابقية وثانيهما ماتقول انه لاينفع لاخراج زيد ضارب ضاب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه فى اخواته تفنن

فى البيان والشارح جعل الاسم محذوفا فى تعريفات اخواته اكتفاء بذكره فى تعريفه
(قوله او اسماء) عطف على قوله مذكورا اولا يعنى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ
والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع (قوله وخرج به المصادر
التى لم يذكر فعلها لاحقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد) وكذا خرج ويل
لك وانواع الضرب وقعت اوالف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد فى قولك
ضربنى ضرب شديد وضربنى انواع اوالف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور أنه اسم يدل على مافعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا فى ضربت
ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله اخرج جميع المصادر ولا
حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل أضارب زيد وضرب زيد
شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا فى ضربت تأديبا وانما هو لاخراج أقاتل
وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب دلالة
التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتى
فان كراهتى لايدل بحسب التركيب انه فعله فاعل (قوله صفة ثانية) لايبعد أن يكون
متعلقا بمذكور (قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء)
غفل الشارح عما ذكر أن الفعل اعم من الاسم الذى فيه معنى الفعل فانه حينئذ قد يكون
معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء
اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم
لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل
على ما صدق عليه الانواع لاعلى مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم
خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان فى التحقيق عينه فلا
يخرج فعليك بالتحقيق الذى سمعت (قوله للتأكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة على
مايفهم من الفعل) اى لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان
غيره نحو ضربت ضربا و نظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا
فى الزمان الماضى مفعولا مطلقا للتأكيد (قوله والنوع ان دل على بعض انواعه) يريد
الدلالة على بعض انواعه فقط اوفى ضمن الدلالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو
ضربت جميع انواع الضرب (قوله والعدد ان دل على عدده) اى عدد الفعل لاعدد
نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للفرد الشخصى (قوله لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد) والا لكان فى مفهومه زيادة على مفهوم الفعل (قوله
وقد يكون اى المفعول المطلق بغير لفظه) ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة

للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لايشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ماهو بغير لفظه قليل اوهو عطف على لايثنى ولايجمع اى الاول قديكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوى بالفاظ محفوظة واللفظى لا يكون بغير لفظه ولايبعد أن يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه (قوله نحو قعدت جلوسا) هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لولم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر فى شروح المصابيح النبوية ولايخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا (قوله وسيبويه يقدرله عاملا) اى فى ماعدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه فى مثل انبته الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا (قوله خير مقدم) هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير فى التثنية والجمع والتأنيث وفى القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء (قوله والجدع قطع الانف والاذن آه) فى الرضى كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال (قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا) لا يخفى انه لوكان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسى ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد فى كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة فيه ولا قاعدة له يعرف بها (قوله فاجاب بعضهم) الصواب انه لا جواب للاعتراض لانه كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر اوغيرها فحذف عاملها قياسى اوليس بواجب ولايذهب عليك ان الاوفق بعبارة المصنف هوالجواب الاول (قوله مثبتا اى اريد اثباته) لاحاجة الى حمل المثبت على مااريد اثباته (قوله بعد نفى داخل) الظاهر انه قدر لنفى صفة لان الصفة الواحدة لا تصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفى فالمقدر صفة معنى نفى وماذكره الشارح اظهر اذ لاوجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفى اومعنى نفى بتأويله بواحد من نفى اومعنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة واحدة منهما ولوقال بعد نفى داخل على اسم لاتكون خبرا عنه اومعناه بارجاع ضمير معناه الى النفى المقيد لكان اوضح فافهم (قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه) اى داخل على طالب للخبر ولايكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة اومعنى ليشمل ماكان زيد الاسيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفى وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه داخل معنى لانه لنفى السير عن زيد كما فى ما زيد الاسيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا

(عنه)

عنه بقصد المتكلم نحو مازيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تأويل اومبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الاسير مع انه ليس محذوف الفعل (قوله لانه لوكان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية) قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر فالاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ماحالك الا ان تسير سيرا شديدا (قوله او وقع مكررا) لوقال اومكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا (قوله اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبر عنه) لا يخفى انه لا تفى العبارة بتقدير هذا وكأنه جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو أن يقال ماوقع مثبتا بالا او معناه اومكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه (قوله وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه) فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدتى ماوقع مضون جملة لاشتراكهما فى الوقوع مضمون جملة (قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر الخ) اوعلى ان يكون للتأكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما اوعلى انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ماانت تسير الا سير البريد (قوله البريد) معرب *دم بريده* وهو اسم بمعنى *استرپيام* اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى *پيك* (قوله ومنها ماوقع تفصيلا) قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لوكان الانتقال منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة فى حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه (قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وحينئذ تقول اوالمصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحب مع زيد مسرورا فاما ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد فى وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة (قوله وباثره غرضه) وغرض الشيء اثر فاعله بواسطته سبى اثراله وحينئذ نقول الظاهر أن يجعل *فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء* مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات

القيود واعرض عن بيــان احترازاته المبينة لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز
عن مضمون مفرد نحوله سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لامحصل له
لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ماقيل ان متقدمة
بيان للواقع لان التفصيل لايتقدم على الاجمال ممنوع وكذا ماقيل الحذف غير واجب
فى صورة تقدم التفصيل لاوثوق له فلعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له ﴿ **قوله**
وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة ﴾ هكذا فسره الرضى ايضا وهو يقتضى ان لايجب
الحذف فى مثل ﴿فشدّ واالوثاق منا بعد واما فداء﴾ اوفداء او ثم فداء ولو لم يذكر
المحتملة لتناوله ﴿ **قوله** ومنهـا ماوقع للتشـبيه اى لان يشبه به امر ﴾ يرد عليه مثل
مررت بزيد فاذاله صوت مثل صوت حمار بان المفعول المطلق هنـا لتشبيه شئ بشئ
لاليشـبه به شئ فالاولى ان يجعل للتشـبيه بمعنى لان يشـبه بشئ والمفعول المطلق
الحقيقى فى مثله لامحالة مشبه او بمعنى التشبيه الذى هو فعل المتكلم ووصفه اى وقع فى الكلام
لاجل التشـبيه سواء كان مشبهـا به كما فى المثـال المذكور فى المتن او اداة التشبيه
كما فى المثال ذكرنا او مشبها كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب
لايجوز لوجوب حذف الموصوف فى مثله ولابد من تصحيح النقل ﴿ **قوله** لزيد
صوت صوت حسن ﴾ يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لامن القيود
والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه فى مثل هذا التركيب ذهب
سيبويه الى انه لاحاجة الى تقدير العامل بل يكفى فهم العـامل من الجملة السابقة فاراد
المصنف التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت
حسن بدل اووصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شئ واحد فهو نظير الحال الموطئة
واجاز الشيخ الرضى جعل صوت تأكيدا لفظيا ﴿ **قوله** واحترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار ﴾ الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار يصوّت زيد ﴿ **قوله** فاذاله
صوت صوت حمار ﴾ جوّز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل اوعطف بيان اوصفة
بتقدير مثل او بتأويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لايكون بالوصفية
الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لايعرف بالاضافة وانما لم يجوّز الجمهور أن يكون
العامل المصدر المذكور لانه لايصلح تأويله بان مع الفعل وعمله لهذا التأويل وانما
لم يجز لان ان مع الفعل مرجوّ وهو فى هذا المقام مقطوع به ﴿ **قوله** صراخ ﴾ قيل
هو اسم بمعنى المصدر ﴿ **قوله** لامحتمل لها غيره ﴾ الاوضح وقع مضون جملة لاتحتمل
غيره وفى مقابله وقع مضون جملة تحتمل غيره واما هذه العبارة فغير مرفوع على انه
خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اى لا محتمل ثابتا لها
غيره وقيـل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهـذا خلاف الرواية

(المشهورة)

المشـهورة ﴿ قوله اى اعترفت اعترافا ﴾ ينبغى ان يكون خلاف سيبويه فى القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده ﴿ قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الى آخره ﴾ التسمية من متأخرى النحاة فى هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون وتسمى على صـيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتأخرين ﴿ قوله ومنها ماوقع مضمون جملة لها محتمل غيره ﴾ اخرج ماوقع مضمون مفرد سـواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى اولم يكن نحو ضربت ضربا ﴿ قوله لانه من حيث هو منصوص الى آخره ﴾ يعنى لان معنـاه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصـدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق فى الدلالة على مادل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتـاج الى التأويل قوله تأكيدا لنفسه ووجهه انه يؤكد جملة كأنهـا عينه لتعينها للدلالة على ماتعين المصدر للدلالة عليـه واما التأكيد بغيره فلاتكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهى غيره وليس فيهـا ماينزل منزلة نفســه لانها لايشـاركه فى التعين للدلالة على ماتعين للدلالة عليه ﴿ قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ﴾ هذا مااختار المصنف واورد عليه فوت حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغى الى آخره وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمى القسم الاول تأكيدا ليس لغيره ﴿ قوله ومنها ماوقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية ﴾ فيه رد على من قال المراد مايكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير اولغيره ﴿ قوله مضافا الى الفاعل اوالمفعول ﴾ مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربى الامير فانه مثنى مضافا الى الفاعل فلابد أن يقال مضافا الى فاعل الفعل اومفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربيه فالوجه ان يقيد الاضـافة بكونه لالبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى ﴿ قوله وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف ﴾ اذ الشائع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثـال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول ﴿ قوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان ﴾ فان قلت بل يتعين للاسـتغناء عن الحذف الذى لايرتكب الا للاحتياج اليه قلت كأنه احوج اليه حمل اللفظ على ماهو اكثر استعمالا فى القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك البابا بعد الباب اومعناه قصدى والتجائى لك من قولهم دارى تلب داره اى تواجهها اومعناه محبتى لك من قولهم امرأة لبة اى محبة لزوجها اومعناه

اخلاصى لك من قولهم حبيب لباب خالص ﴿ قوله لحذف الفعل ﴾ ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيأتمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم ﴿ قوله وعلى هذا القياس سعديك ﴾ اى سوى جواز أن يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثى اسعد بمعناه ﴿ قوله المفعول به ﴾ قال المصنف انما سمى به لانه اوقع الفعل به اوتعلق به يعنى ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل اوللصلة ويتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفى عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال ﴿ قوله ولم يذكره اى الاسم اكتفاء بماسبق ﴾ اوا كتفاء بظهور أن المفعول به من اقسام الاسم اوتفاديا عن اطلاق الاسم فى التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به فى قلت زيدا وقلت زيد قائم ليس اسم ماوقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق اوتفننا فنبه فى تعريف المفعول المطلق على ماهو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ماهو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقى لايقال قديكون المفعول به دالا على ماوقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام اوالشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عد اسما ولم يتعد بدلالته على معنى غير مستقل وقدصرحوا به ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب ﴿ قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون ﴾ يعنى ان ارباب اللغة يقولون لكنه يجه ذهبت بزيد فانه يقال الا ذهاب وقع على زيد ولافرق فى المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا فى ذهبت بزيد مفعول به دون زيد فى مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر فى المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التميز تعلق بما تبين به وفى المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتميز لم يكن على تمير فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثانى والثالث حينئذ اذليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه اشكل على بعض عمرو فى اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر فى جميع التعريفات مايخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لاينفع فى الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه

(بل)

بل وقوعا بنفسه تأمل (قوله والمفعول المطلق مما يفهم من مغايرته) لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب واقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب او الضربة (قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده) الاولى فعل اسند وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند (قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد) الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما فى اعطى زيد درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الا ليق بالاعتبار مالم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعول مالم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول مالم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفى عليه المانع لدقته (قوله فلا يرد عليه انه لو قال ماوقع عليه الفعل لكان اخصر) وله دفع آخر وهو أنه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحى فيحمل عليه ويلزم فى اسناد الوقوع المسامحة وكذا فى الاكتفاء بالفعل الاصطلاحى لخروج شبه الفعل (قوله لقوة الفعل) نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما فى نظائره لكن ينبغى ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل (قوله كوقوعه فى حيزان) وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل أهم فينافى التقدم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز أن يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام (قوله اى تريد مكة) اى أتريد مكة (قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر) الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا ينفلت شئ لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة المصنف فرعاية مذهبه تقتضى ان يجعل الابواب خمسة (قوله لوجوب الحذف فى باب الاغراء الخ) كتب قدس سره فى الحاشية نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين (قوله نحو امرأ ونفسه) معناه الحث على الفرار من المرء اوقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة ايضا (قوله وانتهوا خيرا لكم) انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشرى واما ما قال العلامة الثانى المحقق التفتازانى أن التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فمما يعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف الجائز واجبا (قوله سهلا من البلاد لا حزنا) فى الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ماغلظ من الارض (قوله اما بوجهه او بقلبه) لما كان الاقبال فى اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد

المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه اوبالقلب ثم جعل الاقبال بالوجه اوالقلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفى ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا فى الاقبال حكما (قوله او حكما مثل ياسماء اويا جبال) ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال اذلا وجه له ولاقلب له فلابد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال فى القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك الادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس تنزيله بعد ماثبت فى الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ماسئل فهو لايستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لايكون مطلوبا منه تعالى (قوله وفيه تحكم) يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ماعداه فانه قليل الوقوع (قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل) وكأنه منع الوصف عن ذلك انهم لم يعدّوا كلة وامن حروف النداء (قوله بان يكون آلة الطلب لفظية) الطلب اللفظى يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فايهما قدر صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل (قوله اوللمنادى اوللحرف) وفى جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما فى ضربى زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك (قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) كأن المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ماالتزم فى موضعه فلا يرد أن المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لاينكره فلا مخالفة بينهما (قوله فعلى هذين المذهبين لايكون من هذا الباب) اللهم الا فى اللهم (قوله فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران) هذا انما تم على قول من قال المستكن محذوف واما على ماحقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا (قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة) لايخفى ان الحرف لايقوم مقام الفعل فى افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه فى العمل فلابد أن يكون المقدر عنده جزئى الجملة (قوله وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه) اورد عليه ان اسم الفعل لايضمر فيه ضمير المتكلم ونقض باف بمعنى أتضجر وتعقب بانه

صوت لااسم فعل وان اسم الفعل لايكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة
واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لولم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع
انه لاتفيديا وحده واجيب بانه قديعرض للجملة مايخرجها عن الاستقلال كما فى الشرط
والقسم وهذا لايتم مالم يبين ماعرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام
بدون المنادى وانما لايفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحروف
لاتفيد بدون متعلقها وعلى مذهب ابى علىّ انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهى
بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلاتتم الجملة بالنظر الى ماهو المقصود
بدون المنادى فاعرفه (قوله ويبنى) اى يجب ان يبنى لاانه يجوز أن يبنى لانه ظاهر
الحال فى المسائل لاالجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كماسيأتى (قوله لقلتها)
اى لقلة كل منها لالقلة الثلثة لتساوى المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد
معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلاثة مضاف وشبهه ونكرة غيرمعينة يرده ان
اقسام غيرالمنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف (قوله ولطلب
الاختصار فى بيان النصب) لايخفى انه لوقال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها
وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغيرالمعينة ويبنى على مايرفع به ماسواها لكان الاختصار فى بيان
البناء على مايرفع به فلابد من ترجيح طلب الاختصار فى بيان النصب على طلب الاختصار
فى بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ماعدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته
اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه فى نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على
مايرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف
الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبناء اوالتغير من حاله الاصلى (قوله يرفع به المنادى فى غير صورة النداء) اما
قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤول اليه واما بعده فيكون التعبير
عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ (قوله اوالفعل
مسندالى الجار والمجرور) عطف بحسب المعنى على سابقه فانه فى قوة ان الفعل مسند
الى ضمير المنادى كأنه قيل ويبنى على مابه الرفع ويتجه عليه ان مابه الرفع والنون وكأنه
لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم (قوله اى لايكون مضافا ولاشبه
مضاف) المفرد فى هذا الباب بمعنى مايقابل المضاف واما مقابلته بشبه المضاف
فدائرة على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف فى مقابله

وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ماليس بمضاف ﴿ قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه ﴾ هذا امر لاانضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة اوظرف شبه مضاف فى باب النداء دون باب لا فان ياحليما لا يعجل شبه مضاف دون لاحليم لا يعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولاالى محصل يوجب كون الموصوف بجملة اوظرف شبه مضاف فى هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اسم يجىء امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذاك بل المعنى انه من تمامه فى اعتباراتهم اما لداع معنوى او لاضطرار نحوى اما الاول فكأنه يكون مابعده معمولا له معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يازيدا وعمرا اذا جعل علما اواسم جنس نحو ياثلثة وثلثين رجلا. فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثانى فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وان يجعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لايجوز بخلاف اسم لافانه لو جعل من وصف المنفى لامن نفى الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف فى باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة اوظرف وفى باب لاالاولان فقط ﴿ قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ﴾ فقولهم المبنى ماناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى فى الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت بالعلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب ﴿ قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا ﴾ قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف ومافى حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب ﴿ قوله ويازيدان ﴾ ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى اوجمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد أن المثال لا يصح والصواب يارجلان ﴿ قوله اى بلام تدخله وقت الاستغاثة ﴾ يعنى الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر ﴿ قوله وهى لام التخصيص ﴾ قلت بل لام التعليل اى اغنى لنفعك ولاجرك وفى يالله اغنى لمقتضى ذاتك ولكرمك ﴿ قوله نحو يالزيد ﴾ لايكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة اوالتعجب اوالتهديد ﴿ قوله واجب ﴾ اى عن الاعتراضين فما قيل اوبان قوله مثل ياعبدالله من تمة القاعدة مبنى عن الغفلة

﴿ قوله ﴾

(قوله كالمهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الى آخره) فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء فى حضور المهدد والمتعجب منه وانه لامعنى للاستغاثة بشىء ليحضر فينتقم منه لانه لايتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله ويترك مايوجب قتله اوضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل اوالضرب اويستغيث به له بان ينجى نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوى خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه فى التعجب المفرط الذى فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه مايوجب هذا التعجب (قوله لانتفاء مايقضى فتحها) لايخصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة (قوله ولالام فيه حينئذ) ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعد اللام لاتقول لااعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لايمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ماقبلها لانا نقول وجود الالف غير ضرورى لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لاتنافى بينهما فى ياالاحمداه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافى لاختلاف حركتى الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية (قوله وينصب ماسواها) فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لاينفع مال ولابنون ويامثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى مما هو مبنى على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولاتقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواها وان اراد ان ينصب ماسواها لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولايخص ماسواها ويمكن ان يقال اراد ويبقى على ماكان عليه من النصب ماسواها وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يايوم لاينفع مال ولابنون مهملا فى بحث المنادى (قوله ياطالعا جبلا) هذا المثال من المزالق النحوية فانه لامعتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولايكون هناك شبه مضاف وذكر من لامثال له فى حله ماشاء (قوله وياحسنا وجهه ظريفا) فى الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال ياحسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لايكون موصوفا بجملة اوظرف نحو يا حليما لايعجل قدوسا فانه لايجوز القدوس ويانخلة من ذات عرق طويلة فانه لايجوز الطويلة (قوله وتوابع المنادى) يريد التوابع من كل وجه اعنى التابع فى الصورة والحقيقة فخرج ياايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجىء فى كلام الشارح نكتة عدم تقييد

التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر هنا ما يجيء فى كلام الشارح فلم يتتبع كلامه ادنى تتبع (قوله المبنى على ما يرفع به) قيل هو المتبادر من لفظ المبنى هنا لانه قيل فيه ويبنى دون غيره (قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه) هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان ياعبدالله وعمرو وعمرو فيه تابع للفظ عبدالله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتى حكمه لم يساعده حكمه وكذا يالزيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله (قوله لان توابع المستغاث) يعنى ان الحكم على توابع المبنى يرشد الى تقييد المبنى لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقييد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يازيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز فى العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد (قوله ولا شبه مضاف) المفرد الحقيقى يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله ولما لم يجز الحكم الآتى الى آخره) فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعى التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وينبه بذكر التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعى فى امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين فى جعل التأكيد اللفظى كالبدل (قوله لان تأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب) الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكأن المختار عند المصنف ذلك (قوله ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى) واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتأكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن تصريحه فى شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوى يشعر بان ترك التقييد هنا مبنى على الغفلة (قوله والصفة) فيه رد على الاصمعى حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه فى يازيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان التأويل فى وصف المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم تعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة (قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه) يعنى المعرف باللام ينبغى ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح (قوله ترفع على لفظه) هذا من غوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام

(لا يحمل)

لايحتمل تفصيله فتركناه لماهو اهله وقوله الظاهر اوالمقدر قاصر لانه لايشمل المحمل على محله نحو ياهؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع (قوله واقتصر على مثالها) اولانه اول مايمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافى لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له (قوله وهو استاد سيبويه) وهو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو أعلى كعبا من سيبويه (قوله لان المعطوف بالحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه) فيه انه لوباشر المضاف بالاضافة اللفظية اوشبه المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغى ان لايختار فيها الرفع (قوله ان كان كالحسن) يعنى علما فقوله والا يعنى ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضى مذهب المبرد لكن المصنف فى شرحه ذهب الى ماذكره الشارح فكأن المصنف لمارأى ان المنقول ان اللام فى بعض الاعلام لازم كاللام فى اسم الجنس فلا ينبغى الفرق بينهما قيد العلم فى كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس ومافى حكمه من الاعلام وحينئذ لابد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان فى الاصل مصدرا اوصفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد اوذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لايجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف اوجعل لامه جزء العلم وذلك فى علم هواسم جنس فى الاصل خص بمفرد منه لخاصية له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما فى الصعق لخويلد سمى به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسى كالدبران اوتصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسى هوالرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لايعلم ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى (قوله والمضافة عطف على المفردة) وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء (قوله حكمه اى حكم كل واحد منهما) اوالضمير راجع اليهما بتأويلهما بمابقى من التوابع فيعلم منه انه لوقال ومابقى حكمه حكم المستقل لكان اخصر (قوله والعلم الموصوف) فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت هو من مسائل التابع باعتبار أن التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح (قوله المنبئ عن جواز ضمه) لانه لم يعرف من البناء الاالبناء على الضم اوالفتح وفيه نظر لجواز أن ينبئ اختيار الفتح عن جواز الجر فى يالزيد بن مغيث (قوله مجرد عن التاء اوملحق بها) يعنى من غير تغيير اذ لايجوز الفتح فى يا هند بنت عمرو

(قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر) المتبادر ماهو الاعم (قوله اى اذا اريد نداؤه) فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداؤه فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغنى من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبنى ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه مابين احكام المنادى (قوله قيل مثلا) يعنى الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل آه لجواز أن يقال ياهؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر فى هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يازيدان بحذف اللام لان النداء يغنى عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل فى المعرف باللام اذ فى الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذواللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفى السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه مافيه وان قصد النداء فى يازيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذى لا يناله الا الكرام (قوله يا ايها الرجل بتوسط اى) الموصوفة المحذوف ماضيفت اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اىّ هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كان الموصولة اكثر ليكون هذا واىّ فى التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم اوالصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة (قوله مع هاء التنبيه) ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء فى التنبيه وقوله ياهذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه فى مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها (قوله والتزموا) فيه ردّ على الاخفش حيث جعل اىّ موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع (قوله ولهذا لم يذكر هناك مايخرج صفة الاسم المبهم) اى صفة الاسم المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز فى ياهذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة (قوله منادى معرب الخ) ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث

باللام فلا يرد أن تابع المعرب قديتبع محله لان تابع المنادى المعرب لايتبع محله ومنهم من قال التنوين فى معرب للوحدة اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولايخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لايلتفت اليه الامن لايتحاشى عن التعسف واما ماقيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لاللمنادى حقيقة (قوله وقالوا ياالله خاصة) هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله فى باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره فى مغنى اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذى لايليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير أن تقول يا ايها الله مثلا فى حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة فى آخره فيجب حذفه وهو مختص بالدعاء (قوله بانه اشد شذوذا) الظاهر اشذ كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ لجعل الشذوذ بمنزلة العيب (قوله وتيم الثانى تأكيد لفظى) ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة اولكونه علما واقعا فى الشعر يقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا مايمكن ان يقال واما ماقاله الشيخ الرضى فهو أن التأكيد اللفظى فى الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير و بلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثانى بلا تنوين وان لم يضف (قوله وذلك مذهب سيبويه) المذهب لاستاده هو الخليل وهو تابع له فيه (قوله والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب) وكأن المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بتقديم الخبر (قوله لا ابالكم) قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لانزاع فى ذلك لجواز أن يكون من الاضداد وفى القاموس لااب لك ولا ابالك ولا اباك ولا ابك كل ذلك دعاء فى المعنى لامحالة وفى اللفظ خبر (قوله فتح الياء) وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر (قوله احترازعن نحو يافتاى) ويا قاضى واما يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة اوما فى حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة (قوله رب احكم) بضم الباء فينبغى ان يجوز يافتاى اذا اشتهر

اضافته الى ياء المتكلم ولايذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يافتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف اوالقلب مغير عبارة الرضى حيث قال لتدل الشهرة على اليـاء المغيرة اوالمحذوفة وهو الاولى لانه لايسمى المحذوف مغيرا (قوله وقدجاء شاذا) فى غير يابنى فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين (قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا) جعل بالهاء متعلق بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر اوعلى الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء فى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف اما الوقف على غلامى بسكون اليـاء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء واسكان ماقبله واذا وقفت على غلامى بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون قوله بالهاء عطفـا على محذوف اى بلاهاء و بالهاء وقفا فيكون فى حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على مايشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه (قوله وقالوا يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة) يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لايقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة و يشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على ياغلامى فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة (قوله بابدال التاء بالياء) الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام (قوله وقد جاء الضم ايضا) وفى لغة الضم جاء الهاء على ما فى القاموس وطولت التـاء لانها غير متمحضة للتأنيث لكونها بدلا عن اليـاء كما فى بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تائها عوض عن حرف اصلى (قوله او مكسورة لمناسبة الياء) الياء لايناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل التـاء بالياء فاقتضت كسـائر تاآت التأنيث فتح ماقبلها انتقل اليهـا الكسر الذى هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد أن غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب (قوله وبالالف) عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه فى معنى ويا ابتـا ويا امتا اوعطف على فتحـا اى كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اى بلا الف والفضل للمتقدم (قوله فانهم يقولون يابنت ام) لوكان اعتبار الاختصـاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادت العبـارة جواز ياغلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصـاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع (قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الى آخره) الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى

(وفتحا)

وفتحا (قوله مثل باب ياغلامى فقالوا الى آخره) وقالوا بالهاء وقفا (قوله الترخيم) فى القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهى رخيمة ورخيم ومنه الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل للنطق بها (قوله اى واقع فى سعة الكلام) يعنى ان الجواز وقوعى ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة فى النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفى غيره مقيد بالضرورة (قوله اى لضرورة شعرية) ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد أن الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ماسيجئ وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل فى ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم فى غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اى جائز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم فى غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع (قوله اى لمجرد التخفيف) ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا فى القاموس وما فى هذا المقام فى كتب النحو أن الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبته القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لامه للاعلال بدليل صيرورة ماقبله متعقب الاعراب والمحذوف لعلة لايكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لالمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف فى يد قبله (قوله اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى حينئذ استبشاعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير فى قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى (قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية) للثلثة العدمية رابع فانهم وهو أن لايكون المنادى الذى مع التاء موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه ياضباعة فى الوقف لامحالة ياضباعة بالهاء الا فى مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه ياضباعا فترخمه بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق (قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) لان المنادى فى ياغلام زيد الغلام المخصوص وهو لايستفاد بدون زيد (قوله وان لايكون جملة) وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير (قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم) ولايجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا اوما فى حكمه نحوما ومن فقد غفل من قال لابد من تقييد الاسم بالذى فى حكم المعرب (قوله بلاعلة موجبة) كما فى عصا اذ المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت (قوله واما اسما ملتبسا بتاء التأنيث) واذا وقف على المرخم منه

يوقف بالهاء فيقال فى ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو * قفى قبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ﴿ قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم الى آخره ﴾ او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع فى بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان اقسامه ﴿ قوله زيادتان ﴾ قيل لابد أن يكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب ﴿ قوله فى حكم الواحدة فى انهما زيدتا معا ﴾ وان كانا لمعنيين نحو مسلمان و يسلمان علمين و هاتان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتأنيث والنسبة والالحاق وزيادتا عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتى آخر شمللة للالحاق ولايحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء ﴿ قوله واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة ﴾ نبه به على وجه حذفهما معا ﴿ قوله اوكان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن ﴾ فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضى حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرهما الغول اوساحرة الجن كذا فى القاموس ولك ان تريد بآخره آخره الحقيقى وتاء التأنيث فى آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة ﴿ قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما ﴾ يمكن بان يفسر ما فى حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذى يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح ﴿ قوله اى الف او واو او ياء ساكنة ﴾ احترز به عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مدة ﴿ قوله حركة ما قبلها من جنسها ﴾ احترز به عن نحو رجيل وسنور فانها لا تسمى مدة ﴿ قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها و كثرتها ﴾ اوالمراد ماهو مدة مطلقا والف مختار لم يكن فى اصله مدة وانما صار مدة بالاعلال وانما لم يؤخذ هذا القيد ولك ان تأخذه فيهما وتجعل ثبون اكثر من اربعة احرف فى الاصل ﴿ قوله لان نحو ثبون ﴾ جمع ثبة واياك وان تجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغى ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه ﴿ قوله حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين ﴾ لا يؤخذ فى الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغى ولو قال المصنف ان كان ماقبل آخره مدة حذفتا لورد نحو سعلاة وسعيد فمن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين فى جهة حذف الحرفين فقد غفل ﴿ قوله وبلت ﴾ من البول والنقد صغار الغنم على ما كتب فى الحاشية ﴿ قوله فيحذف حرف واحد ﴾ قدر المضارع مع مضى اخواتها الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لايجوز فى الجزاء الماضى بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم * واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان بيا ضاربة فان ضاربة

مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما (قوله وهو فى حكم الثابت) مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو فى حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضى فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن فى الاصل قبله مدة نحو اسحارّ بفتح الهمزة وكسرها لنبت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك فى الاصل قبله الف نحو رادّ فانه يردّ الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمرّ فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يردّه الى حركته (قوله فيقال) الفاء فاء النتيجة ومن قال هو فصيحة خرج عن الفصاحة (قوله ويا كرو) وفى الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراخ هو طائر يقال له الحبارى *وآنرا شواظ كويندى كرى نروى* كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس (قوله كادل فى ادلو) لان المنادى فى حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعل به الاسم المعرب ولم يجعل فى حكم هو مع انه مبنى (قوله وقد استعملوا) لا وجه لايراد المندوب فى أثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته (قوله لكونها اشهر صيغها) ولهذا اطلق صيغة النداء واريد ياخاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا فى المندوب مع انها اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة اعيرت للمندوب (قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما) المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لاما يبكى لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المصنف واويلاه وامصيبتاه واحسرتاه كناية عن الميت لانه كأنه هلاك النادب ومصيبته وحسرته (قوله واختص المندوب بوا ممتازا به) يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه ردّ على العلامة التفتازانى حيث قال العربى دخول الباء فى الاختصاص على المقصور ووجه الردّ ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربى فى صلته دخوله على المقصور عليه (قوله لبردانه لايقع نكرة) ليس ورود هذا باعثا قويا على تأويل قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوّله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف فى حكم المستثنى عن قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (قوله وجاز

لك زيادة الالف) فيه ردّ على الاندلسى حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفى ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته (قوله فان خفت اللبس) خالف الشيخ الرضى المصنف فيما كان حركة آخره اعرابية كما فى ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المصنف فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والاظهر أن الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وحينئذ كلمة الفاء فى عبارة المصنف اوقع فى مكانه (قوله واغلا مكيه) نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام واحد من غير تثنية اوجمع اوعطف ولا يبعد أن يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما فى يا جبال لانه لوكان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك (قوله لانه جئ به لتمام المضاف) لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او بالاضافة (قوله لاتحادهما بالذات) اى دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اى فى الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية متحدان (قوله والجمجمة القدح) ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف فى ايضاح المفصل الجمجمة الرأس (قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس) الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه بتقدير اذا كان (قوله ويعنى به ما كان نكرة) سواء كان مضافا اوغيره وفيه ردّ على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه (قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم) واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد أن هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم (قوله فبقى على هذا من المعارف التى) حال من قوله العلم وماعطف عليه (قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه) هذا ردّ لما اعترض به الرضى انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما فى سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه (قوله نحو يوسف) الاصح انه عبرى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما فى شمس ابن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا (قوله وايها الرجل) ينبغى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان (قوله قالته

(امرأة)

امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهومثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله قاله شخص) صارمثلاللحث على تخليص النفس من الورطةالشديدة (قوله واطرق) الاطراق * چشم در پيش افكندن و سر فرو كردن * (قوله حتى يصاد) بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه (قوله فان ان حينئذ ناصبة) وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة اوبدل من اعمالهم اومتعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل (قوله اى مفعول اضمر عامله) فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ماهو من افراده فى هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصه العاقل بما هو المراد فى هذالمقام وحينئذ التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لاالمفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل فى التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد أن يقال الاحكام التى ذكرت فيما بعد ايضا لم تخص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع الاجمال فى بحث المفعول فيه (قوله الشريطة والشرط واحد) والتاء اما للنقل اولكونها صفة لمحذوف هو العلة و نظيره الحقيقة (قوله اى اضمر عامله بناء) قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهواما مفعول مطلق للاضمار اومفعول له ولك ان تحمل على بمعنى مع ظرفالغواله (قوله احترازا عن الجمع) الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا بست زيدا حبست عليه فلابد فى اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب (قوله مشتغل) صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة اووجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين (قوله مشتغل عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ اوالاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به (قوله اومتعلق ضميره) بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت غلامه وضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله اولصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه اوضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله اولصلته وعلى هذا فقس (قوله اى ماينا سبه بالترادف) قيل فيه مساهلة لان الترادف فى المفردات لاغير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل اوشبهه لاالمركب وهومفرد (قوله كما هو الظاهر المتبادر) متعلق بجميع امور اعتبرها فى كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية

(قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته) فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل مابعده فيه (قوله وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه) ولايخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر فى هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه (قوله والاحسن فى ترتيبها حينئذ) وجه الغير المخفى بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجها حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ما هو اعرف فيه تأمل (قوله بنصب زيد) جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اى ضربت آه ذلك ولك ان تجعله تفسيرا لناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان (قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره) فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لايجوز ذكره (قوله فى مظان الاضمار) فى حاشية الكتاب اى فى مواقع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع هذا وفى القاموس مظنة بالظاء موضع يظن فيه وجوده ومئنة لان يكون كذا اى جدير فيه ان يقال انه كذا (قوله ويختار الرفع) قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثانى بالباب اولى لان جعل ما هو أبعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف (قوله بالابتداء) يحتمل امرين الابتداء الذى هو العامل فى المبتدأ والخبر وحينئذ لا يتعين بذكره كونه مبتدأ والثانى مصدرا لمبتدأ الذى بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب مالاحاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل (قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية) لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد يعرف الداعى لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصحح الا ان يقال المراد صحة تجرده تصحح فتدبر (قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع) وهى ما زاد على مصحح النصب الذى لا محالة موجود لا ما حصل

(منه)

منه الترجيح بالفعل لانه فى صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل مازاد على المصحح وايضا لو اريد عدم مايرجح النصب بالفعل لايستغنى عن قوله اوعند وجود اقوى منها لانه فى صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة المرجحة لكن ينبغى ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار فى الجملة لا موجب الاختيار فى التركيب والا لاستغنى عن قوله اوعند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لايمكن وجود اقوى من قرينة توجب خلاف اختيار الرفع فى التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح امالماذكر أن قرينة التصحيح لامحالة موجودة واما لان عدم قرينة صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع واجب ﴿قوله لان قرينتى الصحة الى آخره﴾ متعلق يختار لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم ﴿قوله بسلامته عن الحذف﴾ يقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن حينئذ يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد مايختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه ﴿قوله كاما﴾ الاخصر الاوضح اوعند وجود اما مع غير الطلب او اذا للمفاجأة فان الاقوى الذى يوجد مع قرينة النصب ليس الااماهذه واذاهذه ﴿قوله مع غير الطلب﴾ لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر فى عرفهم خبر المبتدأ ﴿قوله فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لايجوز الى آخره﴾ قيل اولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتأويل لاتكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير ﴿قوله بالعطف﴾ على جملة فعلية حقيقة اوحكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو أحسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال والظاهر أن الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية لاعاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل فى انشاء التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغى ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولى القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف فى مقولى القول باعتبار اشتراكهما فى التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية فى التناسب بل باعتبار أنهما مقولان ولاتفاوت فى المقولية بين الانشاء ﴿قوله ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل

كأنه اراد أنه لايقدّر وجوبا لانه يكفى فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا يرد أن من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتى فى محله فلا يصح انه لا يقدّر معمول لمـا هذا لكن الظاهر أن جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتى بمعنى يقابل الامتناع لاالوجوب (**قوله** وانمـا قال حرف الاستفهام) لو قال والاسـتفهام عطفا على حرف النفى لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لايصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد واختياره على معنى الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر الحرف فهو أن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلايجوز من زيدا ضربته صرّح به الرضى (**قوله** ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل) مايدل عليه كلام النحاة ان هل لايفارق لفظ الفعل اذا ذكر فى الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر فى الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضـاربه فان المختـار فيه النصب فلا يحتاج فى اختيـاره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لايجوز على بيان غير المفتاح كما لايجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لايقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفى ماذكره وماذكرنا ردّ لما ذكره الرضى ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل فى هذه الصورة لانه لايرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده فى الكلام (**قوله** وبعد اذا الشرطية) خلافا للكوفيين فى اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد فى انه يجب بعدهـا الفعلية فيجب النصب بعدهـا (**قوله** وفيما قبل الامر) قد تباعد فى التكلف اوّلا فى التقدير وثانيا فى التفسير حيث قدّر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضـاف مع ابقـاء المضـاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى ولا حاجة الى الاول اذ يصح ان يراد ويختار النصب فى وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثـانى لانه يصح تفسير ما باسم اى يختار النصب فى اسم قبل الامر (**قوله** اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر) يعنى ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لهـا مزيد اختصـاص بالفعل لاانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب (**قوله** وعندخوف لبس المفسر) اى

(عند)

عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لان مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيدة فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغى ان يذكر اللبس فى مواقع وجود النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس فى المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشئ خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شئ خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره فى صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا فى قصد افادة ضرب غلامه وربما لا تلتفت النفس الى الاهانة اللازمة (قوله فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق الى آخره) بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة فى نفى كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعى فسادا لان المدعى ان فى مقام قصد الاخبار بالجملة التى بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب فى الآية مختارا عند المعتزلى مع ان الفريقين متفقان فى ذلك فتدبر (قوله اى عنده اوفى داره ونحو ذلك الى آخره) فان قلت فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامر ان لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا (قوله قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه) ولك ان تقول فالنصب مرجح باستغنائه عن تكلف جعل الجملة خبرا (قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى) اما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد (قوله والا) بالتشديد ليس الا عند غير الخليل فيه لطافة (قوله لوجوب دخولهما على الفعل) اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والمصنف فاته اما هنا

او فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لايجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ ﴿ قوله فالاتحاد فيما ذكرته مفقود ﴾ تحقيق المقام ان الملابس مايلابس الفعل المفسر فى القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيداً ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا أزيد خلق من هذا الباب بتقدير أخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لايعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لايقتصر عليه وبهذا اندفع مايقال ان أزيد ذهب به يصح ان يكون فى تقدير اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضى بان المصدر الذى يسند اليه الفعل مايكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبت الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لايسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لايجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال ﴿ قوله واجب بالابتداء ﴾ تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه فى هذا المقام وقد قيده المصنف فى شرحه به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفى فى ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء ﴿ قوله وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شئ آه ﴾ يريد المصنف ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لايحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لايكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين فى هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما يقصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تعالى ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ مثل أزيد ذهب به فى انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة ﴿ قوله فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم ﴾ فى القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر

(كسرر)

كسرر (قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم) كأنه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لوحمل عليه ايضا لاينفع فى هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم انهنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو أنه لم يكتب فى صحائف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم (قوله وان كان صفة لشئ) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف (قوله لاان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم) ان اراد نفيه لعدم موافقته لما فى الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد أنه ليس فى افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لايكتب فى صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم (قوله بحيث لا يغادر) اى لايترك (قوله والظاهر ان قوله تعالى الخ) كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انماهو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال مابعد الفاء فيما قبلها اوباعتبار أن جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا فى اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط (قوله عن بعضهم) هو عيسى بن عمر (قوله الفاء فيه مرتبط الى آخره) تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية (قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل مافى حيزه فيما قبله) يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذى وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ومعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر (قوله والآية جملتان الى آخره) اشار الى ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى ﴾ عطف على ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون الآية مثل قوله ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ ويحتمل كلام المتن خلاف ماشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه فى معنى فاؤه فمن قدر العائد فيه فقد ارتكب مالاحاجة اليه وجملتان عطف على الخبر وتكون النكتة فى قطع الآية عماقبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ماقبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لمايتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لايكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد أن الزانية والزانى جملتان مع رفع الزانية وماهو جملتان فى حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال (قوله او للتفسير) هذا اظهر (قوله واختيار النصب باطل لاتفاق الى آخره) يعنى قوله والا فالمختار

النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق يستدعى ان يقول والافيلزم اختيار النصب فالاوجه انه اشار المصنف الى جميع ماذكر فى الآية مع تنبيه على ماهو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه بعض النحاة فالمختار النصب ولا يبعد أن يجعل قوله والافالمختار النصب بمعنى انه ليست التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والافالمختار النصب فيها امافى الاول والثالث فظاهر واما فى الثانى فللا لتباس بالصفة ﴿قوله لضيق الوقت عن ذكره﴾ لانه لوذكر لفات وقت التحذير سيما فى القسم الثانى الذى احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لم يذكر المحذر ﴿قوله اى اسم عمل فيه﴾ نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل ﴿قوله اوذكر تحذيرا فيكون مفعولا له﴾ فان قلت فى جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر اوحذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف اوذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اى بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما للذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به ﴿قوله اى مما بعد ذلك المعمول﴾ هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو أوفق بمصلحة الضمير المنفصل فتأمل ﴿قوله فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف﴾ هذا ممنوع بل لابد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولوتم وجوب الضمير لما ينفع ماذكره فى الجواب فالاولى ولابد من عائد ليصح ماذكره مع تسليم الوجوب وفى حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة مافى الضمير ﴿قوله مثل اياك والاسد﴾ نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياى والشر والظاهر فيه تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ماذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير حينئذ على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثانى فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها ﴿قوله ولا يخفى عليك ان

(تقدير)

تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لايقال الى آخره) وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لاتدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد خلف ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه (قوله وان تقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى اه) فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لايناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعى (قوله فان المعنى على بعد نفسك ممايؤذيك كالاسد) فيه ان التقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلايكون من افراد النوع الثانى وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا ممابعده الا ان يراد بمابعده مابعده لفظا او تقديرا وغاية مايمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التى توذيك ولايخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين فى هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش الاوهام وهو أن اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الالايقاعها الشخص فى ضر فالمحذر منه فى الحقيقة هو الضر وهى محذرة بالمآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى (قوله وتقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد) فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لايسع المحذوف والمعطوف معا (قوله اياك ان تحذف بتقدير من) لابتقدير العاطف فانه لايجوز فى سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولايتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وماذكره من الجواب بقوله قلنا لاينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لايثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لاينفع مالا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان (قوله شامل لاسماء الزمان والمكان) المراد باسم الزمان المعنى الاضافى لاالمفهوم الاصطلاحى وهو ظاهر (قوله فانه لايخلو زمان اومكان عن ان يفعل فيهما) صوابه فيه (قوله سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما) لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور فى هذا البحث فلاتغفل (قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب) لا تقول مامن يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والالكان للزمان زمان ولك ان تقول اذاذكر

طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا فى ضمنه لان ذكر المقيد لايمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور فى تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا (قوله فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية) اعترض عليه بانه لو اريد بقوله مافعل فيه مانسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقى لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه فعل لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة فى ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة فى فى قولنا شهدت فى يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقى واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لامع هذه الحيثية لانا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الى آخره انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعه لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا تكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره فى التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولايكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الى آخره معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه مافعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشىء بان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتأمل (قوله ولايخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية) لايخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار (قوله مبهما كان او محدودا) المبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة (قوله وظروف المكان ان كان المكان) جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد أن الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولايحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتدا بالاضافة البيانية كأنه رجع الى المبتدأ والاظهر أن الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم من الظروف (قوله وفسر المبهم بالجهات الست) ومنهم من فسره بالنكرة فيرد أنه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل

فى عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندى فى الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليك جانب وما فى معناه فانه لايقبل النصب بتقدير فى وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير (قوله لابهامهما) اراد بالابهام اللغوى لاما يشتق منه المبهم الاصطلاحى (قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما) ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لالوجه الحمل اى شبههما لاجل ابهامهما فحم لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا (قوله وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر) والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم (قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال) قيل لايقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه اومرادفه ولاينتصب اسم المكان بغير ما اشتق منه اومرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد أنه حمل لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشئ يحتمل مكان الشئ الامكنة الكثيرة فيصير مبهما (قوله مابعد دخلت) وسكنت ونزلت (قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) اختلافهم فى انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع فى والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضى ان دخول فى لازم فى غير المكان جائز فيه وسيجئ ان استعماله مع فى صحيح وحكم سيبويه بشذوذه (قوله فان الفعل لايطلب المفعول فيه الابعد تمام معناه) فيه بحث ويعارضه انه يقال فى الفارسية *درآمدم درخانه* (قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره) هذا لايصح على كليته اذيصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء البيت ولايصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء الدار والمحلة اوالبلد (قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك) فيه انه يصح ذلك فى دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت الدار واذاكان الباب مفعولا فيه فكذلك كل مابعد دخلت (قوله قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه) ويرد حينئذ نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل يرد اعجبنى التأديب لانه يصدق عليه انه مافعل لاجله الفعل المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه فى قوله اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله (قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه) فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب

بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد الحبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل الحبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه مافعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا للتأديب فافهم (قوله مثل ضربته تأديبا) الى قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به مايتضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه التأدب ويكذبه امتناع ضربته تأدبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلته (قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج) لافائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه (قوله ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لايدخله فى حقيقته) فيه ان الزجاج لايدخله فى المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل مايؤول اليه ورده المصنف بانه لافرق فى المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لايتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده لاعند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق (قوله وخص اللام بالذكر) التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون فى فى المفعول فيه مبنى على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد (قوله احترازعما اذا كان عينا) ينبغى ان يقول احتراز عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسواد (قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله) اشار الى ان المصنف لوقال هكذا لكان اولى فانه الواضح الاخصر (قوله ومقارناله اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما) فالعبارة الواضحة الموجزة انما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما (قوله اويكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر) لاحاجة الى هذا التصحيح فى المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لاالجبن السابق عليه الا ان يقال يعد الجبن من اوله الى آخره جبنا واحدالااجبانامتعددة (قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح) لايخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له فى الوجود اذلم يجب الوجود فضلا عن المقارنة فى الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة هنا اعم من المقارنة فى الوجود فى الواقع اوفى قصد الفاعل (قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا) لجعل ماهو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لايجوز

(اصلا)

اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو أن معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذى فعل كائن معه اى مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا فى نحو زيد فى الدار وفيه تأمل (قوله العير والنزوان) كتب فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب (قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء) لا يقتصر الاحتراز على ماذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعدمع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته الى آخره (قوله متعلق بمذكور) فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر (قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم) اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لاغير يمنع كون زيد فى كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جرّ الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ماعدا المفعول به المنصوب (قوله وسواء كان الفعل لفظا) اراد بالفعل مايدل على الحدث كما سيجئ فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان مايدل على الفعل فيه ايضا لفظى فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى ويجعل شبهه فى قوة المذكور اذ كثيرا مايكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعى وهو ماعدا اسماء الافعال السماعية ولايخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا (قوله والمراد بمصاحبته بمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد) هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور فى ألسنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام اى بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشئ لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لايصح فيه العطف ويتعين فيه النصب (قوله او مكان واحد) ماذكره الشارح فى هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة فى المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر فى المثال المذكور الوحدة فى الزمان ايضا لم يصح لان تركها فى مكان واحد مع تعدد الزمان لايستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة فى مكان واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة فى زمان

واحد وتجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعنى لو لم تحفظ الناقة واهملت ولم يحفظ فى هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركهما فى مكانين من قبيل حفظهما وداخل فى عدم تركهما (قوله نحو لو تركت الناقة) على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه (قوله وفصيلها) كتب فى الحاشية فصيل *بچۀ شتر ازشير بازكرده* رضع الصبى *شيرخورد كودك* (قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب مابعدها كاعراب مابعد الا للصفة (قوله واصلها واو العطف) ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابى الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضى فيما تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه (قوله لفظا) او اسم فعل فان اسم الفعل داخل فى معنى الفعل على ماذكره الشيخ الرضى فى بحث الحال مع انه يجوز فى المفعول معه الذى هو عامله وجهان (قوله وجاز اى لم يجب) حمل الجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا ولايخفى انه حينئذ يدخل فى التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا فحينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لاينتقض الحكم بالمثال المذكور (قوله فالوجهان) جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء (قوله تعين النصب) ذهب غير المصنف الى ترجيحه (قوله تعين العطف) عند غير المصنف ترجيح العطف فان قلت مالزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال مايصنع زيد وعمراً والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم (قوله ولم يجز عطف عمرو على الشان) فيه بحث لجواز العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى (قوله وانما حكمنا) تكلف فى بيان المعلل بقوله لان المعنى ماتصنع والاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم فى هذين المثالين لان المعنى ماتصنع (قوله الحال) من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه غالبا (قوله هيئة الفاعل) الهيئة الحالة الظاهرة للمتهيئ للشئ كذا فى المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة

(المحققة)

المحققة والمقدرة نحو ﴿ فادخلوها خالدين ﴾ اى مقدرى الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هى اعم من حال نفس الفاعل اومتعلقه مثلا نحو جاءنى زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءنى زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنته بطلوع الشمس وايضا هى اعم من ان يدوم للفاعل اويكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كاسيجئ ومنها ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة ﴿ قوله اى من حيث هو فاعل اومفعول ﴾ لاخفاء فى ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولايخفى ان الحال لايثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات فى وقت الفاعلية واما تميز فيكون المعنى مابين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية فى وقت خاص الا انه ينتقض التعريف حينئذ بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له الى غير ذلك واعترض بان الحال لايدل على هيئة الفاعل اوالمفعول النحوى بل يبين هيئة ماصدر عنه الفعل اوقام به اوتعلق به ﴿ قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين ﴾ يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل اوالمفعول فلابد من التفريق فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقديذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقدجاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ﴿ قوله اويبين على صيغة المضارع المجهول ﴾ اوعلى صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو أوفق بماهو المشهور ﴿ قوله ومن غير حاجة الى تعميم الفاعل اوالمفعول ﴾ لايخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل اوالمفعول لدخول احد الحالين فحينئذ لايصح استثناء قوله الا لدخول ماوقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولايتقيد بالمفعول به محققا اومؤولا مثلا يجعل العرب الحال فى ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلاتأويل باحداث الضرب ﴿ قوله وزيد فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ حكما ﴾ رد على ما فى شرح المصنف انه مثال للحال عن الفاعل معنى ﴿ قوله فان مفعولية زيد آه ﴾ الظاهر أنه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر أن الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر ﴿ قوله وهو مايعمل عمل الفعل وهو من تركيبه ﴾ اى يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه ولايخفى انه لايدخل فى معنى

الفعل على ماصرح به الشارح .فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل ﴿ قوله اومعناه المستنبط ﴾ ولاعمل لكل مايستنبط فان ان وان والاستفهام والنفى لايعمل مااستنبط منها بل العمل سماعى وجعل حروف النداء منه مبنى على ان لايكون المنادى بتقدير أدعو بل العامل فى المنادى حرف النداء فهى ليست من العامل المعنوى عند المصنف ومما سمع عند النحاة التمنى والترجى وخالفهم الشيخ الرضى فى ان المعنى على تقييد خبر التمنى بالحال لاعلى تقييد التمنى ﴿ قوله نكرة موصوفة ﴾ قيل لوقال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لوقال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال فى جميع الصور نكرات مخصوصة فحينئذ لايحسن التقابل بينه و بين باقى الصور ﴿ قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر ﴾ اما لو جعلته حالا من المستتر فى حكيم فليس مما نحن فيه ﴿ قوله اوبعد الانقضا للنفى ﴾ فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ماجاءنى رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلاتقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع فيه بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولايخفى ان قوله بعد الاعطفا على قوله فى حيز النفى فهو ظرف لغو لايعمل والاظهر أنه سهو والصحيح اوقبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ماجاءنى رجل الا راكبا صحح تنكير صاحب الحال فيه منع الا احتمال وصفيتها لذى الحال على ماصرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كمافى ﴿ يفرق كل امر حكيم ﴾ وفيه ان منع الا لوكان مصححا لصح جاءنى رجل الا عالما ولغا قوله نقضا للنفى فالمصحح الاستغراق واما من قال لامنع لالاجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلامرية لان الصفة النحوية لايكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال ﴿ قوله وارسلها العراك ﴾ اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثانى مما شاع فى المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعريته اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفى الاشارة اليه واما لانه ايضا شائع فى المحاورات بحيث لايحتاج الى التمسك بوقوعه فى شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اى اوردها للماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم تغير معنى المصدر هذا كلامه ﴿ قوله ولم يذدها ﴾ كتب فى الحاشية الذود المنع ﴿ قوله ولم يشفق على نغص الدخال ﴾ كتب فى الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى فى الصراخ نغص * بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن * ﴿ قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية الى آخره ﴾ الظاهر هو الثانى وعطف لم يذدها للتفسير ﴿ قوله ثم يرد ﴾ مضاعف مجهول ﴿ قوله من العطن الى الحوض ﴾ كتب فى الحاشية العطن

(ماحول)

ماحول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى * جاى شترخوابانيدن (قوله ومررت به وحده) كتب فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا ووعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الافى مواضع مخصوصة (قوله مثل فعلته جهدك) كتب فى الحاشية الجهد هنا بضم الجيم والجهد بضم الجيم وفتحها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة (قوله متأول) اى كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو أحق بالتأويل والاظهر أن المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اوّلا فاوّلا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاءنى الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ماتقدم منصوبات على الحالية فى الحجاز لوقوعها موقع النكرة فانها فى معنى مجتمعين فى المجيء وتأكيدات لما قبلها فى تميم معربات باعرابه ولايبعد أن يجعل الحال التى هى جملة داخلة فى نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذهى كالمعرفة من اقسام الاسم بل هى مأوّلة بالنكرة فجعل العراك ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق (قوله احدها انها مصادر لافعال محذوفة) هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اى معتركة لان الاصل فى الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة اوصفات فسوّى بينهما (قوله اى تعترك) اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه (قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا) الظاهر احوالا (قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات) هذا هو الوجه المرجح الذى يليق ان يكتفى به بجريانه فى الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لايجرى الافى المصادر (قوله فان كان صاحبها اى صاحب الحال) يعنى المفردة اذ الجملة لايجب فيها التقديم بل الواحد من الضمير والواو كلاهما (قوله ولم تكن الحال مشتركة) الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولانكرة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولاحاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لاضيافنا (قوله لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر) فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لاينفع فى تصحيح الابتداء لاتقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لايصح الاخبار عن الجثة

بظرف الزمان ﴿ قوله ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب ﴾ ينبغى ان لا يقيد تخصيص ذى الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلا عالما راكبا ونحو ما رأيت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد ﴿ قوله ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا ﴾ يعنى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وعلى حدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود ﴿ قوله على العامل المعنوى ﴾ ولا على الفعل الغير المنصرف ولا على المصدر بماله صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا ﴿ قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا ﴾ كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرف كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب فى الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد أنه لا يتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف فى عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لابد له من وجه ﴿ قوله ويحتمل ﴾ فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوى حالا كان اوجملة معترضة ﴿ قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى ﴾ فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور واذا لم يدخلا فى العامل المعنوى لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى ﴿ قوله فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير ﴾ لان اللائق حينئذ استثنائه عن العامل المعنوى لا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف ﴿ قوله ولا على ذى الحال المجرور ﴾ المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور فى الاصح ولا على العامل المعنوى بخلاف الظرف واما التقديم على ذى الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا فى مرفوع تقدم عامله على الحال ﴿ قوله لم يتقدم عليه الحال اتفاقا ﴾ الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو ﴿ بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ ﴿ قوله لان الحال تابع وفرع لذى الحال ﴾ نقض بجواز

(راكبا)

را كما جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال ولك ان تعتذر بجواز تقديم ذى الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لايسمى فاعلا بل مبتدأ (قوله والكل تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثانى تكلفا فلاحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة كقاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا (قوله وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا) قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ ونحو جاءنى زيد رجلا بهيا ومنها مايقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا فتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال فى جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان (قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به) فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا ليكون وضعه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك (قوله هذا بسرا) بفتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس (قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر) لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ماعليه رطبا وحينئذ صفة النخلة فوجه قوله لاحاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم يوجد فى استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة فى الجامد وذا لايتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصور المراد به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ماعليه وهو غير ظاهر لانه وان سمى بسرا لكن لايسمى مبسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ماعليه النخل والموجه ما قدمنا فتدبر (قوله لكن لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم) الاظهر لما كان المستتر

بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم (قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية) فيه انه فليكن حينئذ حالا مقدرة (قوله نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا) يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاتم (قوله ويكون جملة) قال الشيخ الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى فى شاذ نحو بعت يدا بيد اى ذو يد بذى يد اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب هنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز أن تأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغى ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف (قوله فالاسمية) وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثبت) والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفى بكلمة ما والمضارع المنفى بكلمة لم وبكلمة لا فى الاغلب ويشترط فى المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن (قوله ويجوز حذف العامل فى الحال) لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته فى نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اى هذا الهلال بينا ولا مقال فى حسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد أن الرشد فرع الهداية فينبغى تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثانى ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة (قوله ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة) وكذا فى حال تبين ازدياد ثمن اوغيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت جزأ من القرآن فصاعدا اى فذهب القراءة فى الصعود (قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فان قلت المؤكدة التى تفارق ذا الحال نادرا تقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة (قوله اى تحققت ابوته) دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب فى حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه فى تقدير أحق أبوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته (قوله ان يكون

(مقررة)

مقررة اى مؤكدة) اما تحقيقه وأما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشىء ومؤكدله فلا يرد أن الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المصنف بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشرى ومنه قوله تعالى ﴿ ولا تعثوا فى الارض مفسدين ﴾ لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ﴿ ولوا مدبرين ﴾ منه فان اردت له اسما فلتسمه دائمة (قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها الخ) يريد أن رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى اما لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى (قوله ولا بد ههنا من قيد) فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو مالم يكن مضمون جملة فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة مايكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر فى الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل فى الحال طردا للباب والله اعلم بالصواب (قوله التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين (قوله اى الاسم الذى يرفع الابهام) احترز بقوله اى الاسم عن نحو فعلت اى قلت فان قلت يرفع الابهام الوصعى عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بمثل اعجبنى شىء حسن زيد واى حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه اووجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن فى رأيه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغى ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق فى المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز (قوله فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له) رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الآن انحلال ودفعه بانه زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من مزالق الاقدام

(قوله لكن المطلق ينصرف الى الكمال) هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر هنا موجود لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت فى الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث والمراد هنا الثانى وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث فى دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عين جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلابد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام فى المعرب اصالة على مامر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت فى قصد المتكلم فان التميز للتفسير بعد الابهام ليتمكن فى النفس فالابهام ثابت فى القصد فى صورة التميز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فاذا ازاله لكان حسنا (قوله ولا ابهام فى هذا المفهوم) يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تميز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازى فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع حب فى المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التميز عنه وكذا فى «ماذا اراد الله بهذا مثلا» تعارف بعد ماذا فى المبهم (قوله عن ذات لا عن وصف) فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف فى شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التميز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه (قوله الا من حيث ذاته) حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال فى رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم من اى جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان يبين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج تميز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التميز اخرج الاسم عن وضعه الذى لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس (قوله فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لايناسب فى كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لاشئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضى فى مثله طاب شئ زيد بتقدير الشئ منونا وجعل زيد بدلا (قوله ويعنى به ما يقابل الجملة) لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكأنه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة فى هذه الامثلة فالمقابلة تقتضى ان يراد ما يقابل نسبة فى جملة او شبهها او اضافة و يتجه على ماذكره على التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه

(اراد)

اراد بما يقابل المضاف مايقابل المركب الاضافى (قوله والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد) جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر أن يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل فى عدد وفى غيره فافهم (قوله فان الرطل نصف المن) لو قال نصف المنالكان بيانا لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو أفصح من المن بالتشديد (قوله وكالكيل نحو قفيزان برا) القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كتور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمانية اواقى ونصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلث استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والويبة اثنان اواربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان اورطل وثلث اوملأ كفى الانسان المعتدل اذا ملأهما ومديديهما وبه سمى مدا وقد جربت هذا فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس (قوله وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة) من غير العدد والافقد مثل للمدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا اومقدرا كما فى خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بمايتم به المفرد ماينتصب به التميز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا بقى ان من التام الناصب للتميز التام بنفسه كما سيأتى وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام الناصب دون المقدار لابتناء حكم نحوى على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الى آخره ولايخفى انه لولم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل فى الانتظام (قوله لان المضاف لايضاف ثانيا) اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه لايقال الااذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولاينتقض هذا بكل فرد فرد فانه متأول بحذف العاطف اى كل فرد وفرد (قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء) وقال الرضى قديتم الاسم بنفسه كالضمير فى ربه رجلا وهذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا (قوله عندى الراقود خلا) فى القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا (قوله وهو ماتشابه اجزاؤه) اى تشابه اجزاؤه فى اسم الكل والاولى هو ماتشابه نفسه وجزؤه ولك ان تجعل

تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لاجزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضى اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد يلتزم التاء (قوله طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد) وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة فى كون الثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لامحالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافى كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او آحادها واما ثانيا فلان المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقى (قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس) هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لاتطلق على المتعارف الاعلى الفرد الاعتبارى الذى يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولايطلق على الفرد الحقيقى (قوله ويجمع فى غيره اى يورد التمييز على مافوق الواحد) قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة الجمع مع انه لاحاجة الى تكلف لان المصنف لم يجوز فى قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلايجوز عنده الا عدل اثوابا صرح به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع فى غيره صيغة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع (قوله ثم ان كان اى المفرد المقدار) الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا (قوله اوالمعنى ان وجد التمييز) لاموجب لجعل كان فى التوجيه الاول ناقصة وفى الثانى تامة وكأنه اراد الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيهين والتوجيه الثانى بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم اونونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جاز الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة الشىء اليه ولا داعى اليه الامراعاة مشاركة ضمير مفرد وان كان فى المرجع والمصنف نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخى فى الزمان بل لتفاوت الحكمين وان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز (قوله انه اراد عشرين رمضان) يجب ان يقال عشرين

(رمضانا)

ومضانا لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب تنكير التميز وحينئذ فى الالتباس فى هذا المثال ايضا نظر لانه فى صورة الاضافة الى التميز نكرة مصروفة وفى صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن سوق كلامه لا يساعده (قوله وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز نصبه كما فى ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر فى الثانى تأمل (قوله لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها) الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفع القسم الثانى من التميز ألا يرى ان قولنا عندى رطل لا ابهام فى النسبة فيه انما الابهام فى الطرف وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعنى قوله الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله رفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدار (قوله وكذا كل ما فيه معنى الفعل) يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه جملة بل جملا واعلم ان فى قوله وهو اسم الفاعل الى آخره مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغى ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى على محوك والاولى فى قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد (قوله ولله دره فارسا) قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغنم ومن المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفى القاموس وقولهم ولله دره اى عمله فقول الشارح اى لله خيره بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة (قوله ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه) قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار مظنة ان يكون قوله والا متنا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج

الى التقييد فى القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واما لو حمل على الامكان الخاص
كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلا وجه لصرف
الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط بكونه اسما ولان التميز لايكون محتملا الا بكونه
دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا فى المنتصب عنه الا كونه محتملا
لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء حينئذ وكذلك يتجه على قول المصنف والا
فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التميز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء
هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يعطى اجلة
الاغنياء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتأويل
لكن جعلته من خصائص شرحى على الكتاب فلو ظفرت به لجنيته مع ما لا يحصى
من العجائب (**قوله** بان يكون تميزا برفع الابهام عنه) فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه
بل فى الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه
(**قوله** فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة) اى المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد
(**قوله** اعنى الشئ المنسوب الى زيد) تفسير للذات المقدرة التى حكم على المتعلق فانه هو
حين كون التميز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه
مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التى قد يكون عين زيد
كما ظن (**قوله** فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز الخ) الظاهر ان ضمير فيهما راجع الى القسمين
المذكورين فيبقى حكم كما كان نصا فى المنتصب عنه فتكلف فى مرجع الضمير بحيث
يشتمل ماكان نصا ولايخفى انه تعسف جدا (**قوله** اذا اردت ابا واجدادا له) والمراد
بالاجداد ما فوق الواحد (**قوله** فانه اذا قصد تثنيته اوجمعيته لايلزم ان يثنى ذلك
الجنس) هذا ينافى ماسبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصد الانواع
بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل
التعسف بحمل الانواع على مايشمل الافراد مااعجل نسيانه بماشيد عن قريب بنيانه
(**قوله** الواو بمعنى مع) والطبق مفعول معه لمصاحبته فاعل كانت اى كانت الصفة
ومطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبته
خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل ثبت للاسم
فاحتيج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا معنى هن اوهن من بيت العنكبوت فاثبت المدعى
بما هو احوج الى الثبوت (**قوله** اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه) يعنى
الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق
الكلام وسياقه لانه جعل التميز مطابقا لما انتصب عنه اولمتعلقه فالمناسب ان يجعل

(الصفة)

الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبنى له
(قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل) لامعنى للاقتصار على كونه بمعنى الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول فى التوجيه السابق (قوله واحتملت اى الصفة المذكورة الحال) لامعنى لحصر الاحتمال فى الصفة والحال لايجب ان تكون مشتقة بل كل مادل على هيئة صح ان يقع حالا (قوله لكن زيادة من فيها الخ) زيادة من فى التميز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز فى التميز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المصنف معه حيث صرح بتجويز دخول من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من على التميز من الذات المذكورة عاما لم يخصهما بهذا الحكم فتأمل (قوله يؤيد التميز) قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التميز لا الحال (قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق) يشكل بما اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل والمفعول فانه لايتقدم التميز على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول لايتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق (قوله اذا جعلته لازما) يعنى ان التميز فاعل لهذا الفعل او ماينوب منابه فى تركيب يؤدى مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تميز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والاقال فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال فى امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المثال فضمان تصحيح كلامه عليه (قوله وهنا بحث) ليس البحث واردا لان سر وجوب تأخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورد الفعل المذكور الى المتعدى واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفى من الوجه (قوله مايورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز الخ) قاعدتهم المشهورة ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا (قوله فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول) فكلام المصنف قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد أن خلاف المازنى والمبرد فى مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض فى كلامهم يفيد ان خلافهم فى جميع مايشبه الفعل (قوله وما كاد نفسا) قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى (قوله المستثنى) فى المصادر أن هذا الباب يدل على ذكر الشىء مرتين اوجعله شيئين متوالين متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى

منه ثنتين قسما داخلا فى الحكم وقسما خارجا عنه ﴿ قوله ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى آخره ﴾ يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه رأى المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصنف صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذلا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى فى المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى ﴿ قوله المخرج ﴾ سواء كان الباقى اقل او اكثر اومساويا ﴿ قوله عن متعدد ﴾ اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك فى جاءنى القوم سوى زيد فانه ظرف للمجئ وكذا ما خلا زيدا وماعدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب عنه بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجئ بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد أنه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ اليه فتأتى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عنه اشياء ثم يفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق المقام ولا تجد فى كلام غيرى تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام ﴿ قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا ﴾ جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد فى العبد الا بجعله فى تأويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا ﴿ قوله اى بعد الا واخواتها ﴾ لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة ﴿ قوله فى كلام موجب اى ليس بنفى ﴾ هذا هو المعنى الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله ﴿ قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون ﴾ قوله بان يكون تفسير لما اصطلح عليه فى الكلام التام فى باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا ﴿ قوله لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا ﴾ الظاهر أن الكلام فى كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فحينئذ لابد من قيد تام ليتم الضابط ﴿ قوله الفعل المتقدم اومعنى الفعل بتوسط الا ﴾ نقضه المصنف بقولنا القوم

اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز أن يكون مصنوعا (قوله اومقدما) لم يعد كان فى هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده فى خلا لان الثلثة مشتركة فى وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فى القيد لامحالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب فى المستثنى فى قولنا ما جاءنى غير زيد القوم وفى قولنا جاءنى القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير فى حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم فى المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه فى قوله اومتقدما (قوله سواء كان فى كلام موجب اوغيره) اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين (قوله اى المستثنى منصوب ايضا) ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبل الا كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا كلكن فى وقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف فى الاغلب فجاءنى القوم الاحمارا فى تقدير لكن الحمار لم يجيء وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا﴾ وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك فالمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله فى الحكم السابق (قوله فى الاكثر) متعلق بمنصوب (قوله اسم يصح حذفه) متعددا كان اوغير متعدد نحو ما جاءنى زيد الا عمرا (قوله اوالى بعض مطلق من المستثنى منه) يعنى ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى علمت نفس اى كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولقلة عموم النكرة فى الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق (قوله وهما فى محل النصب على الحالية) الاحسن ان خلا فى تقدير زمان مضاف اى زمان خلا زيدا كما فى مذ سافر فيطابق فى المعنى ماخلا (قوله اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات) الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب (قوله تقديره خلو زيد وعدو عمرو) وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائى او البعض (قوله اى وقت خلوهم) الظاهر خلو بعضهم وكذا فى قوله وقت مجاوزتهم

ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ماخلا الى الجائى ايضا كما سبق فى خلا (قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الى آخره) لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر فى الاثبات لا فى النفى والاولى ان نفى زيد عن المجئ لايوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر ثم لو جعل زيد مضافا اليه للمجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم (قوله ولايتصرف فيها) ولا يغير لايكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن (قوله حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا) لاخفاء فى مجنة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف فى هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال فى محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه فى يجوز فيه كما نقل الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم النتيجة كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فى حكم النتيجة لايخل بالمقصود (قوله وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير الواو وعلى انه صفة الكلام غير موجب) لا ينبغى ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليوافق النسختان فى المعنى لانه حينئذ لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفى قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام (قوله ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولا مقدما) ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافى للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضى تقديمه اخراجه عن الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم فى المنقطع فى كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب لغوا لافائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد لعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن فى المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا فى المنقطع لان البدل فيه لايكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط فى الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع

(والمتقدم)

والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ماهو الشائع فى ذكره فاستغنى به
عن التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم ولا بد فى هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما
ان لايكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ماجاءنى القوم اليوم الازيدا وثانيهما
ان لايكون ردالكلام تضمن الاستفهام نحو ماقام القوم الازيدا فى جواب اقام القوم الا
زيدا فانه فى هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المصنف
لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم (قوله واعراب البدل بالاصالة)
المراد بالاصاله ليس مايقابل التبعية (قوله ويعرب على حسب العوامل) اى على قدر
العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية
عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه
يشكل بقولنا مامررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال
الجار فى بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى
منه لابعامله وعامله الفعل بواسطة الاو من قال عامله الفعل بواسطة الباء فقد سها (قوله
فالمراد بالمفرغ المفرغ له) يعنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان
تستغنى عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل
المفرغ عامله اوان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل
مفرغا له (قوله وهو اى والحال ان المستثنى) جعل الواو للحال ولك ان تجعلها
للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير المذكور
وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ماهو فى غير الموجب حقيقة
هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى
منه ويجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ماسبق يعنى وعدم الذكر
فى غير الموجب ليفيد الكلام الاان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر فى الموجب فصح
حينئذ استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو
مستثنى من فحوى الكلام اى لايعرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات
الا ان يستقيم المعنى (قوله ليفيد فائدة صحيحة) يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان
تقول ليفيد المستثنى ماهو فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب
لايصير الكلام صادقا بخلاف المنفى على ماسيحقق (قوله مثل ماضربنى الازيد)
يحتمل ان يكون فاعل يفيد (قوله الاان يستقيم المعنى) قيل لابحث للنحوى عن استقامة
المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشئ فى غير

محله قلت مآل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن (قوله نحو قولك كل حيوان آه) مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه (قوله اذ معنى مازال ثبت) اثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل فى بيانها ومايقال ان الدليل لايثبت الدوام الا ان يقال المراد أن نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشئ ثابتا والثابت يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفى النفى لان نفى النفى يفيد عموم النفى لان الشئ فى حيز النفى عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى مازال لم يقع زوال وعموم النفى يفيد دوام الثبوت (قوله لان نفى النفى اثبات) اى بحسب العرف لانه لايؤتى بنفى النفى الا للاثبات فمن قال معنى قوله نفى النفى اثبات انه مستلزم للاثبات لاانه عينه لان نفى النفى لايمكن تعقله الا بتعقل النفى وتعقل الاثبات لايتوقف عليه فقد غفل (قوله فيكون المعنى كان زيد دائما) ليس المعنى الدوام المطلق بل فى الماضى مذ قبله (قوله اويحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم) واى مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الاالعلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات (قوله واذا تعذر البدل) لايخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغى ان لايفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكأن النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمه جاز ليس زيد الاقائما وامتنع مازيد الاقائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لاخمسة عشر درهما لك الادرهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب وممتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهوالرفع (قوله فعلى الموضع يحمل) اى يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار فى الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر فى كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لااحد فيها الازيدا ومازيد شيئا الاشيئا نعم لا ايهام فيما جاءنى من احد الازيدا وقد يفضى خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع فى لااله الاالله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف (قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه) لوقال لئلا يلزم توهم استثناء الشئ من نفسه لاندفع قوله ولايخفى وماقيل لولم يوصف لصح ايضا بحمل التنوين على التحقير (قوله لان من الاستغراقية لاتزاد اتفاقا بعد الاثبات) قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد فى الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لاتزاد

(اتفاقا)

اتفاقا ولامتناع زيادة من الاستغراقية بعد الاوجه آخر فى هذا المثال وهو أن من الاستغراقية لاتزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من ﴿ قوله لانه لوابدل المستثنى على اللفظ وقيل لااحد فيها الاعمرا ﴾ ولوابدل عمرا عن لفظ احد لايمكن نصب عمرو بل لابد من الرفع والتكرير لانه معرفة كاسيجيء انشاءالله تعالى ﴿ قوله وماولا لاتقدران الى آخره ﴾ ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر وفى سائر التوابع العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع اليه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا يقدران على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولايخفى انه لافائدة فى قول المصنف عاملتين بل يوهم جواز التقدير غير عاملتين ﴿ قوله فعمرو ومرفوع آه ﴾ النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لايغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلاضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلايعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم لاالمبنى الاول المفرد المتصل به نحو لارجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لاجائز نحو لااب وابن ﴿ قوله وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر ﴾ وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية حاشاى بلانون الوقاية وعدم صحة دخول ماالمصدرية عليها الاعلى سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله فى الاكثر خلاف مانقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد فى قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله فى الاكثرية ﴿ قوله ومعناه تبرئة المستثنى الى آخره ﴾ فلايستثنى بها الاعما نسب اليه سوء ﴿ قوله اى برأه الله ﴾ يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكره لتعينه ولايخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالاظهر أن فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأ المجيء زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفائه عنه بمنزلة تبرئته اياه ﴿ قوله انتقل اعرابه اليه ﴾ فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ماجاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ماجاءنى الازيد قيل لماكان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالاكان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه ﴿ قوله فيدخل ماجاءنى رجلان الازيد ﴾ قال الشيخ الرضى لايجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين ﴿ قوله منكور اى منكر لايعرف باللام ﴾ يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف

باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذهو احتراز عن كل معرّف مضافا كان نحو جاءنى اخوة زيد الاعمرا فانه لايصح فيه الحمل على الصفة اواسم اشارة نحو ماجاءنى هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الانسان الا الذين آمنوا لفى خسر والا وجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير لا يصح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر ﴿ قوله جاءنى رجال الا واحدا ﴾ لافائدة فى هذا الاستثناء لانه لايعلم انه مابقى بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منكرا محصورا معنى ﴿ قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف فى بيان هذه القاعدة ﴾ اذا كان مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت اليه المصنف حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المصنف التفات اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح فى حذفه فان قلت قد التفت المصنف الى مجئ الا صفة فى جمع محصور حيث قال وضعف آه قلت لاضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر فى المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح فى وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف فى غيره سقيما الا ان يجعل ضمير فى غيره الى تعذر الاستثناء ﴿ قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بيقين ﴾ فان قلت ماذكره لايفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لايكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفى الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافاد ماذكره المصنف وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفى فى الاستثناء وحمل اليقين على مايقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لايوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت ردّه المصنف بانه لايكون الا فى غير الموجب وليس النفى الضمنى المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفى الضمنى الذى هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضى وردّ ايضا بانه لايجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم فى كلمة التوحيد ولايجوز الاستثناء ﴿ قوله لان التعدد يستلزم المغايرة ﴾ لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله ❁ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ❁ لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولايخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة فى وصف الجميع بمغايرة الواحد فالا وجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها

﴿ فلايكون ﴾

فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر أنه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة
يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها تعين هذا البيان فاحسن التأمل (قوله الا الفرقدان)
الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذى يهتدى به وهما فرقدان و جاء فى الشعر مثنى
وموحدا كذا فى القاموس وفى الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب (قوله وقال
فى البيت شذوذان آخران) الاولى فى قوله الا الفرقدان شذوذان آخران احدهما
وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكأن
المصنف اراد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد
كون الا صفة فيه شاذاً وكان الشاعر قصد ظرافة فى جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية
للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اى
الا يكون الفرقدان اى أن لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق
اخيه فلا شذوذ فى البيت اصلا خذ هذا فاعرفه من الله فضلا (قوله وعند الكوفيين
الى آخره) يعنى فى نصبهما على الظرفية خلافا فمعنى قوله النصب على الظرف ان
اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا لا على الحكاية
عن حالة الظرفية فى بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان فى قول المصنف على
الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضرورى بل يصح ان يكون على ظاهره
والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف فى الاصل اقيم مقامه فنصبه
بناء على موصوفه الذى هو الظرف قال الرضى ما نقده ان سوى فى الاصل مكانا
سوى قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ اى مستويا ثم حذف المحذوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل
كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل
فى الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف
فى الاصل لا فى حال الاستثناء (قوله وستعرفها) اى اخواتها ولهذا لم يبينها المصنف
ولك ان تجعل ضمير وستعرفها الى كان واخواتها لان كان التى يثبت له الخبر لم يعرف
بعد (قوله والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها) فيه ان اخذ الخبر فى تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاولى ان يقال
المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون
هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق
التعريف على خبر من اخبارها (قوله وامره كامر خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق) يعنى المراد تشريكه مع الخبر فى الاحكام السابقة لا فى جميع

الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام الشيء وتشريك الآخر معه فلا يرد أنه لايشارك
خبر المبتدأ فى امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح
ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لايقع خبر يكون
واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف فى ذلك فيجوز
ان يكون المصنف معه وكذا لايرد أنه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام
وما زال ولا زال ومرادفاتهما لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا ومازال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام فلان ما المقيدة
للمدة تقلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفى مطلقا كما هو الحق
من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع ﴿ قوله ويتقدم
على اسمها حال كونه معرفة ﴾ لما كان يتجه عليه ان المخالفة بخبر المبتدأ لايخص ذلك
بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما ﴿ قوله
وذلك اذا كان الاعراب فيهما ﴾ اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغى
فلابد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدأ استثنى عنه
كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام خبر المبتدأ واما امتناع
التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام
الفاعل والمفعول ولا بد أن يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا
اوكان هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب آه
﴿ قوله ويحذف عامله اى عامل خبر كان ﴾ ولايخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان
والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر رجع كل منها الى خبر كان
واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله فى مثل
الناس مجزيون قيدا له يخصصه بكان ﴿ قوله فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير ﴾ اى بعد أن اذا لم يشتبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولابد من قيد آخر
وهو أن لايكون المحذوف مفسرا نحو ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف حينئذ ومنه
﴿اطلبوا العلم ولو بالصين﴾ اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض
والثانى فائض ﴿ قوله ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة ﴾ جعل ضمير مثلها الى
هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف فى مثلها ولم يقل فيه
بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا
بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا
تغفل فى مثلها ﴿ قوله وهو ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم ﴾ قيل هذا منقوض بقولك

(اسير)

اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن دفعه بان المراد جواز الوجوه الاربعة فى مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان تسير راكبا فاسير راكبا وقيل فى دفعه ان المراد أن يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر (قوله اربعة اوجه) اى الوجوه المشتركة فى جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض موافقة بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرأ مقتول بما قتل به ان سيف فسيف نص عليه الرضى وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقى الوجوه فى مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك فى استخراج ضروبها (قوله اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) ينبغى ان يجعل ضمير جزاؤه حينئذ الى المظروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده حينئذ لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر (قوله فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لابد للفاء من قد فى الماضى وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء والشرائط المذكورة فى غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز فى مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن المبحث وكلاما تقريبا كما شاع فى نظر الناظرين (قوله اى لان كنت منطلقا انطلقت) رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا فى مجرد توجيه التركيب بل اختلافا فى معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المصنف متابعة للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو حق الاستعمال فما قال الشيخ الرضى لا أرى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلابد من تقدير فعل قبله اى تفتخر والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لابد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالى وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد أن المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضى ما فى حيثما ليست بزائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم

من قوله هذا أن الزائدة مالم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله عوضا عن كلة كان وموجبا بحذفها غرض يمنع زيادته (قوله واقتصر المصنف على الاول) انكر الشيخ الرضى مجئ اما بالكسر فى هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يأت منه هذا القول (قوله اسم ان واخواتها وستعرفها) اى اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلابد من بيان ان هذه فترك بيانها لاتيانها فى قسم الحروف (قوله المنصوب) يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا (قوله اى انفى صفة الجنس وحكمه) ولايخفى انه يكفى تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفى صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفى وجود الصفة بل لنفى حكمه وهو ثبوته للجنس ولك ان تبقى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود فى لاغلام رجل ظريف نفى صفة جنس ظرافة الرجل فكأنك قلت لاظرافة رجل فتدبر (قوله لكن اكثره منه) فى كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم (قوله ولايبعد ان يقال) تزيف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل (قوله خرج به مثل ابوه فى لاغلام رجل ابوه قائم لما عرفت) من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف فى كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لامحالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ماقيل لاحاجة اليه فى هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكأنه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف آه (قوله اومشبها به) هذا مما اختلف فيه اللغات ففى بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ ﴿ولا عاصم اليوم من امر الله﴾ وتوجيهما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثانى فى الاول متعلق بالاول وفى الثانى بفعل مدلول عليه الكلام اى لايعصم من امر الله ولايجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور بما هو صلة لشئ لايكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما فى الاول (قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين) هذا بعيد جدا اذ لا يقال لاغلام رجل لك بل لاغلام لك فالاولى انه قصد فى المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ماسبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف (قوله والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين) ليس ماينصب

به الكسر بلاتنوين فذكره فى تعيين ماينصب به غير مستحسن وقيل ينون لانه ليس بتنوين التمكن المنافى للبناء وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح ﴿ قوله والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى ﴾ وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما فى معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الإعراب المحلى للمعرب بالحروف الحرف الذى يبنى عليه لانه لو وضع موضع لاغلامين لاغلامى رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر ﴿ قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية ﴾ اى الاضافة الى المفرد ﴿ قوله والتكرير ﴾ وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه ﴿ قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة ﴾ وعلى التعريف ايضا بانه غير جامع ﴿ قوله بفيصل ﴾ على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل ﴿ قوله ايراد حسن بحذف اللام ﴾ يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤول بالصفة المشتهر بها مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول اوقع فى مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له ﴿ قوله اى فيما كررت فيه الى آخره ﴾ لايقال يصدق على مثل لارجل فى الدار ولا امرأة خارجها مع انه لايجوز فيه نصب الثانى فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الاخبرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول فى المثال المذكور يجوز نصب الثانى على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ﴿ قوله فانها بحسب التوجيه تزيد ﴾ كما فى اثناء تفصيل الوجوه تستفيد ﴿ قوله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ﴾ ويصح ان يكون فى الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها ﴿ قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف ﴾ لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لاحول ولاقوة فى حكم لا واحدة اذ ما آله لا شىء من الامرين الا بالله ولذا قال اى لاحول ولاقوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر ﴿ قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية ﴾ يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله ﴿ قوله حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ﴾ او حملا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب وهو النصب وبعيد وهو الرفع بالابتداء ﴿ قوله فلان لا زائدة ﴾ جوز الشيخ الرضى كون لا لنفى الجنس فتكون ملغاة لجواز

الغائهـا بشرط التنكير والتكرير ولايجب الالغاء فى كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما فى الالغاء والاعمال (قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا) وله وجه ضعف اظهر مما ذكروا وهو أنه يجوز أن يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذليس هنا مايدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المصنف ضعف رفع الاول فى الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف فى الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته (قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل) وانما خص لا ببيان الهمزة لاتغير عملها الان لا لا اثر لنفيها فى المآل مع العرض والتمنى فانه ليس المعنى فى ألاماء اشربه على نفى الماء وفى ألا نزول عندنا على نفى النزول وقدم أنه اذا بطل النفى فى كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغى ان يتعرض له فى المشبهتين بليس ايضا الاان يقال اعتمد على المقايسه اولان فيه خلاف الاندلسى فى العرض فانه يوجب دخولها حينئذ على الفعل خلاف السيرافى من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه فى جواز حمل التابع على المحل فى صورة التمنى اذالتمنى ينفيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى لاغلام تمنى الغلام او لانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلامال صار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجىء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها (قوله اما الاستفهام حقيقة) الظاهر أنه نبه الشارح على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلثة ومنع كونها للمعانى الاخر التى يجىء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها (قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الازيدا تكرمه) فى وجوب الانتصاب بحث لجواز أن يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو ألا زيد نزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله الا رجلا جزاه الله خيرا) آخره يدل على محصله تبيت المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا (قوله ونعت اسم لا المبنى) يعنى المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من اقسام اسم لا وح خرج عنه لا ماء ماء باردا فان باردا ليس بنعت اسم لا المبنى فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا (قوله مفردا حال من ضمير مبنى) اى بالتنكير لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبنى اول مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير فى اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع (قوله اى فحكمه الاعراب لاغير) الاولى ان يقدر فيجب الاعراب

(قوله)

(قوله ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا) زاد فى كلام المتن قيدين والصواب ماذكره فى المتن مطلقا اذ الكلام فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ماعلم فيماسبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ماسبق مما يعلم من هذا المقام (قوله ولم يجعل فى حكم المتصل مظنة الفصل الى آخره) لاحاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفى فى منع البناء الفصل بالعاطف وكأنه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذهو على حرف واحد وهو ضعيف اذثمه ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الاحرفان (قوله حكمها حكم توابع المنادى) قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل دون وجوبه (قوله من اثبات الالف فى نحو اب) اراد به الاسماء الستة الا ذو فانه لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المصنف واما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب (قوله وحذف النون فى نحو غلامين) اراد بنحوه المثنى والمجموع (قوله يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين) طوى مااشتمل عليه الشروح فى هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو أنك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامى له مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لامحصل له اذلا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال (قوله اى مشاركة اسم لا حين يضاف) لا فرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله فى اصل معناه اشارة الى ان التعريف فى الاضافة زائد على اصل المعنى وحينئذ لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف بل زائدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لامشاركة فى خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات الكلام وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة فى خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص والمستفاد من هذا التركيب خبرى وهذا اظهر كما لايخفى على من فهمه اظهر (قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها) فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه

ليس فيه مابه شبه المضاف حتى لوكان لنصب اذلا يجوز لاضربى فى اليوم مع مشابهته للمضاف اعنى لاضربى اليوم فى اصل المعنى لان الاضافة فى امثاله بمعنى فى ﴿ قوله لفساد المعنى ﴾ قال المصنف لانه لوكان مضافا لزم الرفع والتكرير وكأنه لم يذكر فى المتن لانه معارض بانه لوكان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكليف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المكرر فلم يرفع ولم يتكرر ﴿ قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم ﴾ فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره فى شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو بمثل له ولم يخلف فيما بينهم مثلاله ﴿ قوله او لان المقصود بيان الخلاف لاتعيين المخالفين ﴾ ولا يخفى بعده من العبارة ﴿ قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر ﴾ كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لاعليك تركيب ذكر فيه الخبر ﴿ قوله وهى اى خبرية ماولا ﴾ جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فتستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة فى الاقتصار أنه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ماجعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز فى بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتأخيره الى بحث خبر ما ولا ﴿ قوله وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين ﴾ وليست ان النافية بل التى تزاد مع لما وما المصدرية ايضا قال الشيخ الرضى الظاهر أنه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتأكيد النفى ما والا فالنفى على النفى اثبات ﴿ قوله اوانتقض النفى بالا ﴾ خلافا ليونس مستشهدا بقوله * وما الدهر الامنجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * واول وجعل من قبيل ماانت الاسيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اى دوران منجنون ﴿ قوله او تقدم الخبر ﴾ وماليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ماعمرا زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى * فما منكم من احد عنه حاجزين * ﴿ قوله فلان ما عامل ضعيف ﴾ اولكراهة ابراز ان النافية فى معرض العامل ﴿ قوله اى فحكم المعطوف الرفع لاغير ﴾ من النصب والجر لان جر خبر ما لايكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتأكيد النفى ولانفى بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقدنبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبدالقاهر فجعل مازيد قائما بل قاعد فى تقدير بل هوقاعد واما الرفع

﴿ فللعطف ﴾

فالعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ فى الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم يتوهم بطلان عمل ما ولا قيل الموجب من بطلانه بعده (قوله اشتمل ليخرج آه) جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل الحذف مجموع من الحرف الآخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كالاشتمال الاسم (قوله يعنى الجر) اراد بالجر الكسرة ومايقوم مقامها لا المعنى المصدرى يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الى آخره فلا يتوهم الدور وقوله لفظا اوتقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخى القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع (قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه) ولو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشئ الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من موضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب فى مقام التعريف (قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به) اشار بقوله وان كان مختصا بما عرّفه به الى احتمال ان لايكون مختصا بما عرّفه به بان يراد بما نسب اليه شئ اعم مما نسب اليه حقيقة اوصورة وقوله لكن المشتمل على علامته اعم منه ومماهو مشبه به مبنىّ على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة اوصورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور ح بمثل غلامى غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه ماكان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير أن لا يختص المضاف اليه بما عرّفه به كما يقتضيه كلمة الوصل (قوله وذهب فى ذلك مذهب سيبويه) كأنه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف (قوله فالتقدير اى التقدير) المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا والاولى ان يقول والارادة شرطها الى آخره (قوله اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى لازم معناه فلا يرد أن الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ (قوله تنوينه اوماقام مقامه) هذا فى الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الحقة فى الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا

يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لوكان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة فانه لوكان فيه تنوين يسقط لاجل اللام ﴿ قوله التعريف اوالتخصيص اوالتخفيف ﴾ كلمة اوههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل ﴿ قوله ثم المتبادر من هذا التعريف ﴾ انما قال المتبادر لانه لا يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا اعم من التقدير حقيقة اوحكما ﴿ قوله لانها تفيد معنى فى المضاف ﴾ يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفادله وكذا اللفظية الاولى تفيد تعيينا اوتخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الاتخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه ﴿ قوله علامتها ان تكون ﴾ قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام فى مثله تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجدر معنى كما لايخفى ﴿ قوله كاسم الفاعل الى آخره ﴾ والمنسوب ﴿ قوله فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا ﴾ لاحاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا ﴿ قوله والحاصل ﴾ اى حاصل البيان فى هذا المقام ﴿ قوله واما مساوله كليث واسد ﴾ ان اريد المساواة التى هى قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لايصح التمثيل بالاسد والليث لتراد فهما وان اريد المساواة فى الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الآخر لايلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الااذا حملت على مايلايمها فيلزم تكلفات كثيرة ﴿ قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف ﴾ اشارة الى انه ينبغى ان يقيد عبارة المصنف فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله فى جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لايحسن فى ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولابيانية لانه لايصح مائة هى رجل بل يجب هى رجال الاان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى مائة هى هذا الجنس ﴿ قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك ﴾ الانسب بحسب المعنى ان تكون هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال من التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولايظهر مادعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل ﴿ قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى الى آخره ﴾ هذا كلام ظاهرى اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر

(والتحقيق)

والتحقيق مااداناالية التمسك بحبل التوفيق وهو أنه كثيرا ماينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا فى خاتم فضة فافترقا ﴿ **قوله** اى ضرب واقع فى اليوم ﴾ الظاهر أن فى اليوم فيماهو اصل ضرب اليوم اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع فى اليوم ﴿ **قوله** اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة ﴾ قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفى الاضافة مع معرفة هى احد طرفيها الاانه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف ﴿ **قوله** قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قديستعمل بلا اشارة الى معين ﴾ قدتبع فى ذلك الشيخ الرضى وترك ماحققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله اوقسم منه وقوله* ولقد امر على اللئيم *من الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهوما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما وصف به النكرة لانه فى المعنى كالنكرة لأن مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار فى تحقيق كلام النحاة ﴿ **قوله** وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل ﴾ كنحو وشبه وغير ذلك ولايخفى عليك انه ينبغى ان لايكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير فى عدم افادة الاضافة التعريف فيهامع ان الأستعمال فرق بينهما فى تعريف وصف الاول دون الاخيرين ﴿ **قوله** بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ﴾ اى يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقديخص فى بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم فى هذا المفهوم فيصير نكرة كما يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لاينحصر فيما ذكره فانه قديكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولايذهب عليك ان مايستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافى مايستفاد من تعريف النكرة بماوضع لغير معين فان العلم بهذا الطريق لايخرج عن كونه موضوعا لمعين ولايدخل فيما وضع لغير معين فلابد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله فى حكم النكرة ﴿ **قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لايمكن اوالمراد بالتجريد تجرده ﴾ الاظهر أن المراد ايراده بلاتعريف ﴿ **قوله** وانماوجب التجريد لان المعرفة لواضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهوالتخصيص ﴾ استعمل التخصيص

فى المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرة وماهو بمنزلة التخصيص فى النكرة يسمى فى المعرفه توضيحا ﴿ قوله ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل ﴾ لايخفى ان تحصيل الحاصل محال فيتج استحالة الاضافه الى المعرفة فلاحاجة الى قوله فتضيع الاضافة ﴿ قوله وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا ﴾ اورد عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة علما ولايخفى انه غير وارد اذ تعين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق فى تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما فى الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضيع جعلها علما ولاتحصيل للحاصل واماما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لافائدة فى ازالة تعريف اللام الموجودة فى الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر ﴿ قوله واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام ﴾ ابدا والاخصر الاوضح فلانه ماثبت من الفصحاء ﴿ قوله قال ذو الرمة ﴾ كتب فى الحاشية * ايامنزلى سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتى مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافى والديار البلاقع * اى يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى والاثافى جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلثة التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالى وفيه ان الاثافى تمييز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير الاان يقال الثلث فى الاصل صفة للاثافى وكان اصل التركيب الاثافى الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكأن من استعمل الثلث الاثافى اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز ﴿ قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر ﴾ فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لايعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع للبلد وكريم للعصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال اوالاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضى اوالاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضافته فلفظية وان قصد تقدير حرف جر من حروف معتبرة فى الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل فى المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ماسيأتى فى المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هى الى المرفوع السببى لاغير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لاالى غيره كما

(فى)

فى زيد ضارب فى دار عمرو (قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا) اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولايجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولاتخصيصا فالاولى ان يقول اى تفيد تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا (قوله فى اللفظ لا فى المعنى الى آخره) اشارة الى فائدة لذكر قوله فى اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لاتفيد الاتخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا يفيد أنه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكره فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال ولو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فى المضاف فصرح بقوله فى اللفظ اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم (قوله كان اصله القائم غلامه) لايخفى عليك ان هذا الوجه لايتم الاعلى مذهب من لايجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف فى المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف فى المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير (قوله واضيف القائم اليه) قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع فى الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل ماروعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار فى الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لايكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع (قوله والمراد ان المشار اليه بمه الى آخره) قيل لايخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت لمجموع هنا بما ذكره اذلا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه فى التعريف والنكارة (قوله فلا يرد انه لادخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص) قد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار (قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا) الاولى ان يقال من جهة انها لاتفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا فى الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز (قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا) قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (قوله واما لما وقع فى شعر الاعشى) الاعشى اسم لخمسة عشر شاعر ولخمسة عشر قبائل

وتفصيله فى القاموس ﴿ قوله وضعف ﴾ الاولى ان يكون من التضعيف يعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه مصادرة ﴿ قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد ﴾ يعنى امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغى ان يردّ به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يردّ بقول الاعشى وحينئذ لاشوب للمصادرة ﴿ قوله اللهم الا ان يقال ﴾ اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتأمل منتج ﴿ قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل ﴾ فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه فيحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل ﴿ قوله اومن قبيل الثلاثة الاثواب ﴾ وحينئذ يكون وجه آخر لضعف البيت ﴿ قوله وعبدها ﴾ اى راعيها فى اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعبد مائة من الابل الحديثات التناتج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد ﴿ قوله يستوى فيه الجمع والواحد ﴾ قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك ﴿ قوله واما لانه قاسه ﴾ عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء ﴿ قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام ﴾ لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه ﴿ قوله حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه ﴾ انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قدسبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه المختار فى الحسن الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على ماهو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المصنف العبارة ولا يخفى ما فى قوله على الوجه المختار فى الحسن الوجه من الحسن ﴿ قوله يعنى سيبويه واتباعه ﴾ هكذا فى بعض الشروح والمشهور أنه لم يقل الا بالمفعولية وفى الرضى ان القائل بالاضافة الرمانى والمبرد فى احد قوليه والزمخشرى ﴿ قوله فيمن قال ﴾ اى فى قول من قال جعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر أن فى بمعنى عند اى عند من قال ﴿ قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل ﴾ اشار الى افادة قوله فيمن قال والاظهر أنه اشارة الى ردّ قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا ﴿ قوله اى لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل

(المفعول)

المفعول له الى آخره) كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فحق ماقيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا (قوله من غير اعتبار حذف تنوينهما) متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل الصادق (قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه الى آخره) قيل يتجه انه لو لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكأن منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل المورث للانتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء الممتازين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف يشاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى الحسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة وبقى انه لما حصل فى الضاربك تخفيف لاحاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شىء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف (قوله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لايقوم احدهما مقام الآخر) وفيه بحث لان لكل من هيئتى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول (قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة) فى ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضى منه العجب ويعرف نقصان البشروان كان المنتخب ما كتبه فى هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلاة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب الغربى (قوله بصلاة الساعة الاولى) وهى اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلاة (قوله وبقلة الحبة الحمقاء) فى الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مماليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطىء الاقدام (قوله مثل جرد قطيفة) كتب فى الحاشية جرد * خرد ريشه از كهنكى وفرسوده كى * (قوله حتى صار كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابدلها من موصوف مذكورا اومقدرا ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا (قوله والجثة) فى الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان (قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص) اراد بالمماثلة فى العموم ان يكون

مدلولاهما كليين وتجد افرادهما سواء كانا مترادفين اومتساويين وبالمماثلة فى الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاخصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين اوالمتساويين الى الآخر وينبغى ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص من حيث انه الاخص الى الاعم وكأنه اقتصر على ماذكره لانه وقع فى اللغة مايوهم وقوعه من كل الدارهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه (قوله فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا) لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا فى الاضافة لانه لا تخفيف بها اذحذف المضاف اليه اخف (قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص) جعل قوله بخلاف متعلقا بقولهم لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة (قوله فان المضاف فيها يختص) بالاختصاص التعريفى اوغيره واليه اشار بقوله سواء الى آخره (قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء) يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو فى اللغة فان الشيء فى اللغة مايصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء ههنا بمعنى الموجود فى الخارج كما هو عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل مايزول به الخفاء ان اللام الجنسى إذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى (قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد) الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف وكأنه غفل المصنف عن وروده ثمه فاخره الى هنا (قوله فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ) فكأنك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق فى تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز سمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر أن يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويؤول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه (قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح) يعنى جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لا انه يجب

ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفى ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا اودونه فلا مانع من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ماهو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك فى القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غيرمنسوب صحابيون هذا والاظهر أن الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم (قوله وهو فى عرف النحاة) احترز به عن عرف الصرفيين ولهذا لم يقيد بياء الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف (قوله وقد اختلف فى ان ايهما الاصل) وفى تقديم مفتوحة اشعار باختيار أن الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر فى ان السكون هو الاصل فتأمل (قوله اوحكما) لانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها (قوله لمشاكلة ياء المتكلم) لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التى هى اختها (قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم) لوكان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولوكان تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغى ان يقول وصار مسلمىّ بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (قوله وكسر ماقبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها بغيرها) قال الشيخ الرضى ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فينبغى الضمة كما فى لىّ جمع الوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل (قوله وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين) قال الشيخ الرضى وقراءة ﴿محياى ومماتى﴾ بسكون الياء عند النحويين ضعيف (قوله واختير الفتحة لخفتها) الظاهر أن اختيار الفتحة لانها الحركة التى كانت للياء (قوله واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا ثبت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان فى آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة فى الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففى الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلثة فاستثناها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو فىّ واخىّ وابىّ على ما اجازها المبرد ويتجه حينئذ أنه ينبغى ان يتعرض بمجرد اخىّ وابىّ وفىّ والتعرض بالباقى عار عن الفائدة (قوله فاخى وابى) قدم الاخ لانها ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخىّ بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ماورد من ابىّ كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه فى قوله تعالى ﴿يوم يفرّ المرأ من اخيه وامه وابيه

وصاحبته* وانا اقضى منه العجب وأراه اعجب من كل اعجب (قوله يرد لام الفعل فيهما وهى الواو) فى حال الرفع وفى حال الجر الياء فقياس قول المبرد أن يقول فى حال النصب اياى (قوله وابى مالك ذو المجاز بدار) قيل خطاب للمؤنث كتب فى الحاشية اوله * قدر احلك ذا المجاز وقدأرى * قدر اى قضاء وذوالمجاز اسم سوق بمنى ومعنى أرى اظن انتهى وأرى بصيغة المجهول (قوله واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس الى آخره) على انه يجوز أن يكون مختصا بضرورة الشعر (قوله وتقول اى امرأة قائلة) جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله فى عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين واحترازا عن بعدما قيل ان حمى فيه حذف مضاف اى حم زوجتى ولو قال المصنف ويقال لكان اوضح (قوله واذا قطعت قيل اخ) هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات فى الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وخبء ولغة ادنى منها هى كسواء (قوله وفم بالحركات الثلث) لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منهما عائد الى غير المذكور لتعين المرجع فى مقام ترجيح الفتح (قوله وذو) اصله عند الفراء ذوى كفلس وعند غيره كفرس (قوله وكانه خص المضمر بالذكر) كان ماذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر فى مقام النفى لان ثبوت بعض الاحكام انما يكون بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل كان المناسب اداء حق الشمول (قوله كالكاهل) كتب فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لوكانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع (قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم) اى حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله اعراب (قوله فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب) يعنى فى ضرب ضرب زيد لا فى زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجرى يعنى التأكيد اللفظى فى الالفاظ كلها وأرى ان جعل التأكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل التابع اعم (قوله كل ثان اى متأخر) اراد دفع مايورد على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى المتبوع لا فى الذكر والصفة الثانية فى المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا فى الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانوية فى الرتبة لايتوجه

(الاشكال)

الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى فى اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع فى الذكر لان كلا ثان فى الاعراب (قوله اى بجنس اعراب سابقه) ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لايمكن ان يجرى على كلمتين (قوله ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم الى آخره) لايخفى ان ماذكره لايظهر فى الصفة المادحة والذامة والتى للترحم او للتأكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشئ وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التأكيد وكذا لايصح فى التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ فان الجزء الثانى باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا فى الرتبة بل كل جزء يستعير الاعراب من غير تأخر عن الآخر فى الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه لابجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فى قصد المتكلم ظهر فى محلين فقد أتى بكلام لايتجاوز فمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولايجعله مقابلا له (قوله يشمل التوابع الى آخره) مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانية فى الرتبة على ماعرفت (قوله واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف) الاحسن ان التعريف هنا للتابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لاتعرض لهما فى محلهما ولم يرض باحالتهما الى هذا الباب (قوله ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد) وايضا لايصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان (قوله فالمحدود بالحقيقة التابع) لا فرده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس فى موضعه لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اى هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس فى محله فقد أتى بالمستدرك (قوله لكن لما ادخل عليه كل) يعنى لفظة كل مقحم زائد اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا (قوله والظاهر انحصار المحدود فيها) هذا تكلف مستغنى عنه كما لايخفى على من له حظ اوفى باساليب دقائق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافى الى الساحل من الاعاجيب (قوله النعت) قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة (قوله يدل على معنى فى متبوعه) اورد

عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لايدل على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافى دلالته على معنى فى المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لاعلى حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه (قوله اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه) لايذهب عليك ان اعجبنى زيد وعلمه واعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة فى زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلافائدة لقوله مطلقا ولايتم ماذكره فى بيان فائدته (قوله اى دلالة مطلقة) جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب حينئذ تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتأنيث مالا بدله فى الدلالة على معناه من التاء (قوله فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوص موادها) ذلك فى اعجبنى القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول فى متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع (قوله وفائدته) اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى فى شئ يعنى ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذه وظيفة نحوية لابيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لوكان الغرض بيان المزايا التى يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوى فان الاول تقليل الاشتراك فى النكرات والثانى رفع الاحتمال فى المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد مايعاد لهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل (قوله ولما كان غالب مواد الصفة) هذا حاصل كلام المصنف فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون جاءنى زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال فى احدهما دون الآخر (قوله ولم يكن هذا مرضيا) عطف الجملتين على جملتى لما اى ولما لم يكن آه

وفى صحته نظر والاظهر أن ترك لما فى قوله ولم يكن من سهو الناسخ ﴿قوله رده﴾ بناء الرد على انه لاداعى الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لاعقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ماقيل انه لايخفى ان اكثر ماذكره لايصلح رد الان كونه نعتا باعتبار أنه فى قوة المشتق ﴿قوله ولافصل اى لافرق بين ان يكون مشتقا اوغيره﴾ الاوضح الاخصر ولافرق بين المشتق وغيره ﴿قوله فى صحة وقوعه﴾ خص عدم الفرق بعدمه فى صحة الوقوع لانه لايصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره ﴿قوله اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق﴾ يعنى فى التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض مايترتب وجوده على شئ ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلى او الخارجى وترتب وجود المعنى فى العقل غرض من وضع النعت فى التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلى قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لالتقدير الدلالة حتى يتجه انه لاحاجة الى التقدير الذى لايساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب الاقحام فى الكلام اما قوله فى المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لايجب ان يكون للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما فى مبتدأ اوذى حال اوموصوف الى غير ذلك ﴿قوله مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية﴾ بفتح الراء وضمها على مافى القاموس اى اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى فلايصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت بضارب اى رجل لايدل على هذا المعنى فلايصح ان يقع نعتا ﴿قوله وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا المعنى﴾ اى دلالة مقصودة ﴿قوله وتوصف النكرة﴾ اى النكرة وما فى حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لاالمعرفة

اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف غير واضحة ﴿قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد﴾ قيد التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ماذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ماهو فى صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها ﴿قوله اى مقول فى حقه اضربه﴾ فان قلت هناك تأويل يقرب من تأويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه فى تأويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت كأنهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائى بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه فلو كان المعنى على التأويل الذى ذكره لجاء استعماله فى مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشى بتخصيصه بالطلبية المحكية ﴿قوله اى مستحق لان يؤمر بضربه﴾ ظاهره انه تأويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول فى حقه لا انه قيل ذاك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا فى مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل ﴿قوله واذا لم يكن فيه الضمير الرابط تكون اجنبية﴾ اى فى بادى النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك فى الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى رابطة الحال ايضا فوق المبالغة فى رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ماقيل من انه فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدأ ﴿قوله ويوصف بحال الموصوف﴾ سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله ولذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ قوله يتبعه فى التنكير يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ماجعل حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الاوجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ماجعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه اوذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال

﴿ قوله ﴾

قوله اى بحال قائمة به (قوله يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه الى آخره) لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى فى المتبوع وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع اوّل قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه حينئذ أن لا يكون النعت فى جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مؤوّل به اى كائن بحيث يحسن غلامه ولايخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءنى رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه فى متبوعه (قوله والتنكير) جوّز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها (قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لاغير اوافعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور اوفعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما فى الشرح فى هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقلام (قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر الى آخره) فيه بحث لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فمم بل الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة فى موضع ويوجب تثنية الموصوف بلاشبهة نحو جاءنى هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف فى الخمسة البواقى ايضا انه لا يظهر فى الوصف بالجملة فان يضربان فى رجلان يضربان لايتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة اوصورة او يقال الجملة التى وقعت صفة مؤوّلة بمفرد مطابق (قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه) ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه (قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه) ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم (قوله ولحاق علامتى الى آخره) اللحاق كاللحوق بفتح اللام (قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه) لانه لايخرج بذلك عن كونه كالفعل فى عدم الحاق علامة التثنية والجمع فى مقام الاسناد الى الظاهر بآخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه حينئذ

﴿ قوله اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج ﴾ الاولى ترك فى الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين ﴿ قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ ﴾ الاولى او يجعل الجملة ووجهه ما ذكره العلامة التفتازانى فى المطول فى اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل ﴿ قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح ﴾ فيه ان اعرف المعارف الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا فى مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى فى الوضوح فلانم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقى الضمائر ﴿ قوله وحمل عليهما ضمير الغائب ﴾ واجاز الكسائى وصفه متمسكا بقوله تعالى ﴿ لا اله الا هو العزيز الحكيم ﴾ وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتأمل ﴿ قوله لانه ليس فى الضمير معنى الوصفية ﴾ اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى فى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف اومساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما فى الرضى الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا ﴿ قوله ثم المعرف باللام والموصولات ﴾ بقى المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجىء بعد والمنادى والقياس ان يكون فى مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه ﴿ قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول ﴾ اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة فى كونه ذا اللام وحينئذ يتجه ان يقال الاخصر الاوضح حينئذ لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة ﴿ قوله بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة ﴾ لا حاجة اليه على مذهب سيبويه ولو فسر المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه ﴿ قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه ﴾ من قال

انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه
ان لا يوصف المعرّف باللام الا بمثله اوبالمضاف الى مثله لجواز أن يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه
اعرف من المعرّف باللام ﴿ قوله اى باب اسم الاشارة بذى اللام ﴾ يجب ان يراد بذى اللام
ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول
نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذى قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه
والاظهر أن يراد بهذا فى قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد
بهذا اسم الاشارة فتامل ﴿ قوله مع ان القياس يقتضى جواز وصفه الى آخره ﴾ وبمثله
من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله ﴿ قوله بل رجل ﴾ اى بل رجل متصف بالعلم
﴿ قوله اى قصد نسبته ﴾ المراد بالنسبة مايعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد
وعمرو جاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا
لا معطوفا كما سيجئ ويشكل بالمعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال
النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل
منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبته المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم
من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المقصود اومن المقصود منه ﴿ قوله فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل ﴾ لانها لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ الا لان
نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل
بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد فلا تمل ﴿ قوله واجب الى آخره ﴾
فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد
عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق فى المعنى
بين قولنا جاءنى زيد حماره وبين قولنا جاءنى زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا
فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم ﴿ قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا
ومنعا اردفه لزيادة التوضيح ﴾ يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم
المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف ﴿ قوله ولم يكتف ﴾ لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان مايقصد فى ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعدّ الحروف العشرة

فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ماذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد (قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات) وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف (قوله وقيل قد جوز الزمخشرى) يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل سيجيء والواو التى لتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعانى التى سيجيء قلت لاخلاف فى جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به حينئذ (قوله ونقل عن المصنف) الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير أن يكون معطوفا من وجه (قوله اكد بمنفصل) فان قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعى التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعى على الحكم بالتأكيد فى زيد ضرب هو وغلامه طردا للباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل (قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل) هكذا فى النسخ والاظهر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لواخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التأخر يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال وجواز العطف على ماهو كالجزء من الفعل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله واعلم ان مذهب البصريين) نبه على ان المسئلة خلافية والتأكيد استحسانى لاواجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك وما سبق فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا (قوله حرفا كان اواسما) قال الشيخ الرضى لايعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لامعنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لايتصور الا بين الاثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على

(المقصود)

المقصود (قوله والمجرور لاينفصل عن جاره) ينتقض بقوله تعالى ﴿فبما رحمة من الله﴾ وبقولهم ضربتنى من غيرما جرم (قوله بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لايضاف الا الى متعدد) هذا انما يصير دليلا لولم يكن زيادة بين الا فى صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما فى العطف على الضمير (قوله مستدلين بالاشعار) فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ واجيب بجعل قوله والارحام قسما (قوله جاؤنى كلهم الى آخره) فيه انه لا اشكال فى جواز جاؤنى كلهم وجواز اعجبتنى جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا وعجبت جمالك زيدا (قوله وقوى الظاهر وبقوى (قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله) الاولى نظرا الى غيره كما فى قوله وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو وعمرو فيه فى حكم زيد فى الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثانى اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور فى عبارة المصنف لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط فى التكلف فى تصحيح كلام المتن كما ترى ولايحتاج اليه لان معناه ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه فى التركيب يستحقه المعطوف ففى يازيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفى يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف (قوله كالاعراب) الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحروف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل فى كونه من الاحوال العارضة له فى نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابليته الاعراب كذلك (قوله اما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين) وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظ ان يراد بالضمير ماقصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا الشذوذ فى حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذى جعل جوابا

ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج فى الجواب الى ما قيل ان ذلك مبنى على ماذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما فى الباب ان يكون الاولى حينئذ تقديم قوله اى رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقى شىء وهو أن الظاهر أن يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلاله فتأمل ﴿ **قوله** فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو ﴾ ولقائل ان يقول لم يتعين الرفع لذلك لجواز أن يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا لفاعل وهو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران ﴿ **قوله** ولما كان لقائل ان يقول الى آخره ﴾ يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ماعدا الرفع فى ما زيد بقائم ولاذاهب عمرو لسند جواز الذى يطير فيغضب زيد الذباب ﴿ **قوله** وانما جاز الذى ﴾ جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثانى تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكفى رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى فى الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو أن الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه فى قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه ﴿ **قوله** بسببه ﴾ الضمير راجع الى طيرانه اى يغضب بسبب طيرانه ﴿ **قوله** اى اذا وقع العطف ﴾ يعنى قوله اذا عطف مسند الى ضمير مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اى عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وماقال بعض شارحى اللباب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغى ان يتجاوز ﴿ **قوله** مختلفين اى غير متحدين ﴾ ماذكره فى توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه تقرر فى محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشىء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله

(الجنس)

الجنس ومنه قوله تعالى ﴿ وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ فوصف عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد أن يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل من الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولى عاملين غير مختلفين بل متحدين فى المعمول ﴿ **قوله** اكل امرىء تحسبين امرأ ﴾ تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى باب علمت عند المصنف ونار توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول ﴿ **قوله** فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة ﴾ دفع لما ذكره الفاضل الهندى ان فى ترتب الجزاء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز ﴿ **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور ﴾ رد لما يتجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع تقدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد بيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء فى هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه فى عدم الجواز ومخالفة الفراء فى جميع الصور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز أن يكون المقصود نفى مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب اواثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضى لم يوثق نقل المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى فى المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه ﴿ **قوله** التأكيد ﴾ جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد فى التأكيد اللفظى حرف العطف نحو والله ثم والله

و ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ ونحو ﴿لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة﴾ لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع فى بيانه كترتيب وقوعها فى التراكيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة ﴿ قوله فثبت عنده وتحقق ﴾ الظاهر فيثبت ويتحقق ﴿ قوله اوفى الشمول اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع الى آخره ﴾ نبه بذلك على ان ذكر اوفى الشمول بعد قوله فى النسبة ليس لغوا لظهور أن جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع فى النسبة ويفيد أن النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان يقرر امر المتبوع فى النسبة شاع فيما بينهم فى التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغنى عن ذكر الشمول ﴿ قوله تقول جاءنى القوم ثلثتهم ﴾ اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال ثلاثة ﴿ قوله فهذا هو الغرض ﴾ اى تقرير امر المتبوع فى النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اى كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف الى آخره فظهر أن التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض لتأكيد متبوعها لكان انسب ﴿ قوله لفظى ﴾ مختص بالمعارف الا فى المحكوم به وكذا المعنوى مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين ﴿ قوله اوحكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ﴾ قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول فى حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع وابتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير فى انت هو التاء وان عماد فالتأكيد فى ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة ﴿ قوله فى الالفاظ كلها ﴾ اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه اوغير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد اوكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم اوباخر نوع منها تكرر بتكرير عماده فى السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم ﴿ قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظى ﴾ قلت على اى تقدير يشكل باجمع واخواته فانه لا يجرى فيه التأكيد اللفظى ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من كلها

﴿ بالشمول ﴾

بالشمول للانواع لالجميع الاشخاص (قوله وهى نفسه وعينه) وقد يزاد الباء فى عينه وكذا فى اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المصنف على ترتيب الفاظ التوكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشرى منفرد فى تقديم ابتع والمصنف تبعه (قوله قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلث) وعلى هذا لاوجه لذكرها بين الفاظ التأكيد لان التأكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المصنف مثل حسن بسن فى التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ فى التأكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملات فى كلام العرب لابد من ضبطها فى الصيانة عن الخطأ فى كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظى على ضربين احدهما ان تعيد الاول والثانى ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن اويكون له معنى متكلف غير ظاهر مثل خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته واستفيد مما ذكره ان مريئا تأكيد لفظى مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعله صفة كاشفة ولايخفى ان النبيث اذاجعل له معنى غير الاول فهو صفة لاتأكيد (قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية) لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة (قوله اى يقعان) يعنى جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث (قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل فى كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما (قوله باختلاف الضمير فى كله) وجميعه وعامته كذا فى تسهيل ابن مالك (قوله وهى اجمع) لادلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازنى والمبرد كذا فى الرضى (قوله واجمعون فى جمع المذكر) اى العاقل (قوله اوالجمع) اى الجمع الذى يجعل فى حكم الواحدة وهو غير الجمع المذكر السالم (قوله وجمع فى جمع المؤنث) ومافى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل الغير السالم ايضا (قوله ولاحاجة الى ذكر الافراد) بل لايصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير أن يراد به الاناس فقد أفسد من أصلح قول المصنف ذو اجزاء بتأويله بذى متعدد افرادا كان او اجزاء (قوله يصح

افتراقها حسا او حكما) قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته في المفترق الحسي ولا محصل للرد عليه من غير نقل من الائمة العربية بناء على انه يلغو التأكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الرأي فيحسن التأكيد بكل بهذا القدر (قوله بخلاف جاءني زيد كله) ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التأكيد لدفع مايوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التأمل في الحكم (قوله اكد ذلك الضمير اولا) كأنه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع (قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع) وطريق الجمع بين الفاظ التأكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتأمل فاعرف (قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع) يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه (قوله اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع) لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى يقصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو أن المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو او حال نسبته من تقريره وتمكينه في الذهن كما في البواقي (قوله دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة) فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا فقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز مانسب الى المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى (قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع) اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم تجعل

توطئة بل كان سبق لسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن فى حق البدل ﴿قوله وليس نسبة مانسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد﴾ يقال الظاهر أن يقول على طبق ماذكر فى شرح التعريف اذليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففى الكلام قلب وليس بذاك والقلب فى امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى ليس نسبة مانسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد اوبالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولايخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ماسمعته فى تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكأنه قصد الى التنبيه على طريق آخر فى الدفع ﴿قوله اى بدل هو كل المبدل منه﴾ لايخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وهكذا فى أخويه وهذه مسامحة شاعت فى كلام المصنفين ولايكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة فى الاولين بيانية وفى الآخرين لامية لادنى ملابسة بيان ماهو اصل معنى الاضافة لامعناه المراد فى المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة فى الاولين ايضا لامية فسهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لايجوز العطف على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له ﴿قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه الى آخره﴾ يخرج منه نحو جاءنى زيد حماره فانه لااشتمال لاحدهما على الآخر فكأنه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد فى جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقى مطرد بخلاف ماذكره الشارح فانه كلام ظاهرى غير مطرد ومن قال ينبغى ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لايحتمل ﴿قوله وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط﴾ جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اذ هو الشائع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جئنا بها لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جئ به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثانى بدل منه بالبيان الاول فترك جميع

المبين بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل مماجئ
به من التابع بدل عن جميع ماترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن
بعض ماقصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذاقيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه
اجمالا فقيل يده ابدا لاللبد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله
فهو بدل البعض اذغير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه
سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل
منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل
مااشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولاتتعجب من تبديلي كلمات جم غفير فانه ثمرة الانتباه
ولامبدل لكلمات الله ولا يشاركها فيه كلمات من سواه (**قوله** فالاول مدلوله مدلول
الاول) ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثانى غير الاول وفى مثل هذا المقام يؤتى
بالظاهر اظهارا للمغايرة (**قوله** يعنى متحدان ذاتا لاان تحد مفهوماهما) لانه لايلزم
اتحاد مفهوميهما بل قديكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا مالايكون وقوله وان اختلفا
مفهوما يشير الى انهما قد تحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومى زيد واخوك
انهماذكرا على وجه التمثيل (**قوله** والثانى جزؤه اى جزؤ المبدل منه) لم يرد ان الضمير
راجع الى المبدل منه المعلوم فى المقام لانه راجع الى الاول فى قوله مدلول الاول بل اراد
تعيين الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزؤه وليس من عطف الثانى
على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول كماهو الظاهر والالكان عطفا على عاملين
مختلفين بدون ماهو شرط جوازه عند المصنف (**قوله** بحيث يوجب النسبةالى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا) زيادة قيد فى عبارة المصنف لابد منه لاخراج بدل الغلط كما
اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه (**قوله** بغيرهما) الاولى والاوضح ترك باء
الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما (**قوله** نحو نظرت الى القمر فلكه) قيل فيه
ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال
وكذا المثال الاخير قلت اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى
القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذااذاسئل عن المتكلم بهذا التركيب هل
رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كأن المخاطب منتظرا لذكر البدل
(**قوله** والرابع ان تقصداليه بعدان غلطت بغيره) وفيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط
وانما ذكر خلاف ماقصد بالقصد اوالنسيان اوسبق اللسان فكأنه اريد أن يقصد الى
البدل من حيث انه بدل يعنى أن يقصد الى الابدال بعد أن غلطت بغيره فافهم ولم يقل
بعد أن غلطت بالاول تفننا (**قوله** اى نعت بدل المعرفة واجب) قال الشيخ الرضى

(هذا)

هذا ليس الا فى بدل الكل بل عند ابى على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ اى مقدس مرتين (قوله لئلا يكون المقصود انقص) هذا وجه مطرد فى الكل فعمل باطراده ولم يخصه ببدل الكل كما فعل المصنف وقال فى بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولايخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خصه به (قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم) قال الشيخ الرضى ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندى لايبعد أن يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثانى بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثانى من غير توطئة كان تأكيدا (قوله دبراء) * پشت ريش عجفاء لاغر نقباء سوده پاى * وقوله ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجر اى كاذب (قوله قال اللهم صدق صدق) الظاهر يقول لان خبر افعال المقاربة لايكون الا مضارعا (قوله وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير) ترك جاء بمعنى ودع لم بمعنى صير صرح بالثانى تسهيل ابن المالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر وصرح فى القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل (قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى (قوله اذ لو لم يعرفها) يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى (لكان) اى تعريف الاسم المبنى (تعريفا للمبنى بالمبنى) فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق اما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل (قوله مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى) لم يبين مفهوم المركب الاضافى واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام (قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة) الاولى هو المناسبة فافهم (قوله اوغيرها) وهو الاشارة الحسية (قوله فكلمة او ههنا لمنع

الخلو) لالمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلهـا مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ماناسب مناسبة موجبة للبنـاء وبمـا وقع غير مركب مايكون سبب بنائه عدم التركيب ولاخفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غيرمركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونهـا اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيـات لمزيد مناسبتها بهـا (**قوله** ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه) اونقول التركيب فى المعرب يقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المـانع شرفا وفى المبنى المناسبة مقتضية للبنـاء فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو أحق بالتقديم اونقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اكثر وعقد بحث المبنى لبيان اقسـامه بحسب المناسبة لا باعتبـار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تأمل (**قوله** من حيث حركات او آخره) لامن حيث انفسها فانه لايقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولامطلقـا لان يا زيدان مبنى على الالف ويا زيدون على الواو ولارجلين على الياء ولا يقـال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر (**قوله** والمراد ان الحركات البنائية لايعبر عنها الى آخره) نبه به على ان المراد باللقب مايعبر به عن شئ جريا على اللغة لاقسم العلم كما هومصطلح الصناعة لان التعبير بهـا عنها لالخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها (**قوله** وحكمه) حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفـا للمبنى فنبه على انه حكمه الذى لايعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيهـا على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا ليس ذلك بل حكم ماناسب مبنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (**قوله** وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف) ولم يقل بعض الموصولات مع ان ايّ معربة وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتـان معربين لكن ينبغى ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغى ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة (**قوله** فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية) يعنى لايشكل حصر المبنى فى هذه الثمانية بمـا الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن اقسـامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصولات بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرهـا ولايشكل ايضـا

بفعال التى ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليست مجرد اسم الفعل بل باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة فى خمسة عشر وبعل فى بعلبك فانه مبنى مع انه لم يدخل فى اقسام المبنى لان المركبات باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركبات ولا بمثل وغير مع ما وان وان لدخولها هكذا فى بعض الظروف ﴿ قوله المضمر ماوضع لمتكلم ﴾ المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهما فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغى ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل فى متكلم بعينه اومخاطب اوغائب كذلك وبهذا ايضا اندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لابد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون فى الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب ﴿ قوله ويخرج بهذا القيد الى آخره ﴾ اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم يرد أن الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الى آخره بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد أنه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم والمخاطب اما الثانى فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه الثانى واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه فى تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل بشاهد أن القائل من تلامذته فلعله سمعه منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق ﴿ قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد ﴾ جعل التقدم رتبة داخلا فى التقدم لفظا لكن تقديرا

لانه انسب به منه لسائر الاقسام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته ملتبس مخل بالبيان (قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ) اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار أنه مدلول اللفظ مذكور لفظا (قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى) اى كأن لفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه فضمير كأنه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغى ان يقول فكأنه متقدم من حيث اللفظ (قوله فكأنه تقدم ذكره معنى) الظاهر فكأنه تقدم ذكره لفظا (قوله فانما جاء فى ضمير الشان) لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله لانه انما جيء به من غير أن يتقدم ذكره مستدركا وكأن العبارة المحررة وانما جاء فى ضمير الشان قصدا الى آخره والضمير الراجع الى المتقدم الحكمى قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع الفعلين (قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور) الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثانى مرفوع ومنصوب (قوله الاول ضربت وضربت) يقال الاولى ان تقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف فلم يفته الماضى والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا (وقوله وعلى هذا القياس المجهول) فيه لطافة فلا تجهل (قوله المنتهيين اولهما) بدل من المستتر فى المنتهيين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول مابعدها فى الحكم (قوله وانما بدأ بالتكلم) والصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى (قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) ثم الاعرف من ضميرى المتكلم الواحد (قوله وهو ان اجماعا) هكذا ذكره اللباب وقال شارحه العباب اى اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقى الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد (قوله وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان) ظاهره انه مشترك لفظى والحق انه مشترك معنوى فانه موضوع للمتكلم مع الغير اياما كان ذلك الغير وايضا دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى (قوله خاصة) فى القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستترا ومن المبتدأ والتاء للتأنيث اى طائفة خاصة وفى الهندى التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا (قوله كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة) ظاهره

(يدل)

يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان
النحاة لايطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق
ماسبق فى اوائل الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان
كنت من اهل التدقيق ﴿ قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر ﴾ لاحاجة الى هذا القيد
لان الكلام فى بيان اشعار المرفوع المتصل حيثما كان ولايكون فى المسند الى الظاهر
لا فى بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد وقس
عليه نظائره ﴿ قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد ﴾ كأنه سهو
من قلم الناسخ وفى الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكأن الشارح
غيره الى الواحد اوفوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لايطلق فى العرف المثنى
على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على مافوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص
فالصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده اومع
الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لاظرف زمان اى زمانا مطلقا ولامنصوبا لقوله
يستتر مصدرا كان اوحالا اوظرفا ﴿ قوله وفى الصفة مطلقا ﴾ ليس حالا من الصفة كما
يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والالوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع
كما يشعر به قوله وسواء كان اى الضمير مفردا الى آخره لاسواء كان الصفة والالوجب ان يقال
سواء كانت مفردة اومثناة اومجموعة مذكرة اومؤنثة لانه لايصح حينئذ قوله سواء
كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره
وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا اوغيره فقوله سواء كانت الى آخره بيان
لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى ﴿ قوله فلو كانت ضمائر لاتتغير ﴾ والصواب لما
تغيرت وكأنه سهو من الناسخ ﴿ قوله فهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية
والجمع ﴾ الظاهر حرفا التثنية والجمع ﴿ قوله لاجل شئ ﴾ نبه على ان اللام فى قوله الالتعذر
المتصل للتعليل لاللوقت لانه علم فى التعليل فتى امكن لايعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزها
هنا على السواء ﴿ قوله وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم ﴾ قيل تفصيله قاصر لانه لم
يشمل أقائم انتم وفاعل المصدر اقول أقائم انتم داخل فى الفصل لغرض وهو رفع
الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب اوالغائب اوالمتكلم ومنه فصل المفعول الثانى
اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت والانفصال
فى باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس
لايجب شهد به شرح المفتاح وانما يتم الثانى لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف
اليه المصدر ﴿ قوله او بالفصل الواقع لغرض ﴾ لاحاجة الى تقدير العامل للظرف ولا

يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل (قوله اى حذف عامله) ينبغى ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه فى تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله من الاتصال (قوله او حرفا والضمير مرفوع) لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ماهو ضمير مرفوع فى اصطلاح باب المضمر (قوله او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت) المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم تجر على من هى له لكان اشمل لدخول أقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هى له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوى لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجارى على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما فى الرضى (قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر) الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ماهو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضى الاتيان بالظاهر فى مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه ماضيا (قوله انما قال من هى له لا ما هى له) لا خفاء فى ان الاولى بل الصواب ماهى له وماذكره من النكتة لا يسمن ولا يغنى من جوع مع ان كون العقلاء اصلا فى جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ماهو الاكثر (قوله احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها) قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربى لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب (قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح) قيل يرجح الاول فى نحو ضربه اياه بكونه فاعلا فى الاصل وفى اعطيته اياه بكونه فاعلا فى المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح فى بادى النظر والترجيح كما ذكره محوج الى ضرب من التأويل (قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال) لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحرف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة (قوله وان شئت اوردته منفصلا) قال الرضى الاولى فى ثانى مفعولى باب اعطيت الاتصال وفى ثانى مفعولى باب علمت الانفصال (قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتى اولوية احدهما الاشارة

(بذكر)

بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية (**قوله** والاكثر لولا انت الى آخره) لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرها فيكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم جمعهما فى قوله وجاء لولاك وعساك آه لعدم خوف التباس المقصود بغيره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى ولو غيره الى ماهو المتعارف فى التعريف لكان اولى وفى تعبيره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميرى المتكلم عن الحكم (**قوله** الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر) كأنه جعله فى حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجوك (**قوله** فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير) والتصرف فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأويل فى المتأخر تأويل عند الحاجة (**قوله** ونون الوقاية مع الياء) نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الى آخره وقوله ويختار فى ليت الى آخره وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل اوقرينة على ان المراد باخوات ان ماعدا ليت ولعل (**قوله** لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر) وهى كسرة تكون فى آخر الكلمة لامطلق الكسرة ولذا لم يحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر أنه لوقال لتقى الماضى عن الكسرة الى آخره لتم وان ذكر الاخر ممالايحتاج اليه (**قوله** ولهذا سميت نون الوقاية) اى نون هى سبب الوقاية اونون هى للوقاية تأمل (**قوله** بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما) لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه (**قوله** وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها) لايخفى ان العروض مشترك بينه وبين ماقبل الياء وانه يقوى مماثلتها للجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعتد معها المحذوف لالتقاء الساكنين (**قوله** وليت) لاتخيير فى ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى ان ليت ولعل مستثنيان عنها (**قوله** تحرزا عن اجتماع النونات ولوحكما الى آخره) ويحمل لعل على لغاتها (**قوله** ويتوسط بين المبتدأ والخبر) فيه تجريد وتاكيد لان حق المبتدأ والخبر أن لايقع بينهما فصل (**قوله** قبل العوامل) اى اللفظية لانها المتبادر ولاحاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وهما وان لم يكونا

بعدالعوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبيرعنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ماقصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك فى كون مانحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز اومن قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز (قوله مطابق للمبتدأ) ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون فى الضمير فلايصح كون ضمير المرفوعات هوماا شتمل فضلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى (قوله ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف) فاراد بيان الفصل على وجه لايكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف فى كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا فى كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع وامرا متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده (قوله يسمى هذاالمرفوع فصلا) الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد (قوله وذلك التوسط ليفصل) اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لابقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كى ومعناه سببية ماقبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون خبر المبتدأ نعتا وخبرا التوسط لاالتسمية (قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيها) فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدأ المعرفة للخبر النكرة حمل عليه مااحتيج اليه من المبتدأ النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل (قوله اوافعل من كذا) او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ﴿ ومكر اولئك هو يبور ﴾ ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ اوتأكيدا كما فى ﴿ وانه هو اضحك وابكى ﴾ وزيف بان تأكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى ان كلامه على السند الاخص (قوله اقتصر على مثال افعل من) اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى (قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ) لوكان معنى الجعل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هوالظاهر أنه يجعله فى الاستعمال من افراد المبتدأ فلايحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شئ متصفا بمفهوم شئ لايتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ (قوله وحينئذ الرفع متعين) لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سبق (قوله ويتقدم قبل الجملة) اى الخبرية الاسمية اوالفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ

(والخبر)

واالخبر نحو ﴿فانها لا تعمى الابصار﴾ (قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع) مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخر فهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد أن لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للمتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم مايحترز به عنه مع ان هناك مايحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد أن يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة معترضة (قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام) جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغايران ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ماهو شانه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ماقيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن التدبر واختر (قوله ويحسن تأنيثه اذ كان العمدة فيها مؤنثا) وجه حسنه انه المسموع واما تأنيثه بتأويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضى (قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة) بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسر الى آخره (قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم) لا يقتضى الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلة لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه (قوله وايضا يلزم استدراك قوله الى آخره) فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار أنه راجع الى الشان والقصة لتعينه في المقام فيكون مابعده خبرا صرفا لا تفسيرا للمضمر واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام ففسر دونه خرط القتاد (قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم) لما رأى ان توجيهه السابق بقوله يتقدم بعيد ايده بتوقف تمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به (قوله واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا) فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل (قوله فان كان

عامله معنويا) لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا فهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا (قوله فانه لايجوز اصلا لكونه عمدة) يريد عمدة لادليل عليها لاستقلال مابعدها والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف (قوله ومثاله) اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلة ان لا يدخل على كلم المجازاة كتب الشارح فى الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية (قوله فانه مع كونه منصوبا لازم) فليس حذفه حذف ضمير مراد بلادليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا (قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة) فيه بحث لان ان المفتوحة كمدّ زنة وان المكسورة كفرّ تأمل (قوله وهى ذا اى اسماء الاشارة ذا حال كونها) فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيهه الفضيلة وقيل خبر هى محذوف اى هى خمسة (قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه) ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه فى الحاشية ويرد الوجه الثانى ان لام الابتداء لايدخل على خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف (قوله وته وذه بقلب الالف والياء) اى الالف من ذا والياء من ذى فالاظهر اوالياء (قوله بوصل الياء) الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء والياء معا (قوله ولايثنى من لغاته) اى لايورد على صورة المثنى والا فلا تثنية فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعينين ولوكان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان المعرفة لاتثنى الا بعد التنكير (قوله اذا كان مقصورا يكتب بالياء) لان هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولايكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها تكتب بالياء فى اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة (قوله فهو ليس فى الحقيقة منها) يعنى من فوائد كلة اللحوق التنبيه على انها ليست فى الحقيقة منها على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلايوهم عدم جواز الفصل بينها وذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ﴿ها انتم اولاء﴾ (قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها) قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف مانحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك اينت بسكون التاء ومعنى ذلك آنت ولايبعد أن يقال لا يكون فى التركيب اسم لا محل له من

الاعراب فيكون الكاف فى ذاك حرفا ﴿ قوله وهى اى حروف الخطاب خمسة ﴾
تأنيث خمسة لتذكير مميزها وهى حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر
تأنيثه هنا وقال وهى خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى
المناسبة بقوله فى خمسة ﴿ قوله مضروبة فى خمسة ﴾ جعل قوله خمسة فى خمسة لافادة
ضرب الخمسة فى الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهى خمسة
موجودة فى خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين ﴿ قوله وانما قلنا من انواع
الى آخره ﴾ يعنى يرتقى مايتصل به حروف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد أن ماعدا
من الواحد سبعة ﴿ قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ﴾ لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
او البعيد واللام للتنصيص على البعيد ﴿ قوله ولما رأى المصنف ﴾ ونحن نقول نبه على
ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهى
ذا للمذكر القريب ﴿ قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلة ذلك ﴾ يبعده ان ذلك
هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ﴿ قوله على سبيل التشبيه ﴾ بالمكان سواء كان ذلك
الغير زمانا نحو ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾ او غيره وقوله واما ماعداها اشارة
الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو أن غيرها من اسماء
الاشارة يستعمل حقيقة فى المكان وغيره وبينها وبين ماعداها فرق آخر اذا أستعلمت
فى المكان وهو أن هذه الالفاظ لايكون الا ظروفا والمستعمل فى المكان مماعداها لا يلزم ان
يكون ظروفا ﴿ قوله اولا يصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة ﴾ بنى تفسير الكلام
على القولين فى الافعال الناقصة القول الثانى انه لاحصر لها والاول انه منحصر فيما
ضبط وماعداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لاينفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح فى البيان الا انه جعل المنصوب هنا تميزا ولا يبعد
ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر فى محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار
وهو غير ظاهر والظاهر أنه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاولى واراد بالناقص
جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس
كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله
الا بصلة الا مقارنا بها لا مأخوذا معها وعلى هذا ينبغى ان يسلك فى بيانه ما اشتهر
فى امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفى البيان
والدليل فالمعنى هنا مالا يكون جزأ الا مع صلة ﴿ قوله ولقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة ﴾ لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من
تضرب به اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من فى قولنا من تضرب مفعول تضرب

فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحى والالزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا ﴿ قوله وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الى آخره ﴾ لايخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون مالايتم جزأ لغوا لدخوله فى مفهوم الصلة ﴿ قوله ولما كانت الصلة ﴾ يعنى ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد أن التعريف غير مانع ﴿ قوله عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة جملة خبرية ﴾ نعم ماقيل لو قال الموصول مالا يتم جزأ الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر ﴿ قوله او مافى معناها ﴾ لاحاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان ﴿ قوله والعائد ضمير لاغير ضمير ﴾ لم يفرق المالكى فى التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وماينوب منابه ﴿ قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول ﴾ اى اسم فاعل مع مايتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد أن صلة الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل فى تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ماعداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل اومفعول لاغير ولايجوز أن يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لايتأولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة ﴿ قوله وهى اى الموصولات ﴾ يعنى المرجع مأخوذ من السياق ﴿ قوله واى ﴾ اى مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذى وفرعيه وكذا قوله واية بمعنى التى يريد به وفرعيه ﴿ قوله المنسوب الى بنى طى ﴾ قلبت فى النسبة احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع اليا آت ﴿ قوله وذا بعدما ﴾ جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعدما اومن الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدة كما قوله تعالى ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا ﴾ اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول ﴿ قوله والعائد المفعول ﴾ سوى العائد الى الف واللام فانه لايجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها ﴿ قوله لا اذا كان فاعلا ﴾ يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد أن الحذف لايخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولايخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لايكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط

ان يجرّ بحرف جر متعين يطلبه الصلة اوباضافة صفة ناصبة به تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه ﴿ قوله باب الاخبار بالذى ﴾ تقييد الاخبار به لانه اوّل مايعرفه المتعلم من الموصولات اولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار فى كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد ومافعلته خير ﴿ قوله اومايقوم مقامه ﴾ يريد به الالف واللام وحينئذ المراد بالذى الذى وفروعه اذ قديلزم ان يخبر باللذان مثلا ولك ان تدرجه فى قوله اومايقوم مقامه وقوله فيما تعلمه ماضى التعلم لامضارع العلم فاعرفه ﴿ قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار ﴾ يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز أن يكون قبل التعليم فيذكره فيه مسئلة تصوير الذى ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من موضوعاتهم فى هذا الباب تأمل ﴿ قوله اى باستعانة الذى ﴾ اى بما يعبر عنه بالذى فالباء صلة الاخبار ﴿ قوله صدرتها ﴾ هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر فى موضعه فى شئ من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل فى باب المبتدأ ﴿ قوله اى فى موضع ماهو مخبر عنه بالذى ﴾ يريد أن التعبير بالمخبر عنه باعتبار مايؤول ولك ان تريد بكلمة عن التعليل اى المخبر عن جهته وبسببه ﴿ قوله واخرته اى المخبر عنه عن الضمير ﴾ اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ﴿ قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها ﴾ يشعر كلامه بان لك فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور اخذ اسم الفاعل اوالمفعول فتقول الضاربه انا زيد اوتقول المضروب لى زيد فتنبه وينبه بالتعليل على ماصرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل ﴿ قوله كالسين وسوف وحرف النفى ﴾ فيه بحث لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز أن لايبالوا بفوت مايفيده السين اوسوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لم يقم زيد اللاقائم زيد فان قلت ينبغى ان يصح الاخبار عن زيد فى زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذى جزء الجملة الاولى مفرد والذى فى القائم جملة وفى معنى الفعل فلايصح قيام احدها مقام الآخر ﴿ قوله ووضع عائد الموصول موضعه ﴾ هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ماذكره ﴿ قوله فى ضمير الشان ﴾ قيل الانفع فى الضمير المبهم ﴿ قوله المصدر العامل ﴾ الاخصر الاوفر والعامل ﴿ قوله

والحال ﴾ الاولى مايجب تنكيره فاعرفه يزد لك تميزا ﴿ قوله وما الاسمية ﴾ تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ماذكر فى اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول فى بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف ما على انما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمى والحرفى ايضا ولما انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان غير اسم الفعل فى باب اسماء الافعال ﴿ قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الى آخره ﴾ فيه انها قديكون مصدرية وقديكون زائدة ايضا ﴿ قوله واستفهامية ﴾ باقية على معنى الاستفهام او مستعارة بمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل ﴿ قوله ربما تكره النفوس ﴾ قيل جاز أن يكون ماكافة قال المصنف ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلايلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى من الامر وذلك قليل الا بشرط فقدهنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تضمين نكرة مايستدعى كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتأويله بالمنكر تكلف مالايعنيه ﴿ قوله وتامة قيل ﴾ اى غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شئ صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابى علىّ دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعانى ما سوى الموصولة ويحصل الفائدة السابقة ضمنا ﴿ قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ﴾ او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المصنف كون ماصفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض ﴿ قوله ومن لم يقل ومن الاسمية ﴾ احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية ﴿ قوله الا فى التامة ﴾ ردّ على ابى علىّ حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التى لاينبغى ان يدعه الناظر فى هذا المقام ان من بوجوهها لذوى العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا او لصفة العالم فيقول ما زيد فى السؤال عن صفته وللمجهول ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشئ وهو فى الاصل ماهية نسبت الى لفظ ما والهمزة يزاد فى ثنائى مقصور اريد به نفسه فيقال لفظ ماء ولاء قلبت الهمزة هاء او نقول انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين كلمة واحدة كذا فى الرضى ﴿ قوله والموصوفة نحو ياايها الرجل ﴾ خص الرضى كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ﴿ قوله وهى معربة بالاتفاق وحدها ﴾ نص المصنف بقوله وحدها على ردّ اعراب اللذان وذو الطائية وقد

﴿ ضيع ﴾

ضيع الشارح ماقصده بجعل بيانه مختصا بماهو المتفق فافهم (**قوله** الا اذا حذف صدر صتلها) وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب (**قوله** فيمن قرأ بالضم) اى عند بعض من قرأ بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مفعول فيهم ايهم اشد (**قوله** وفيما ذا صنعت وجهان) ذا لايجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميين والاولى فى ماذا هو اومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لاغير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ﴿ امن هذا الذى ﴾ فان هاء التنبيه لايدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين فى ما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى على الاحتمال وليس ثبوته بمحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فاوجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ما ذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا (**قوله** ماكان اى اسم كان) الظاهر اى اسماء يقال كان هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولايخفى ان الثابت انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوع المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا أقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المصنف فى ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة بافعال محذوفة وينافى تقدير الفعل كونها اسم فعل (**قوله** مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر) ولما هو بمعنى المتعدى ككون هيهات مثالا لماهو بمعنى الماضى او اللازم اولما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولماهو اسم فعل فقط اولما استعمل فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى الى المفعول لتضمين معنى الامهال اوجعله بمعناه (**قوله** القح) فى الحاشية القح الخالص وفى القاموس القح بالضم الخالص من اللؤم (**قوله** وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثى) يعنى الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى ولايخفى ان كون الشيء قياسيا لايقتضى ان يجيء من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لايجب التوقف فى اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فيكون فعال قياسيا يقتضى ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجيء فلا ينافى كونه قياسيا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه

وكون بنائه على الكسر قياسيان غير متوقفين على السماع فافهم ﴿ قوله الا نادرا ﴾ هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لاتغير فلوكانا صوتين لقيل قار قار وعار عار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعى الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعى وماذكره من قار قار وعارعار ليس فعال كما لايخفى ﴿ قوله ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ﴾ وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا اوصفة اومصدرا اوعلما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة ﴿ قوله وحال كونه صفة لمؤنث ﴾ لم يجئ فعال صفة فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ماصار علم جنس بالغلبة كجياذ للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجيذ اى مايجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى مابقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية ﴿ قوله كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لايخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه ﴾ يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بتمامها ليست اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لايخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله ﴿ قوله علما للاعيان ﴾ حال من ضمير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره الى فعال للقيد فلا يحتاج الى ماقيل العامل فيه مايستفاد من قوله معرب ومبنى اى مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان اواحتيج الى حذف معمول احدهما كما عرف فى باب التنازع ﴿ قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الى آخره ﴾ فان قلت الاظهر أنه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لايخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث بقى ان الاظهر أنه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما للمذكر ولايخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لايبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما فى اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وحينئذ يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتأمل ﴿ قوله كقطام وغلاب ﴾ هما علم امرأة ﴿ قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم

﴿ لايفرقون ﴾

لايفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل ﴾ فمعنى قول المصنف معرب في بني تميم كلهم الا ما في آخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم ﴿ قوله وجه الاكثرين ان الراء الى آخره ﴾ هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو أن الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم ﴿ قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان ﴾ بل على لفظ العرب ﴿ قوله امالزجر او دعاء او غير ذلك ﴾ من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ﴿ قوله لانتفاء التركيب فيها ﴾ فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب ﴿ قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية ﴾ قال الفاضل الهندي لانه حينئذ اسم لاصوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو أنه لا تفاوت حينئذ بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يراد أنه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدّ قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار أن لايكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والالكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت ﴿ قوله اوصوت به للبهائم يعني مثلا ﴾ الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا ﴿ قوله قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان ﴾ قائله الفاضل الهندي رحمه الله تعالى كأنه اراد أن المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لامحالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو

اقرب الى الغير معربا فما هو أبعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لايوجب اولوية الحاقها بالمبنى لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لايكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا (قوله المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات) يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم الى آخره عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اى المركب كل اسم لايلايم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لايلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لاللمعهودات (قوله كل اسم) صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما فى اخواته لان القرينة تخصه بالاسم المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى ألا يرى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ماذكره الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ماهو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل بقى انه لايصح حينئذ وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه اوبجزئه فافهم (قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الى آخره) ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما فى القاموس ونصر ماضى التفعيل (قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولاقبل التركيب) ردّ لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الردّ أنه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب باعتبار مالا يحتاج اليه فى التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر (قوله ولايخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر) اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما فى بيت بيت فالاولى ان يقول فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع مايمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعينه بنسبة غير

العطف لكن يرد أن ماذكره بقوله والاحسن ليس الاتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شئ نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اى لانسبة اسناد ولااضافة ولاعمل ولاافادة معنى فخرج نحو تأبط شرا اوعبدالله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر (قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومه الى آخره) يرد عليه انه لوكان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لامن ظاهر الهيئة ولامن باطنها فلاحاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لاتدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر ومانسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاده التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبنى بلاتسامح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور (قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء) لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى ينتبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد فى حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شئ من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله (قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى آخره) حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثانى حرفا اعم من تضمن الثانى فى الحال اوفى الاصل لحادى عشر فى الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادى فمعنى العطف وان لم يوجد فى المغير اليه لكنه موجود فى المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود فى حادى عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادى لاعلى الحادى اذ المعنى على ذات له الواحد والعشرة وفى كلام الرضى الذى هو اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره مايدل على ماذكرنا حيث قال عطف الثانى لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولاعدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته (قوله والاعراب الثانى)

فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى والا فالمعرب بالاعراب الجارى على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثانى وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ماهو المشهور والاولى والا فقد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف فى هذا المقام وفى بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المصنف ﴿ قوله فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات ﴾ تكلف فى عبارة المتن تكثيرا للفوائد والا فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثانى على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثانى على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا لاعراب الثانى لا تمثيلا فحسب ﴿ قوله جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ﴾ فى القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشئ وتريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا ﴿ قوله ولا كل ما يكنى به ﴾ اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالضمير الغائب ومن وما ﴿ قوله ولا كل بعض ﴾ لافرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ ﴿ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات ﴾ بقى انه ما وجه الاصطلاح فى الكنايات دون الظروف ﴿ قوله لكونها موضوعة وضع الحروف ﴾ أى وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا فى القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون اومؤلفة من كاف التشبيه وماقصرت واسكنت وهى للاستفهام وينصب مابعده تمييزا او للخبر ويخفض مابعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اياه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتأمل ﴿ قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره ﴾ اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت وكيت ايضا فى القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء فى الاصل هذا وتفصيله انهما فى الاصل كية وزية على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حينئذ بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا فى الرضى وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف ﴿ قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما الى آخره ﴾ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شئ من قسمى المبنى لا من مشابه مبنى الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل ﴿ قوله فرتبته فى البناء

﴿ منحطة ﴾

منحطة عن اخواتها) لانه فى الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كأنه مبنى على السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه (قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما) اى حكما بلاجهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوى شيئا من الطرفين فى كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة فى اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندى انه اكثر ولا الى ماذكره الرضى ان السائل فى الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم) هذا رد لقول الرضى ولا دل على جوازه كتاب من الكتب النحوية بانه دل عليه كلام الزمخشرى فى تفسير الآية ومما يرده ماذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصدا لتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل فى قوله ويدخل من فيهما (قوله والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير) هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندى ان الخبرية نقيضة رب التى لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغى ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لايخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق للحكم الخبرى (قوله لو قال وكلتاهما) نعم مافعل اذفى تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث كم كما شاع فى السنة النحاة تاويله لتأويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية فى تأويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تأويل. كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتأويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين (قوله اى كل واحد منهما) اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفى للطفه وهو أنه نبه على ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتبارى كم (قوله فكل مابعده فعل او شبه فعل) نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب

(قوله او متعلق ضميره) النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفى بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشئ يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك فى كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشئ ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به (قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز) اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه المميز (قوله نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به) قال الرضى وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك (قوله وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الى آخره) اجاز الفاضل الهندى جعله داخلا فى قوله والا فمرفوع اى يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرد ما ذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله وكل ما قبله) لم يقل وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام (قوله نحو من ابوك) نظير لا مثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل يحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر (قوله فكم ههنا منصوب المحل اولا) هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائبة عن الخبر (قوله اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولك ان تجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما لم تجر الوجوه الاربعة فى كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه فى جميع الاسماء وجعل غيره التأويل فى التشبيه فقال معنى قوله وكذلك اى مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد أن يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام (قوله واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة) واذا كان اسم الشرط مبتدأ

(فعلى)

فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء اوالشرط فقط فهذان ظاهرا بيان المصنف
فافهم اوالجزاء فقط اواسم الشرط مبتدأ لاخبرله ﴿ قوله وفى بعضها وفى مثل تميز كم
عمة ﴾ ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التميز ولولا ذكر التميز هنا لكان الظاهر
وقد يحذف المميز ﴿ قوله اى ماهو تميز باعتبار بعض الوجوه ﴾ والاظهر أن المراد
ماهو تميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة فى تميز هذا التركيب ذكر التميز
نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التميز على التميز فى بعض الاوجه قلت يلزم
ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة
﴿ قوله فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك ﴾ وكم ضربت لياقة
تأخر الفرع عن الاصل ففى هذا التوجيه مع التمحل فى التميز بحمله على التميز
فى بعض الوجوه فوات حسن الترتب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة
وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل
مميز كم عمة لك ياجرير وخالة فانه الذى سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار
المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال
المحذوف المصدر كما فى كم ضربت او المقدر كما فى كم مالك فتأمل ﴿ قوله فلاحاجة
الى ذكر البعض ههنا ﴾ يعنى حذف لان اللام يغنى غناءه فيكون ذكره ذكرا
لما لاحاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة
﴿ قوله ما اى ظرف ﴾ جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقيه على
عمومه اشارة الى ان من الظروف فى باب المبنى ماقطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق
اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه شئ فانه حينئذ كأنه لاقطع فيدخل
فى الظروف ما اجرى مجراه ﴿ قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه ﴾ لان
غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان يكون المنسوب اليه اوغاية الكلام فيما قصد اضافته
يجب ان يكون المضاف اليه ﴿ قوله فلما حذف صرن غايات ﴾ اى لما حذف بلاعوض
صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف
اليه بعد لانه لوجود العوض كأنه مذكور والغاية العوض ﴿ قوله ولشبهها بالحروف
فى الاحتياج الى المضاف اليه ﴾ من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة
بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس فى المضاف الى الجملة
ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها فى المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذى
هو فى الحقيقة مضمون الجملة وما آلها ﴿ قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة ﴾
وهو على ماضبطه الرضى مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو

على وزن من قبل دون ما هو مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها ﴿ قوله فساغ ﴾ اى سهل مدخله كذا فى القاموس ﴿ قوله اكاد اغص ﴾ من باب علم او فتح على ما فى القاموس ﴿ قوله لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ﴾ الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى لاغير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لايتعرف كغير ﴿ قوله ومنها اذا ﴾ الحكم ببناء اذا استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس فى الحكم ببنائها على مايشاهد بنائها مما يشاركها فى موجب البناء بخلاف متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الجزاء عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل ماهو فى موقع الجزاء ﴿ قوله وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى ﴾ لكن يفرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة فى معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى ❁ واذا ما غضبوا هم يغفرون ❁ وقوله تعالى ❁ والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ❁ ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله ❁ اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ❁ ولا يعمل فى المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل ﴿ قوله ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها ﴾ الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط قوله اختير بعدها الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها والذى يستفاد من الرضى ان مجيء الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه ﴿ قوله من فجئته فجاءة بالضم والمد ﴾ يعنى من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه من الحدين بمعنى اخذه بغتة ﴿ قوله والمراد بلزوم الابتداء غلبة وقوعه بعدها ﴾ هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير ﴿ قوله وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لامفعول به والا لم يبق اذا ظرفية ﴾ وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغى ان يتوهم انه اراد أن عدم بقائها ظرفية لايصح فى المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدتا منه مع انهما مبتدآن عند الجمهور ﴿ قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ﴾ وذلك لتنزيل المستقبل منزلة

﴿ الماضى ﴾

الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الآية للمستقبل لجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون (قوله وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم) في الرضي والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي الباب وهما يعني اذ واذا كائنتين للمفاجأة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية (قوله اي حال كونهما للاستفهام والشرط) كأنه جعل استفهاما حالا منهما مساحة بتقدير ذاتي استفهام لان الاستفهام معناها والاظهر أن المصنف جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما (قوله وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى) قال الرضي يجيء انى بمعنى كيف نحو ﴿ انى يؤفكون ﴾ ويجيء بمعنى متى واول قوله تعالى ﴿ انى شئتم ﴾ على الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل (قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما) يتبادر من هذه العبارة ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سلم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف وان حذف منه الياء والهمزة وادغمت الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجيء الآن خاليا عن اللام ولم يجيء اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان (قوله بمعنى اول المدة) معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المصنف (قوله اي اول زمان عدم رؤيته) الضمير كضمير رأيته وليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم (قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع) لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رأيته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا اشبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سيأتي ونقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدها الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده (قوله او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما) دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يخص ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى

بتأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندى فى المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت المصنف لقلته وقوله فما دام لايلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لايحكم عليهما باولية المدة حق الاانه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى ليتعين انه اى زمان للمصاحبة ﴿ قوله لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة ﴾ الاظهر أن يقول يوم لقيتنى فى قوة يوم الملاقاة ﴿ قوله اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد ﴾ جعل الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة الباء لماقاله الرضى انه لو لم يؤول بهذا لكان العبارة فيليهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودابه والكون مقصودابه شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو مارأيته منذيوم ومذيومان ومذايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين الآحاد ﴿ قوله وقديقع بعدهما المصدر ﴾ لايقال مايقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تتمة احواله ولايفصل بينهما ببيان المعنى الثانى لانانقول نحومارأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اى جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك ﴿ قوله اوالفعل ﴾ الاولى اوالجملة ليعلم ان الزمان المقدر المضاف الى الجملة لاالى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته ﴿ قوله اوان اى ماكتب على هذه الصورة ﴾ اراد أن يجمع عبارته ان منقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها فى لازم معناه اى ماكتب على هذه الصورة ولايخفى انه يوجب ان يقرأ اوما كتب على هذه الصورة ولايشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق ماقيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون ﴿ قوله فيقدر زمان مضاف ﴾ هوزمان اوساعة اووقت اويوم اوليلة لوساعدها القرينة فلهذا نكر الزمان المضاف ﴿ قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذيومان نكرة والخبر معرفة ﴾ ويمكن دفع الفساد الثانى بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان مارأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين فى مارأيته مذيوم الجمعة ويندفع بماذكر فى الجواب والله تعالى اعلم بالصواب ﴿ قوله لدى بالالف المقصورة ﴾ وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن مع عدم

﴿ الموافقة ﴾

الموافقة فى المعنى اذلدن بمعني من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن حينئذ لانه يكفى بجهة البناء كون لدن فى من لدن على لفظ ماهو مبنى على انه لايوجب دخول من علية عدم تضمنه لمعناه لجواز أن يكون الدخول للتاكيد (قوله ولدن بضم اللام) فيها ثمانى لغات لايحتمل بيان الكتاب الاسبعة وثامنها مابقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كأنه اكتفى المصنف فى البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولايخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب (قوله وكلها بمعنى عند) لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما فى الرضى وغيره (قوله ولا يقال المال لدى زيد اولدن زيد) لم نعثر فى كلامهم على هذا فى لدن وانما ذكروه فى لدى وعند (قوله ولذلك يحذف عنها ويثبت) هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة (قوله من سحرة) بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا فى القاموس (قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة) هذا يقتضى استدراك ذكره بعد ذكر الغايات (قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه) الدليل غير محكم لجواز أن يكون مايرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لايكون الامضموما (قوله المعرفة والنكرة) اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة اتى بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام (قوله بوضع جزئى) الوضع الجزئى مالوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلى مالوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كمايقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص (قوله لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة) فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما فى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وحينئذ الباء زائدة على ماصرحوا به فيكون المعنى المعرفة ماوضع لشئ بنفسه لالامر متعلق به وهو حينئذ

يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذ مامن موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه
لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا المقام بالمتعين فلايبعد أن يكون من
مواضعات الادب وانلم يصرحوا به ﴿ قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب ﴾ لااعتداد بعلم
المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى مايعرفه المخاطب ﴿ قوله
وقوله بعينه يخرج به النكرة ﴾ يبقى بعد النكرة التى كانت علما نكرت بالتأويل وهو مماجعله
الرضى عين هذا التعريف فعدل عنه الى مالايحتمل المقام بيانه ولايبعد أن يقال اطلاق
النكرة عليه تجوّز لما انه فى حكم النكرة ويعامل به معاملتها ﴿ قوله واشار بترتيبها
فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة ﴾ تبع فى ذلك الهندى وليس بذاك فان المبهمات
منها مايساوى ذا اللام والمضاف الى احدها معنى منه مايساوى المعرف باللام ومنه
ما يفرقه ﴿ قوله فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص ﴾ كان ينبغى الاكتفاء
بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان
الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما فازبه بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا
عليه حتى المصنف فيجعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع
المضمر مثلا لمفهوم كلى ليستعمل فى جزئى من جزئياته وشرط ان لايستعمل فى مفهومه
الكلى فمفهومه الكلى مهجور فى الاستعمال واللام فى قوله لشيء ليس صلة الوضع
بل غرضية والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ماهو الحق شرحه به تعليما لما
هو الحق ولم يلتفت الى ماقصده به ﴿ قوله من حيث معلوميته ومعهوديته ﴾ يتبادر
منه لسابق كلامه المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ماعرفت فلا تنس
وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بعينه
ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان
كان الواضع غيره وان كان الواضع اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة
الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم فى
غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره
الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع له
بمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلايمكن تصوره بخصوصه الذى وضع اللفظ
له بهذا الخصوص ﴿ قوله ماعرف باللام العهدية اوالجنسة او الاستغراقية ﴾ فيه ان
اللام منحصرة فى اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية
كما حققناه لك فى اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفس
الشيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه ﴿ قوله والميم فى ليس من امبر

(امصيام)

امصيام فى امسفر بدل من اللام) فحينئذ سقط ماذكره فى قوله من وخواصه دخول اللام
انه لوقال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الاانه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه
اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كالا يشمل الحروف
المبدلة من اللام فى قولك الرحمن والصمد والرحيم الى غير ذلك (قوله ولم يذكره)
لرجوعه الى ذى اللام هومذكور فى المتون وكأنه لم يكن فى متنه اوهناك سهو كاتب
وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على مافى الهندى ووجه
كونه فى الاصل ياايها الرجل خفى فالاظهر مافى الرضى ومن لم يعده من النحويين فلكونه
فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب (قوله ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها) لايخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا
جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف
فى المعنى وكأنه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم الاهذه الاربعة
فلمازاد المصنف واورد هذه العبارة بعده اختل الضمير (قوله ولايخفى عليك نظرا الى
ماسبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل . اوالغير اوالشبه فهو مستثنى من هذا الحكم)
جزاء اذا والشرطية خبران ولوقال المصنف وماعرف باللام والنداء اوالاضافة
لكان اخصر واتم ولايبعد أن يجعل المضاف مصدرا ميميا فى معنى الاضافة معطوفا
على اللام فيكون فى معنى وماعرف بالاضافة معنى (قوله اسما كان) هذا معنى ثالث للاسم
اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة فى العموم وقدعرفتها فاحفظها (قوله لانه ان صدر
بالاب اوالام الى آخره) هكذا فى كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابوالعتاهية
ككراهية لقب ابى اسحق اسمعل بن سويد لاكنيته ووهم الجوهرى هذا فاحفظه فانه بديع
(قوله واحترز عن المعارف كلها) لوقال ماوضع بوضع واحد لشىء واحد بعينه لكان اخصر
واوضح (قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة) لاتقول قدخرج بقوله غيرمتناول غيره
الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لالئلا يخرج لانانقول ليس المذكور فى الحد
عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم (قوله ارادالتنبيه
على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب) يشعر بانه لاترتيب فيما بين اصناف
المبهمات وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لاترتيب
فيما بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه
كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا
الترتيب ويحتاج الى التنبيه (قوله ثم المضمر المخاطب) ليس وجه كون المضمر
المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الاان يجعل تعريفه لكونه فى الاصل معرفا باللام (قوله

لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة ﴾ اشارة الى جواب ذكره الهندى عن اشكال الرضى حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضى فى بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايهما شئت عنه فنقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه فى معنى جاءنى كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الاشياء فى معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضى ان الكمية كلمة نسبية اى الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذى يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ماوضع لكمية الشئ فحسب ورجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفى كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف ومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعترافا بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهمن ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن المساحة كما لان ذلك من التباس الكم الحكمى بكم اللغوى ﴿ قوله فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها ﴾ جعل الآحاد اجزاء المعدودات فليغو ذكرها ويكفى ان يقول لكمية الاشياء فينبغى ان يقال المراد بالآحاد الواحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ﴿ قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ﴾ اى وان لم يكن شئ منهما عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغى ان لا يكون الزوج الاول عددا ايضا ﴿ قوله اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث ﴾ لم يجعل المؤنث فى الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التأنيث اوالفه وكذا لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التأنيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من اصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر الاصول فى اثنتا عشرة كلمة انما يصح لو لم

﴿ يجعل ﴾

يجعل لفظ البضع من اسماء العدد اوجعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضى البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها مابين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلاتقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود هذا كلامه (**قوله** اوامتزاجيا كخمسة عشر) جعله الرضى من العطف لانه فى الاصل بالعطف والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنيا مكان امتزاجيا (**قوله** تقول واحد واثنان) وسمى الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والراجح هو الثانى واليه اشار الرضى حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون (**قوله** اثنتان وثنتان) التاء فى اثنتان للتأنيث كما فى ابنتان واللام ياء محذوف وفى ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه فى بنتان بدل من اللام التى هى الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير (**قوله** احد عشر) الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجمع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلب الواو المكسورة فى الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا فى التنيف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التنيف الا قليلا (**قوله** ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب الى آخره) وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ماذكرها وهو أنه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف فى قوله ثم بالعطف على ماتقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل اوالعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما فى الحواشى الهندية اما على ماذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلايتم هذه النكتة (**قوله** فتقول مائة وواحد وواحدة)قوله اوواحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسبة له واحد ومائة يمنعه قوله فما بعد ويجوز أن يعكس العطف فى الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت

مافى قوله ويجوز أن يعكس العطف فى الكل على طبق ما فى الحواشى الهندية لانه يوهم
ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق طعوم السياق
المعدود فى سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامهـا فلزمها التـاء
عوضا عنها كما فى عزة وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة
بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع (قوله
كما فى معدى كرب) مثال للتثاقل بالتركيب لا لجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان فى معدى
كرب واجب صرح به الرضى (قوله قال الشارح الرضى) نبـه بذلك على ان ما
يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر
غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فحوى ما فى الشرح المنسوب الى المصنف (قوله
ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع فى بيان حال مميزاتها) يوهم ذلك ان الباب
معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر أنه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز
راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال
اسماء العدد والمرجع فى تلك المعرفة الفطنة الصافيـة (قوله مخفوض اى مجرور)
باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من فى الاكثر
اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلته
ومن ثلثـة اوسبعة الى عشرة او مادون العشرة وما فيهم امرأة كذا فى القاموس او اسم
جنس كالتمر او العسـل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى
بهـا وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة
ليطـابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسـير يؤتى بالجمع المؤنث السـالم كقوله
﴿ثلث عوارت لكم﴾ وقد جاء قوله تعالى ﴿سبع سنبلات﴾ مع وجود سنابل (قوله
احدها فى صورة جمع المذكر السـالم) انما قال فى صورة جمع المذكر السـالم ولم يقل
فى صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف فى مئين قال الاخفش هو فعلين كفلسين فهو
عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا (قوله ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السـالم) قد نبه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسها
مئـات اومئين غير مستقيم والقياس مئات لا غير (قوله فلانه لما صار منصوبا صـار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضـلة قليلا) الظـاهر قليـلة وتلخيص هذا الوجه ان
الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محـالة فصاعدا فلو جمع الفضـلة صارت فى الكلام كثيرة
فافرد لتقليلهـا (قوله لان استعمال جمع مائة مع مميزهـا فى الاعداد مرفوض
فلا يقال ثلثمائـات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل) هذا الوجه انما تم لو لم يجز مئات رجل

من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات رجل قال الرضى وان لم يكن مآت مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مآت رجل (قوله مخفوض مفرد) قد يجمع نحو مأة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا) تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضى الا انه ذكر الرضى سابقا مايوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مأة وجب حذف تائها سواء كان مميز المأة مذكرا اومؤنثا نحو ثلثمأة رجل اوامرأة واذا اضيفت الى آلاف وجب اثبات التاء سواء كان مميزا الآلاف مذكرا اومؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان مميزها المأة والآلاف لا ما اضيف اليه المأة والآلاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان المأة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا (قوله فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ) جعل الرضى الاقيس الاكثر (قوله هب ان مميز الواحد مغن عنه) فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادته التأكيد كما فى اله واحد والهين اثنين (قوله لم لايجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل) وقد جاء فى الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال فاعرفه (قوله لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاحاد الى آخره) الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد فى سائر الآحاد فى الدلالة على المتعدد ينبغى ان يعتبر فى الاثنين ايضا فافهم (قوله وتقول) فى الحواشى الهندية وتقول انت وقد صرح بذكر انت اشاره الى ان تقول صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع الضمير المستكن الى العرب اى تقول العرب ويرجح مااختاره قوله وان شئت قلت حادى احد عشر فتعرب الاول (قوله وتقول فى المفرد باعتبار حاله) اى مرتبة لايخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلايحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة والاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثانى الى غير ذلك (قوله اذ فوقه مركبات لايتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) ينتقض بحادى عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر لك وجهه (قوله حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتأنيث) وكذا فى عدم الحاجة الى التميز (قوله ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين) الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ماقام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق

هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ماهو اقل بمرتبة واقتصر على ماجاء الفعل فيه اذ مايؤدى معنى فعليا لابد أن يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا ما فى لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجىء مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثانى فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لامعنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد فى مرتبة خاصة من ذلك العدد (قوله ثالث اثنين بالاضافة) اوالتنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان والثانى اكثر كذا فى الرضى (قوله الى عدد يساوى عدده) اى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثانى لامثل ذلك العدد (قوله والايلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) يجوز ارادة المبدا والمنتهى من عاشر العشرة لانهما فى المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فينبغى ان يقول والايلزم جواز ارادة الواحد الثانى والثالث مثلا (قوله فيعرب الجزء الاول) ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس آخره حرف علة اوفيما آخره حرف علة فى حال النصب فانه فى البناء ساكن الآخر وفى الاعراب ساكن الآخر ايضا الا فى حال النصب (قوله المؤنث مافيه الى آخره) يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذى وتا والتى وانت تدخل فى تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر مسافة بيان الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ (قوله وعلامته اى علامة التأنيث التاء) وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تأتى لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضى فى هذا المقام (قوله اوممدودة كصحراء) لايخفى ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف فى انها منقلبة عن الالف المقصورة اواصلية ففى قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور فاعرفه وفى قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامته الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هى التاء والهاء مغيرة لها (قوله ذكر من جنس الحيوان) احترز بقوله من جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها بحقيقى (قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل) يعنى يتبادر

(قيد)

قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد أن يقال المتبادر من الفعل ايضا التصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة ﴿ قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس ﴾ الظاهر أن وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيدا لكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار علم الذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقى ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأثير لتأنيث علم المذكر الا فى منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا تم استدلال ابى حنيفة رحمه الله تعالى بالقرآن على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل فى حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربته هى ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما فى تعريف القسم الثانى من المبتدأ فانه يشمل نحو أقائم انتم ﴿ قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه ﴾ يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى ﴿ آمنت به بنو اسرائيل ﴾ وكذا المجموعات بالواو والنون التى حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وثبون وسنون كذا حققه الرضى ﴿ قوله غير المؤنث الحقيقى ﴾ يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقى بمؤنث غير الحقيقى لا بغير المؤنث الحقيقى ﴿ قوله فى كونه جمع المذكر غير السالم ﴾ الظاهر غير العاقل فتأمل ﴿ قوله اى آخر مفرده بتقدير المضاف ﴾ لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال ﴿ قوله قولنا مع لواحقه ﴾ فح يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون ﴿ قوله والا لا يصدق التعريف الا على مسلم ﴾ فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد ﴿ قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات ﴾ لعله اراد أن المراد الظاهر من هذه العبارة ما فى آخره الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه ﴿ قوله لانه على تقدير تسليمه ﴾ هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل عن مجرد الحاق الالف او الياء ﴿ قوله اى مع مفرده ﴾ هذا يؤيد تقدير المفرد فى التعريف ﴿ قوله تحت جنس الموضوع له ﴾ يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس

الموضوع له الاسدين بل تحت الجنس المراد بالاسد وكذا الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد أن يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة اوحكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ماذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه ﴿ قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه ﴾ هذا كلام الهندى وتبعه الشارح وليس الامر بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر فى تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل اكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة فى اللفظ كما ذكره الهندى ﴿ قوله وهو ما فى آخره الف مفردة آه ﴾ واحترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زائدة فى الوقف فانه لا يصير زائدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف ﴿ قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ﴾ يعنى اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله من القصر ككنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس ﴿ قوله اوحكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى ﴾ الالف فى الاسماء العريقة البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول الاصل ما هو فى اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضى فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغى ان يقول ولم يمل واميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرط فى قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء ﴿ قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل ﴾ لابد من قيد آخر وهو أن لا يكون لامالته سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت ﴿ قوله كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة اوللمتنسك من قرأ اذا تنسك ﴾ هذا سهو فى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارى والمقرئ جمعه قراؤن وقرارئ كمصابيح ﴿ قوله لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب الى آخره ﴾ كتب فى الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما فى آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف اولا فالتى يسبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء وزائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والقياس فى البواقى ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة

(المفتاح)

المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن جار مجرى الاصلى وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب يوافق ما فى المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا فى الصحاح ﴿ قوله غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قديقلب المبدلة من اصل ياء ﴾ وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائى فلا ينفع فى بيان قاعدة هذاالقلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة ﴿ قوله ان لايحذف عن آخر المثنى ﴾ اى آخر مفرد المثنى فلا ينافى قوله وتاء التأنيث لا يقع فى حشوه فالاولى ان يقول ان لايحذف عن المثنى ﴿ قوله المجموع مادل اى اسم دل ﴾ لايخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل كسلمى مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة اوحكما وعدّا لشدةالامتزاج كلمة واحدة ﴿ قوله على جملة آحاد ﴾ قيدالآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الآحاد جملة اومتفرقة طائفة طائفة اواثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل فى قوله مادل على آحاد نحو رجل رجلين هذا ولواجرى الآحاد مجراه فى تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية ﴿ قوله بحروف مفرده اى بحروف هى مادة المفرد الى آخره ﴾ ومادة له ايضا فالقصد اوالدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل فى الدلالة كمالايخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كمافى رجال ومن حروف مفرده المقدر كمافى نسوة فانه يقدرله مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على فعال واما فى الحواشى الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال اواعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذ مامن جمع الا وقد يقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع فى تحقيق المفرد وتقديره ثم لايخفى ان المراد بالمفرد هنا ماليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به دورى ﴿ قوله فقوله مادل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس الى آخره ﴾ المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله مادل اسماء الاجناس ﴿ قوله كرهط ونفر ﴾ قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس اوما دون العشرة كذا فى القاموس ﴿ قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحدها التاء ﴾ خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لاواحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كماسنذكره ولا يخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فانه اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا وذلك ان

تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلى ايضا اختلافى وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولايذهب عليك انه لابد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه ﴿ قوله كجامل ﴾ هو جمع جمل ﴿ وباقر ﴾ اسم جمع بقر على ما فى القاموس فكأنه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم فى الموضعين على المذهبين ﴿ قوله فالجمع الصحيح المذكر ﴾ الاظهر أن قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح ﴿ قوله اى آخر مفرده ﴾ فيه أنه يصدق على رجلين ومسلمات ﴿ قوله ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض ﴾ فان قلت كيف يصدق فى شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع ﴿ قوله وان كان آخره اى آخر الاسم الذى الى آخره ﴾ جعل ضمير كان لآخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف الضمير الراجع الى الآخر يدل عليه قوله اى الف مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون المصطفون فتأمل ﴿ قوله وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته ﴾ جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار ضمير فى قوله فمذكر علم يعقل لانه فى تأويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس راجعا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف فى شرحه شرط التذكير مع انه يستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون الكلام فى المذكر واما التنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضى هذان عذران باردان لايبرد قلبا محروقا بنار الاشتباه قال الهندى مناط فائدة الشرط انما هى وصفا للمذكر دون نفسه كأنه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج فى جمع المذكر السالم لضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا

﴿ يستغنى ﴾

يستغنى بكون الكلام فى جمع المذكر عن اشتراط التذكير (قوله فمذكر اى فكونه مذكرا) اشار به الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لايجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لايخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء مااعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء فى خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس فى العبارة مايجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لايجوز فى السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط والجزاء خبرا لقوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضى نفسه بانه تعسف وكأن وجه التعسف مع مافيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضى بمنعه فى بحث خبر المبتدأ. وما اشار اليه من الجواب هو أن مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ماردّ به الرضى من انه ليس فى العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقى انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة وكأنه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقى انه هل يسمع منع الهندى لما ادّعاه الرضى من غير سند موثوق به (قوله يعقل من حيث مسماه) اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله (قوله نحو اعوج علما للفرس) فى القاموس اعوج بلا لام فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم انه صار الى بنى هلال اوصار اليهم من بنى آكل لمرار وفرس لغنى بن الاعصر هذا كلامه (قوله واراد بالمذكر مايكون مجردا عن التاء ملفوظة اومقدرة) اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولايخفى ان الجواب ضعيف (قوله صفه من الصفات غير علم) لافائدة فى قوله غير علم (قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل) جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندى ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر وقد عرفت مافيه ولايخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون مااريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه

لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدرك قوله ولايكون بتاء تأنيث (**قوله** اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة) اشار الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لايستوى فيها المذكر والمؤنث فى الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فى ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ اولاشتراك بينهما كالعير والاتان والناقة والجمل والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاولى حينئذ أن يبين عدم جمع احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء فى عدم استواء المذكر والمؤنث فى الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر (**قوله** للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة) يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضى وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع (**قوله** الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه) اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف قال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان الضمير ان لايكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لايكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولامستويا فيه المذكر والمؤنث لكان شيئا واجاب الهندى بان ضمير أن لايكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ماذكره من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ماجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى (**قوله** الشرط الخامس ان لايكون الاسم المذكور ملتبسا بتاء التأنيث) يعنى عند اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث (**قوله** ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة) اى يجب حذف نونه بالاضافة اماحذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما فى قوله الحافظوا عورة العشيرة قيل لام سا كنة اختيارا كما جاء فى الشواذ ﴿انكم لذائقوا العذاب﴾ بنصب العذاب فليس بواجب (**قوله** وقد شذ نحو سنين) من وجهين احدها انه قد لايحذف نونه بالاضافة نحو دعانى من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لايتجه ان حق بيان الشذوذ أن يقدم على بيان حذف النون لانه لاتعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولاتعلق له بحذف النون (**قوله** فان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون) لاوجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد أنه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان مايكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون (**قوله** فان لايكون مجردا عن تاء التأنيث) الملفوظة والاخصر فان يكون بالهاء (**قوله** تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه

كما هو المتبادر ﴾ فيه ان التغير فى التعريف غير محمول على ماهو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتبارى خارج عن المتبادر الا ان يقال لاخروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتبارى دون التغير باعتبار الامر اللاحق فروعى التبادر فى الاول دون الثانى بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لاينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق يمكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد أن كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد أن كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى تعريفه والاوجه ان يقال المراد التغير بتغير الحاق الواو والياء والنون او الالف والتاء ثم نقول لاحاجة الى التكلف فى اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغير مفرده بتغير آخره لابتغير صيغة لان مايطرأ الآخر لايغير الصيغة فقوله ماتغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير آخره ﴿ **قوله** جمع القلة افعل الى آخره ﴾ قال الرضى هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ماعدا الستة للكثرة اذا لم تحصر فيه والا فهو مشترك كاجادل ومصانع ﴿ **قوله** اسم الحدث ﴾ اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب اوتضمنا كالجلسة والجلسة ﴿ **قوله** يعنى بالحدث معنى قائما بغيره ﴾ ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى *سياهى* ليس حدثا بل بمعنى * سياه بودن * فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال ﴿ **قوله** والمراد بجريانه على الفعل ﴾ اى جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اى مبتدأ او ذا حال او موصولا اومتبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور فى محله فلاغرابة فى التعريف ﴿ **قوله** وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا ﴾ ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجرى فى الاولين ايضا اذلا ضنة فى المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ﴿ ويل للمطففين ﴾ فتأمل ﴿ **قوله** سماع ﴾ اى سماعى لم يرد أن ياء النسبة محذوفة اذلم يثبت حذفها بل اراد أنه بمعنى السماعى بتجوز اوحذف مضاف اى ذوسماع ﴿ **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا ﴾ يعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضى ﴿ **قوله** ولايتقدم معموله عليه ﴾ هذا كلام النحاة وخالفهم الرضى فى الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها ﴿ **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين ﴾

اعترض عليه الرضى بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه والاظهر الاخصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) وهو اقوى المصادر فى العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر (قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا) اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ماسيأتى قال الرضى المشهور خلاف النحاة فى المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا (قوله اى فيجوز فيه وجهان) ذهب الى كل وجه نحوى فذهب الى الثانى سيبويه والى الاول السيرا فى لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لالتأويله بان مع الفعل فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه على ماصرح به الرضى (قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية) قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه (قوله وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى مالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه) يعنى هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ماعرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول (قوله من فعل اى حدث) اما ان يريد بالحدث ماسبق فى تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثانا والثانى يوافق تفسير الرضى للفعل وحينئذ التجوز فى قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر أن الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازى الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة فى رجوع الضمير الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقى الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمنى والالتزامى (قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام الخ) نبه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ولك ان تجعل للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمين (قوله اى لذات

(ماقام)

ماقام بهاالفعل ﴾ هذا يكفي ويغني عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحته المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب و ينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل و قيامه به اذ اسم الفاعل للجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا ومقترب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لاتقوم باحد المنتسبين معينا دون الا خر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضارب به و كذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لايقوم باحد المنتسبين معينا دون الآ خر فلا معنى له اذ الحدث لابد أن يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لاعلى التعيين نعم لايتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لاعلى التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندى من أن القيام فى هذه الاحداث امر اعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام القربين بالفاعل فتأمل ﴿ قوله قال المصنف فى شرحه ﴾ اى المص او التعريف ﴿ قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له آه ﴾ فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الاان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل ان طائل للزيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به ﴿ قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث الى آخره ﴾ يرد عليه مع ماأورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندى فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا ﴿ قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ﴾ فيه امر ان احدهما انه جعل المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لايقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للامر الثانى فتكلف فى تطبيقه

على ماذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما سترى ﴿ قوله على زنة فاعل ﴾ قال المصنف
وبه سمى لكثرة الثلاثى فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم
له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد
على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام
به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد أنهم سموا اخوات
اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم
المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على زنة الفاعل هو القياس
وقد يأتى على وزن المفعول كقوله تعالى ﴿ وكان وعدا مأتيا ﴾ وقال الرضى والاولى
ان المأتى فى الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله فى الآية الاخرى
﴿ وكان وعده مفعولا ﴾ ونحو نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا
لوعده فجعل اهل الوعد فى كونها مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه
فاسند المأتى الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع فى النحو
استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية
﴿ قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال ﴾ قال الرضى وظاهر كلام النحاة انه يشترط
معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفى والاستفهام والاولى انه
لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله
اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة
اوما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة اوما ﴿ قوله فان دخلت اللام الموصولة ﴾ قيد
اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
من شرائط العمل صرح به الرضى ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى
من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل
فى الصاحب وقد دل ماسبق على انه لا يكفى الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام
لانه يكفى الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف
ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع
افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال
لزيد ضربت كذا فى الرضى ﴿ قوله كضراب وضروب ومضراب ﴾ هذه الاوزان
الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه

لاغير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لايشترط فى عملها زمان الحال والاستقبال بل هى كالصفة المشبهة (قوله ومافيه من معنى المبالغة ناب مناب مافات من المشابهة اللفظية) فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية (قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الى آخره) لايكفى ماذكره لوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضى اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد (قوله مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية) يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولابد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لايحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ اللام الموصولة لايفيد فى اسم الفاعل تعريفا ولايحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضى حيث قال يعنى بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه (قوله اسم المفعول) فى تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وماوقع عليه الحدث مفعول به واما على ماذكره المصنف فى اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التى هى الاكثر فى باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكأنه الذى جرّاه على ماقال (قوله لمن وقع عليه) يشكل بخروج مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب بمنزلة المفعول (قوله فى العمل اى عمل النصب) قال الرضى عمل الرفع لايتوقف على اشتراط (قوله اى اشتراط عمله باحد الزمانين) قال الرضى ليس هذا فى كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابى علىّ ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره فى العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره فى العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا (قوله مااشتق من فعل لازم) كان الظاهر أن يشتق من الفعل المتعدى الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدى غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا (قوله على معنى الثبوت) اى المقابل للحدوث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضى (قوله فيخرج عنه نحو ضامر الى آخره) ولاينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل (قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اولصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل) ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة

من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل وانه يجئ على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لايجعل صيغة المبالغة اسم فاعل (قوله اى كائنة على قدره) يرد عليه انه فى الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثى المزيد فيه والرباعى على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لايكون مجيئها من غير الثلاثى قياسا بل يكون مقصورا على ماسمع (قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان) لايخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لاتنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها (قوله وعلى كل من التقديرين معمولها امامضاف اوملتبس باللام) اوهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة فى زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقى وينبغى ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلاضمير فيها وينبغى ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلاواسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة فى المجرد عن الاضافة فلايخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع فى القبيح (قوله والمعمول فى كل واحد منها مرفوع) قال الرضى لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى فى مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها (قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه) وفيه ان صورته الخطية لاتصلح الا الوجهين فانه لابد فى صورة النصب من اثبات الالف كذا فى حواشى كتاب الشارح وهذا انما يتجه لوكان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ماتحتمله صورة الخط امالوكان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا (قوله اثنان منها ممتنعان) اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة واختلف فى حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما فى قولنا الضارب زيد (قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف) هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغى ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه (قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة) فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لافائدة فيه الا الربط كما فى حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن

من زيد ضرب ابيه وزيد ضرب ابنه فى داره لان ضمير ماسوى ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب (قوله ومالاضميرفيه) فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان فى الاشتمال على التعريف العهدى النائب عن الضمير فى الربط الا ان يقال لم يكن الربط فى نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغى ان يتفاوت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجه (قوله لان معمولها حينئذ فاعل لها فلوكان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل) فيه بحث لانه يجوز أن يكون المعمول بدلا فينبغى ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل (قوله ففيها ضمير الموصوف) القياس يقتضى فيه تفصيلا وهو أنه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لايكون فيها ضمير وان كان الاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذى هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشىء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير فى الصفة وجعله كالمفعول الذى هو فى الغالب اجنبى فيلزم حين الجر اعتبار الضمير فى الصفة كحين النصب فيقال فى تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر (قوله فتؤنث انت الصفة) جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعى اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة (قوله مثل الصفة) فيما ذكر من رفع المعمول و نصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضى (قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب) وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التى اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا فى الرضى (قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه) صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشىء ما قام به الشىء لا ما وقع عليه الشىء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصفت بها اولا والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا (قوله فى اصل ذلك الفعل) يعنى ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا فى المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما فى زيدا فقه من الحمار (قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء

الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف) لاحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان اومكان اوآلة موصوف بل لزمان اومكان اوآلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لايكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولوحمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم (قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته) قدر تميزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيفته لانه الجادة (قوله وفعلى للمؤنث) لاوجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين وجمعين ايضا (قوله فيدخل فيه خير وشرّ لكونهما فى الاصل اخير واشرّ) لايكفى مجرد ذاك لدخول خير وشرّ مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرّ بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قديكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجميع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن (قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى) قيد الثلاثى بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشائين بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذ ان وقيده الرضى لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم و بئس وكونه غير لازم للنفى لعدمه من ماليس بكلمة اى ماتكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصول بزيادة فى الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفى حدثه عن شىء لانه حينئذ يخالف فعله فى ان فعله للنفى وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لايمكن الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر (قوله ليس بلون ولا عيب) ينبغى ان يقول ولاحلية لانه لايشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجىء من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال البصريون ماجاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام فى وصف الكوثر «ماؤه ابيض من اللبن» (قوله وعور)

فى القاموس العور كالفرس ذهاب حس احدى العينين (قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد) اللام للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى المجرد بل اخص منه (قوله ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة) قدتكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندى هبنقة من غير ابن وقال فى القاموس الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال فى العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع فى ستورها وذوالودعات هبنقة يزيد ابن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد أنه احد بنى قيس بن نعمامة يضرب به المثل فى الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقدشنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا للهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه (قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه) اذا لم يجعل معد ولا كما فى اخر اواسما كما فى الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول (قوله واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى) وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع مالا يجوز اجتماعهما (قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه) ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى خبر غالب ومع غيره قليل (قوله ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه) اى اكبر كل شئ اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافر للتنوين وينتقض بالتعويض فى جوازر فعا وجرا عند من جعله تنوين العوض على انه لامانع من البناء على الضم كما فى قبل واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ماهو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيدا كبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد عن

الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ﴾ لا حاجة فى الاخراج الي حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان اومكان اوآلة موصوف بل لزمان اومكان اوآلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم ﴿قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته﴾ قدر تمييزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجادة ﴿قوله وفعلى للمؤنث﴾ لاوجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين وجمعين ايضا ﴿قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر ﴾ لايكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قديكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجميع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن ﴿قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى﴾ قيد الثلاثى بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشائين بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذ ان وقيده الرضى لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود آخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفى لعدمه من ماليس بكلمة اى ماتكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصول بزيادة فى الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفى حدثه عن شئ لانه حينئذ يخالف فعله فى ان فعله للنفى وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لايمكن الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر ﴿قوله ليس بلون ولا عيب﴾ ينبغى ان يقول ولا حلية لانه لايشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجئ من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال البصريون ماجاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام فى وصف الكوثر ﴿ماؤه ابيض من اللبن﴾ ﴿قوله وعور﴾

فى القاموس العور كالفرس ذهاب حس احدى العينين (قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد) اللام للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولاعيب فلا يرد أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى المجرد بل اخص منه (قوله ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة) قدتكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندى هبنقة من غير ابن وقال فى القاموس الهبنق كملس الاحمق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال فى العين الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع فى ستورها وذوالودعات هبنقة يزيد ابن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد أنه احد بنى قيس بن نعمامة يضرب به المثل فى الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقدشنع الشارح قدس سره تشنيعاشنيعاللهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولايرضى بمثله عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه (قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه) اذا لم يجعل معد ولا كما فى اخر اواسما كما فى الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول (قوله واما قوله ولست بالاكثرمنهم حصى) وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع مالايجوز اجتماعهما (قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه) ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى خبرغالب ومع غيره قليل (قوله ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه) اى اكبر كل شىء اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافر للتنوين وينتقض بالتعويض فى جوازر فعا وجر اعندمن جعله تنوين العوض على انه لامانع من البناء على الضم كافى قبل واعلم انه ربما يجىء بعد اسم التفضيل ماهو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو اوتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيدا كبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعروزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل مخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد عن

الشعر ويجوز استعمال التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجمله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى ﴿ وهو اهون عليه ﴾ اذليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من (قوله احدها وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة) استشكل حمل القصد على المعنى الذى هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدها محذوف المضاف اى قصد احدها وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدها حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو أن يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدها زيادة موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف (قوله باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم) الاولى فى ضمن ماعدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان (قوله لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره) لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة (قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده) يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه (قوله ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه) زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا الخ اقول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر (قوله ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء) وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا غايته ان العمل فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية (قوله وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط) اطلق المضمر والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هى منه وماذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر أنه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر اثر العمل فى لفظه والا لجاز عمله فى سائر المبنيات (قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا) ما

(ماقدمناه)

ما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغى ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر فى تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان اومضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لايعمل فى ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشئ الخ فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لاينصب المفعول به ولم يقل لايعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد (قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الى آخره) ماذكره من الدليل لايخص بنفى عمل الرفع بالفاعلية بل يجرى فى نفى عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الى آخره الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام (قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ) الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشئ اووصفا سببيا لشئ ولامعنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلاضعف يعنى لايشترط اصل عمله حتى لايعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه (قوله وهو فى المعنى صفة لمسبب) قال الرضى الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسببا وقال الهندى اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ماجعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لايلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع بل يكفى ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله اوسقيما (قوله قوله مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره) على ماحمل قول المصنف يخرج عنه نحو مارأيت زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه امس فينبغى ان يطلق المسبب ولايفسر غيره فى قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييده السابق بالاول (قوله مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الى آخره) اعترض الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لايتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال جلست فى البلد فى الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع منفصل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه (قوله والمساواة يأباه مقام المدح) هذا

البيان يخص مثالا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لايخص بمقام المدح فربمايكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة اوعلى وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثانى لعدم اطراده فى تركيب ليس فى مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجرى فى الجميع وان لايجرى بعض ماذكره الشارح ولايتوقف عليه اصل البيان فتأمل (قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تساط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا) لايخفى انه لايتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذلايبقى وجه لذكرها (قوله فان قلت لوكان زوال الزيادة التفضيلية الخ) فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفى بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفى الى الزيادة اوبوجه آخر قلت نعم لكن تأول عبارة الشارح بجعل الباء فى قوله بالنفى بمعنى مع لاللسببية حتى يعم التوجيهين السابقين (قوله بين احسن ومعموله باجنبي) لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبى لان الفصل بين العامل والمعمول لايمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضى (قوله ولو تقدم قوله ومنه فى عين زيد على الكحل) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف من انه فليقدم منه على الكحل حتى لايلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو أنه لوقدم لزم عود الضمير الى مالم يذكر لانه رده الهندى بانه لافساد فى رجع الضمير الى مالم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما فى هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعف عمله عليه ويمكن ان يجعل ماذكره المصنف راجعا الى ماذكره يعنى يلزم رجع الضمير الى مالم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لماذكره المصنف فانظر اطراف الكلام لئلا تكون بالتقصير الملام على فوات المرام (قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة) هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو مما يقضى منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا فى اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلاتوجيه لدفعه بانه لوقدم لم يبق التركيب على ماهو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلايلتفت اليه واجيب بانه فى النفى يضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لايعمل مع

الاضطرار ايضا (قوله ولو رفع لفظ العين الى آخره) لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لامانع عنه قياسا (قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ماكان عليه قبل هذا التعبير لا ان اصله من كحل عين زيد) رد على تقدير ذكره الرضى وتبعه الهندى متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لاتفضيل الكحل على العين ووجه الرد أن عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وحينئذ يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلايوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه فى عين زيد حذف مجرور من وجاز العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى مالانظير له فى كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلة فى وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفى كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون فى الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لايفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل

(قوله وتقديره مارأيت عينا مماثلة بعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد) اشار بهذا الكلام الى تزييف ماذكره الرضى بوجهين وماذكره هو أن قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتبارا على وضوح المعنى ولايجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لامانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لا فى الفضل فى حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبنى على انه لوكان عين مثل عين زيد فى الفضل على جميع ماعداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفى مبرهنا فيكون ابلغ * واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخصرين فرقا بان لايتعين فى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز أن يقال مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل

منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه ومايتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت الى آخره انك ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لافصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال احسن متفقتان نظرا الى تقدير الكلام ﴿ قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار ﴾ وماذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره ﴿ قوله اسم جماعة الركبان ﴾ يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ماسيأتي من جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع لايجب تأنيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع ﴿ قوله وساريا من السرى ﴾ واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اى اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ماقيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه ﴿ قوله فقوله ارى اما من رؤية البصر اومن رؤية القلب ﴾ وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتبصر.واعلم ﴿ قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها ﴾ المراد بالسباع اما حقيقتها اوشرار الناس وقطاع الطريق ﴿ قوله والحال انى لا ارى ﴾ جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وماذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السابق ان يقول ومارأيت ليفيد أنه ما ارى ولايرى قط لانه لورأى مثله لم يتأت منه الحكم بانه لايرى قط فتأمل ﴿ قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة ﴾ اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم ﴿ قوله اى في نفس مادل يعني الكلمة ﴾ جمع بين مادل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو أنه باعتبار لفظ مادل دون معناه ﴿ قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان ﴾ هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث اوالنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل ﴿ قوله ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ﴾ اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما اوالى فاعل معين ولاشك انها على الثاني معنى حرفي لايفهم مالم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل

(يتعقل)

بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق متعقل اجمالا منفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف الفعل على المطابقى على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما (قوله ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث) لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما اخرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث (قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى) مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم (قوله وبقولنا وضعا ليخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة) يقال جميعا ليس دائرا بين الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذا جاءنى جميع الرجال (قوله الافعال المنسلخة عن الزمان) وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغيائية (قوله اولتقليل الفعل) فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لايتحقق الا فى الفعل قلت كأنه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفعل مدلول الفعل الا ان الظاهر حينئذ أن يقول شئ من ذلك لايتحقق الافيه بالضمير فتأمل (قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب) مع التأكيد صرح به التفتازانى فى شرح التلخيص (قوله لانها وضعت الى آخره) ولان الشئ مالم يخص الشئ لم يعمل فيه (قوله وانما خص لحوق تاء التأنيث) اى الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها الى آخره (قوله ولحوق نحو تاء فعلت) الاخصر أن يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلتا ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح (قوله اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة) ولانه صار عرفا فى تعريفات هذا الفن (قوله قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان) التقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى لايجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول ولتحقيقه علم آخر

ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال مادل على زمان متقدم على زمانك (قوله مبنى على الفتح) اشارالى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته (قوله باحد حروف نأيت فى اوائله) الظاهر فى اوله (قوله كوقوع الاسم مشتركا الى آخره) لايخفى ان الماضى ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض بمشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة احد حروف نأيت دائمى فلذا قيدمشابهته باحد حروف نأيت ولوجعل مشابهته باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة (قوله فالهمزة) لم يراع فى البيان ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهى الى الغائب (قوله مفردا مذكراكان اومؤنثا) فالتذكير للتغليب (قوله اى للمتكلم المفرد) يجب ترك المفرد لان المتكلم لايكون الاواحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير (قوله اواكثر) مذكراكان اومؤنثا اومختلطا (قوله غيبة اى حال كون المؤنث الى آخره) يمكن جعل غيبة مصدرا حينيا الا ان جعلها حالا انسب بنظائرها ولو قال المصنف والغائبة والغائبتين لكان اظهر واخصر (قوله ولماكان هذا الكلام فى قوة الى آخره) دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد أن عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد اونون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لايعرب غيره مطلقا وانه لايفيد أنه لايعرب اذا اتصل به نون التأكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مآل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد اونون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى مايعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقيدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لالحصر وقت اعرابه فى وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذالم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايرة فى وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل بهاحدى النونين (قوله واعرابه رفع) لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة اونون اقتضاها العامل لا بمعنى مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى مااوجب كون آخر

الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل ﴿ قوله فالصحيح منه ﴾ اى من المضارع المعرب وهو مالم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث ﴿ قوله وهو عند النحاة ﴾ احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يحمر بلا شبهة ﴿ قوله المجرد عن ضمير بارز ﴾ نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب ويضربك ﴿ قوله متصل به ﴾ نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل ولا شبهة انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير أن لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل ﴿ قوله للتثنية الى آخره ﴾ لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب ﴿ قوله والمؤنث ﴾ فيه ان الضمير البارز فى الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق فى هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع المؤنث ﴿ قوله والسكون فى حال الجزم ﴾ لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم ﴿ قوله مثل يضرب ﴾ مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا لاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب قائمة بما الحق به ﴿ قوله والمضارع المتصل به ﴾ لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقولنا يدعوان وتدعوان الى آخره بدل يضربان لكان واضحا ﴿ قوله اسقط الحرف المناسب ﴾ لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط ﴿ قوله والمضارع المعتل الآخر ﴾ المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص ﴿ قوله هذا التجرد ﴾ لم يقيدوا التجرد فى المضارع وقيدوه فى المبتدأ حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما فى قسم المسند اليه من المبتدأ واسناده الى شئ كما فى قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد فى المبتدأ دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن العامل وليس

بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع
﴿ قوله كما هو المتبادر من عبارته ﴾ المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له
التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينتصب بان وفى بيان المجزوم وينجزم بلم
الى آخره فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل
العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد
لانه اذا تحقق الناصب و الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لايدخل عليه
ناصب الفعل ولاجازمه ففى لم يضرب لايصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع
بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع
عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى فى هذا المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها
عن بعض لا بيان العامل ﴿ قوله وذلك مذهب الكوفيين ﴾ اى اكثرهم اذ الكسائى منهم
يجعل العامل حروف اتين ﴿ قوله كما فى زيد يضرب ﴾ لاتقول صحة الوقوع موقع
الاسم مشترك بينه وبين الماضى لانا نقول هو مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل
﴿ قوله ابدل الالف نونا ﴾ فيه انه لامناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب
فى الوقف الفا وكذا التنوين ﴿ قوله وقال الخليل اصله لا ان ﴾ يرده ان لا ان يضرب
فى تقدير لاضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة
التى حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفى لا لتأكيد الفعل
المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة
تكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفى بتأكيد النفى ﴿ قوله بعد حتى
نحو سرت الى آخره ﴾ ماذكره الشارح فى تفصيل الحروف التى يقدر بعدها ان شروع
فى الشئ قبل اوانه فان المصنف سيفصلها فمحل ماذكره مقام تفصيل المصنف
﴿ قوله اذا لم يكن بمعنى الظن ﴾ هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور أنه
لايستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل مايدل
على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك ﴿ قوله هى
المخففة ﴾ صيغة الفصل ههنا للحصر اى هى المخففة لاغير وبه صار مقابلا لقوله والتى
تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اى المخففة المأخوذة من المثقلة ﴿ قوله فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه ﴾ فكذا الداخل على الماضى ولا يبعد أن يقال هى الناصبة الغيت
لخروجها عن مقتضى وضعها وهى اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله
وليست هذه تأكيد للحصر ﴿ قوله على غلبة الوقوع ﴾ اى كون جانب الوقوع
غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر ﴿ قوله لامؤبدا ﴾

﴿ مطلقا ﴾

مطلقا كما قيل ولا مؤبدا فى الدنيا كما قيل هو الحق (قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال) فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز أن يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان يعمل فى الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل (قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء) وخص بيان هذا الحكم فى كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكأنهم لم يجدوا وقوعهما بعد غيرهما من حروف العطف لا انهم وجدوها ولم يجدوها ذا وجهين فتدبر (قوله فالوجهان جائزان) جعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر أهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ماسبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال (قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم) الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر (قوله بمعنى كى للسببية) لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او معنى كى قلت كأنه اراد أنه لا يشترط فى حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء منه (قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا) لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى (قوله كما تقول كنت سرت امس) ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضى قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك فى كلام المصنف تحكم (قوله كأنك كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة الى آخره) جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر أن المراد زمان الحال المحكى من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال (قوله لانها علم الاستقبال) فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ماقبله وهو لا ينافى الحال الا ان يقال ينافى افادة الحال فلا يصح ذكره فى مقام افادته (قوله كما توهم بعضهم) وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها (قوله ليحصل الاتصال المعنوى) فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة (قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن) يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المصنف به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق (قوله امتنع نظرا الى الامر الاول)

فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقدير كان سيرى واقعا وان يكون فى تقدير كان سيرى متيقنا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التأويل (قوله فقوله ايهم عطف بتقدير جاز) لايخفى بعده فى نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله أسرت حتى تدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف شئ على شئ وسبقه قيد يشارك المعطوف المعطوف عليه فى ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة (قوله فبقى الناقصة بلا خبر) لايخفى ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره (قوله اى ما كان صفة الله تعذيبهم) الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتأمل (قوله والفاء التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان الى آخره) جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير أن والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين (قوله احدهما السببية) اى قصد السببية وقد نبه الشارح عليه (قوله من النفى المستدعى جوابا) وصف النفى بما يكشف عن كونه فى معنى الانشاء قد سبق منه موافقا لما اشتهر أن النصب بالفاء يوجب تقدير أن ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا مبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولايخفى ان مادل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية فى زرنى فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال حينئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما فى تسمع بالمعيدى خير من ان تراه (قوله فالحق بالحجاز فاستريحا) جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه للعطف بتأويل ماقبله بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحاقى بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو أن يجعل سأترك والحق فى معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا (قوله والواو التى ينتصب الى آخره) اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقد احسن (قوله اى بشرط ان يكون بمعنى الى آخره) لايخفى انه بعيد والاولى ان يراد أنه ينتصب بعدها بتقدير أن بشرط ان يكون فى التركيب معنى الى ان فتقدر أن ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان (قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا) قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان تضرب زيدا فتشتم فانه حينئذ لا يقدر أن لجواز عطفه

على مدخول ان و نصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير أن فالاولى ان لايقيد الاسم بالصريح و يمنع كون المعطوف عليه فى اعجبنى ان تضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف (قوله ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين) ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقدير أن على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعد اولا المخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل (قوله ومع العاطفة) اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر أن بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل (قوله ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولام المستعملة فى النهى) اضاف اللام لانها نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور أن يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بجعل قوله فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ (قوله احترازعما استعمل فى معنى النفى) وعما يستعمل فى شئ نحو لا اقسم (قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا) اى تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لاتضرب وتقتل (قوله وكلم المجازاة) اى بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة (قوله والمجزوم بها فعلان) اى قد يكون كذلك كما ستعرف (قوله واى) وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ اوبدونه (قوله مع كيفما واذا فشاذ) فى كيفما شذوذان اذكونها من كلم المجازاة كالجزم بها شاذ (قوله ويختص اى لما بالاستغراق) ولايبعد أن يستفاد ذلك من تأكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما (قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله) فيه بحث لان ان فى ان لم اضرب ليس عاملا فى اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب (قوله ولا النهى) لا يصح اضافة العلم وكأنه نكرها او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية (قوله لسببية الفعل) لايخفى ان السببية بمعنى كون الشئ سببا لا بمعنى جعله سببا فاللائق ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثانى فكأن المصنف اراد بجعله سببا جعله سببا فى نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فمآله ان المراد لافادة سببية الاول وكأن الشارح ايضا اراد فى هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح (قوله من حيث انه يبتنى على الاول الى

آخره ﴾ اى قد ينتفى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر أن المراد أنه يسمى الفعلان مع ماتعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء هو الجملة الثانية فافهم ﴿ قوله لتحقق تأثير حرف الشرط الى آخره ﴾ اى تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لابان لقرب لم وسبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع ﴿ قوله وان كان مضارعا مثبتا ﴾ ينبغى ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ماسيجئ ﴿ قوله اوبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى ﴾ لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كامر ﴿ قوله اواستفهام ﴾ نحو ان لم يضربك زيد فاضربه اومضارع منفى بما نحو ان لم يضربك فما تضربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفى بما يكون للحال من غير انقلاب ﴿ قوله موضع الفاء ﴾ نبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر ﴿ قوله لاختصاصها بها ﴾ اى بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ماتضمنه اسمية الجملة فتدبر ﴿ قوله وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة ﴾ وعبارته مشعرة بانه جعل مقدرة فى قول المصنف وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا لا بما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان ﴿ قوله بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى آخره ﴾ لاحاجة فى تقدير أن الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او دعاء لنكتة فتدبر ﴿ قوله فانهم يطلقون امثلة الماضى الى آخره ﴾ اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة ﴿ قوله وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر الى آخره ﴾ الامر المعرف بالصيغة لايحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لايندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة للامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى ألسنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة

﴿ قوله ﴾

(قوله صيغة يطلب بها الى آخره) قوله يطلب بها اخرج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا فى النهى لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لايتم ولايخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل اسماء الافعال فى التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفاعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر أن صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل احتراز قدعرفت مافيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى ﴿فلتفرحوا﴾ وعن مثل صه وقدعرفت مافيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قدتم بدونه بل هو شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع (قوله وفى الصورة حكم المجزوم) اى فى حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم (قوله فى اسكان الصحيح) لاخفاء فى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واماسقوط النون فليس بحكم الآخر لان النون ليس آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الآخر (قوله فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة الى آخره) يعنى المصنف بعد كون آخره فى حكم المجزوم ان كان الى آخره ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لاحاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فى ما فى آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغى ان يقول اسكن آخره اوحذف (قوله والمراد بالرباعى ههنا) اى فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ماكان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لايختص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لايعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا يعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن (قوله دفعا للالتباس) يعنى ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقتل الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لايطالب احد بانه لم يفتح اولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل (قوله فيما سوى ساكن بعد ضمة)

ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل سوى امر من مضارع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة اوكلمة ماعبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة (قوله مثال لمايكون بعد حرف المضارعة ضمة) الصواب مثال لمايكون بعده ساكن بعد حرف المضارعة ضمة (قوله اوعلى حذف مضاف الى فاعل فعله الخ) لايخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد فى الكلام الاتقديرا وعلم مماذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة لم يتنبه له (قوله ولايبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشائعة (قوله اكتفاء بذكره فيما سبق) فى تعريف مفعول مالم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لايجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه (قوله ويضم الثالث) الى قوله خوف اللبس الاخصر أن يقال فان كان ماضيا كسر ماقبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء (قوله لئلا يلتبس بالدرج بالامر) فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفى واحده وقفا والاولى ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس (قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى) يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى فى ضرب بكسر ماقبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس فى باب علم بلاشبهة فالاولى ان يقول المصنف فان كان ماضيا كسر ماقبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء خوف اللبس (قوله اى مايكون عينه فقط معتلا) ويمكن ان يقال اراد مايعتل عينه وعين اللفيف لايعل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب (قوله وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كماذكر وتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا) هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى الماضى كماذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكر (قوله المتعدى وغير المتعدى) هذان قيدان لقسمى الفعل لاقسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا لايمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى ماشتق منه الفعل المتعدى. فالمتعدى المطلق مايتوقف فهمه على متعلق اويتوقف فهم مايشتق هو منه عليه

(وكانه)

وكأنه لذلك قال المتعدى من الفعل ﴿ قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل ﴾ قددل عباراته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع فى التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذى هو المفعول ﴿ قوله وهيئة الفاعل والمفعول ﴾ يريد به معنى الحال ﴿ قوله وهيئة الفاعل ﴾ قدحقق ان المفعول الذى يبين الحال هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان اللازم كالمتعدى له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول ﴿ قوله وغير المتعدى ﴾ يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج ﴿ قوله اوبالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته ﴾ هذان غير مشهورين فى باب التعدية وانما المشهور فى الكتب هو الثلثة الاخر وكأنهما تركا لانهما لا يعديان جوهر الحروف ولا يتصرفان فى معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان فى الكلمة معنى هو مستقل يطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته فى المشى فلم يتغير فيه معنى المشى بحيث يطلب مفعولا بل حدث فى الكلمة معنى المصاحبة المستقلة فى طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل فى التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتأمل ﴿ قوله ثانيهما غير الاول كاعطى ﴾ وهى سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجو أن اضبطها واعمل رسالة بها ينتفع الطالبون ﴿ قوله كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه ﴾ وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فلا يقال اعطيتنى واعطيتك ﴿ قوله والثانى والثالث من مفعوليها ﴾ من بيانية لاتبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها ﴿ قوله كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدها عندالاخر الى آخره ﴾ الاوجه لتخصيص بيان المصنف به بل هما مثلهما فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم اوعمرو قائم اوماعمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فتقول زيدا اعلمتنى قاعدا ﴿ قوله كانهم ارادوا بالشك الظن ﴾ هذا خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففى اللغة الشك خلاف اليقين على مافى القاموس ﴿ قوله لتساوى الطرفين ﴾ اى وقوع الخبر وعدم وقوعه ﴿ قوله لبيان ماهى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه ﴾ الا ظهر أن المراد لبيان ما هى اى تلك الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقينى هكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال

لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ماعليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهى اى الافعال عنه اى عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم (قوله فينصب الجزئين) على انهما مفعول لها الظاهر مفعولا لها وكأنه اراد أن كلا منهما مفعول لها (قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) اى هذا هو الشائع وخلافه قليل على مافصله الشارح اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت ضربى زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكأنه اراد أنه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ماينوب منابه (قوله لاتخلنا) فى الحاشية اى لاتخلنا جاز عين على غرائك الملك بنا اذقد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفى العباب اى لاتخلنا اذلاء على غرائك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ونحن لم نجده فى اللغة (قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة) هذا لايوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخرى كأن تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اى يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لايعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ماظننت اليوم اوما علمت اليوم (قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا او مفعولين لها) الظاهر الواو ثم لايظهر فائدة فى وصف الجزئين وكذا لافائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف (قوله فلهذا قيد جوازه المنبئ الى آخره) للاحتراز عن صورة التقديم فانه لايجوز فيه ابطال العمل (قوله بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت) فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى مافيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه تمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يسرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام (قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لاواجب والتعليق واجب) فيه بحث لانه لوكان الالغاء جائزا لكان فى قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ماتقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة وغاية مايمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولهذا قيده

(بالجواز)

بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب فتدبر (قوله رأى البصرية) اى رأى بمعنى ابصر والحلمية الحلم هوالنوم (قوله ولقد اراني للرماح درية) اى ابصر نفسي حلقة هي هدف الرماح ولكون ارى بمعنى العلم مساغ فيكون درية مفعوله الثانى وعلى ما ذكره هي حال (قوله افعال القلوب ماعدا حسبت الى آخره) لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لافائدة فى هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى (قوله وهى اما العلم او الظن) فالمراد بالمعانى ما فوق الواحد (قوله وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لاوجه للتخصيص بالبعض) ولئلا يقال ولاوجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعانى الآخر فان لكل منها معان اخر (قوله وحسبت بمعنى صرت ذاحسب) وهو الذى فى شعره شقرة كذا فى العباب (قوله بظنين اى بمتهم) فظنين بمعنى المفعول (قوله لانها لاتتم بمرفوعها) وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل فى التامة دونها وفيه نظر لانهم لايسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه مافيه (قوله هو تقرير الفاعل) اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هى ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين التقرير الذى هو صفة للمتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذى هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لاتليق بمقام التعريف (قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة) لوكان مجرد الدخول فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة فى هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة فيما وضع له امرا آخر لابد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة فى التامة يمنع خروجها بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد مايكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده (قوله ولو جعل الموضوع له الى آخره) اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولايخفى انه مع ذلك ايضا لايكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم (قوله ولا يبعد ان يجعل اللام الى آخره) جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه والا وجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد

اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها
على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيتأكد النسبة المدلولة للجمل
بدخولها عليها ولاريب فى ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير
فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان
العمدة تقرير الفاعل ﴿قوله لايحتاج الى قيد زائد﴾ كأنه اشارة الى قيد ذكره المحقق
الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة ﴿قوله
وقد يتضمن كثيرا الى آخره﴾ التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة
معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة ولابرازه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا
والمضمن حالا ويقال فى تفسير يتم التسعة بهذا عشرة يتم التسعة بهذا صائرة عشرة
وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لاصفتان كما توهمه العبارة
﴿قوله وجاءت بمعنى كانت﴾ فى المفصل بمعنى صارت ﴿قوله من الغرارة﴾ وهو الغفلة
فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل اليهم على رضى الله عنه ابن عباس رضى الله عنه اى
ما جاءت غفلتنا حاجتك اى لم تجدنا غافلين كما تريدنا ﴿قوله ارهف شفرته﴾ الشفرة
بالضم السكين العظيم على ما فى القاموس ﴿قوله لايتجاوز جاء وقعد الى آخره﴾ ولهذا
جاء المصنف بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه قال فى بعض تصانيفه الحق فى جاء
الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل فى ضبط مواضع استعمال قعد أن يكون الخبر
كأنه كذا ﴿قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر﴾ كأنه احترز بتقييد
الجملة الاسمية عن مثل أقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ
والفاعل ﴿قوله اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها﴾ كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى
الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا ﴿قوله ثبوتا ماضيا﴾
الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى فى زمان ماض تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من
الماضى ﴿قوله بتيهاء قفر﴾ التيهاء المفازة التى لايهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر
المكان الخالى يصف المطى بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهى
تمشى بسرعة الى فراخها كذا فى العباب ﴿قوله فان بيوضها لم يكن فراخا﴾ قيل كونها
بيوضا ولو كان كان بمعناه لفسد هذا المعنى كذا فى العباب ﴿قوله هذا ايضا عطف الى آخره﴾
وانما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها
تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر أنه عطف على
تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة
بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع

﴿عدم﴾

عدم ظهور العمل فى جملة بعدها ﴿ قوله وكقوله تعالى كن فيكون ﴾ الاظهر أن قوله تعالى كن فى موقع الايجاد بمعنى ثبت وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون فى مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا ﴿ قوله وتكون زائدة ﴾ هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ماسبق فانها شاملة لجميع تصاريفها ﴿ قوله فيالك من نعمى تحولن ابؤسا ﴾ استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اليه اما لارادة المتعددة بالمصدر اوالجعله ابؤسا وشدائد فجمع وان كان واحدا لتعدد الخبر ﴿ قوله قيل سمى اسمها فاعلا ﴾ قدفات هذا القائل هذا التنبيه فى محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس فى مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام بجميع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا ﴿ قوله معلوم عقلا ﴾ جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لامقتضى له ﴿ قوله او تقديرا كقوله تعالى الى آخره ﴾ وللتعميم قال ويلزمها النفى ولم يقل ويلزمها كلمة النفى ﴿ قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير ﴾ جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره فى المصادر ولك مندوحة عنه لان مافى مادام صار علما فى تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر ﴿ قوله احتاج الى كلام ﴾ سوى مادخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف ﴿ قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها ﴾ كان الاهم الاتم ان يقول وامره كامر خبر المبتدأ وحينئذ لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا ﴿ قوله فان اريد بجواز التقديم الى آخره ﴾ يمكن ان يختار هذا الشق ويراد أنه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لهاهنا ﴿ قوله نحو كم كان مالك ﴾ الظاهر أن هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز ﴿ قوله وهى اى الافعال الناقصة ﴾ الانسب لسياق الكلام ان هى راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال الناقصة لاقتضاء ظاهر قوله وهو من كان الى راح واخواته ذلك ﴿ قوله وبهذا اندفع ما قيل كان ﴾ وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه قوله بان يكون هذا

الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لأمن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فى الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب فى الاختلاف لانه ليس فيه كخلاف ماتقرر ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لاما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للخطأ فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى ليس بخلاف الافعال المنفية ﴿ قوله ماوضع اى فعل ﴾ اشارة الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر العائد الى فعل المقاربة اى هوماوضع ﴿ قوله عسى طمع واشفاق ﴾ فيخرج عن تعريفه افعال المقاربة. عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء اواشفاق لاتقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قديكون لبعضها معنى لايكون اعتباره منها ﴿ قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء ﴾ اوالاشفاق ﴿ قوله والانشاآت فى الاغلب ﴾ انما قال فى الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية ﴿ قوله اما فى جانب الاسم ﴾ يزيفه ماجاء فى كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح تأويل الخبر باسم الفاعل ﴿ قوله وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء ﴾ الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا عسيت صائما ﴿ قوله والذى ارى ان هذا وجه قريب ﴾ يرده نحو عسيت صائما ﴿ قوله وفى يخرج ضمير يعود الى زيد ﴾ ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما فى زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لوكان كذلك ينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف أن فتأمل ﴿ قوله واخر وهوان يجعل الى آخره ﴾ يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت فى الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولوكان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلاشىء على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثانى ﴿ قوله وقد يحذف ان عن الفعل الى آخره ﴾ فالاولى ان يقول المصنف تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف أن وعسى ان يخرج زيد ﴿ قوله لعدم مشابهة قولك الى آخره ﴾ هذا واضح على تقدير أن يكون زيد فاعل يخرج اما لوكان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول ﴿ قوله فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه الى آخره ﴾ لايظهر ذلك فى قوله تعالى ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ وقوله ﴿ لم يكد

رئيس الهوى من حب مية يبرح * (قوله ان يمصحا) مصح بمعنى ذهب وانقطع (قوله اى كسائر الافعال) اى كباقى الافعال (قوله فضيره) اى غير لم يكد وجعله لم اجد (قوله فقال عنبة) على وزن طلبة من الاسماء العربية وفى كثير من النسخ عنبثة بزيادة النون بعد العين ولم نجدها من الاسماء العربية (قوله وفى المستقبل) الاولى وفى المضارع وكأنه لخفاء الحال اقتصر على الماضى والاستقبال (قوله وقد عرفت وجه التمسك الى آخره) لا يخفى على احد أن ماكادوا يفعلون لنفى القرب فكأن وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفى به القرب فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ماكاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد أن كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال واثباته نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف (قوله وفى الدعوى الثانية الى آخره) لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا مستقبلا وكأن من خطأ ذا الرمة رأى انه ماض وكأنه غيره ذو الرمة اما لغفلته عن تغيير اذا اوسدا لباب اعتراض القاصرين (قوله هذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه) وهو مجموع الامرين (قوله بمجرد ذلك مالم يثبت دعواه) الاولى وفيه ان ماسبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نشرا مرتبا وقد قدح فى التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفى قوله لا يثبت بمجرد ذلك مالم يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن فتفطن (قوله وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال) لا فى المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع أن وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض (قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده) يعنى بمنزلة ذكر الكل فى المعرفات للتنبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الانوعين اشارة الى ان فعل التعجب فى الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين اوغيرها الا انه لم يوجد الا هذان (قوله وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته) وللتنبية على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين (قوله فى ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما هو مفهوم فى صريح المفرد (قوله ولاشل) الشلل اليبس فى اليد اوذهابها يقال شلت وشلت معروفا ومجهولا . والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمى (قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء) يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولاشل عشره ليس كذلك (قوله وله اى لفعل التعجب اولما وضع) الا وجه هو الاول لان

تعريف الشيء ليتأتى الحكم عليه لاللحكم على التعريف ﴿ قوله ماأشهى الطعام ﴾ فى القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ﴿ قوله وما امقت الكذب ﴾ فى القاموس مقته ابغضه ﴿ قوله وانما قيدنا التقديم والتأخير ﴾ الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديمات الجائزة فى غيرها والممتنعة واما ماذكره من الباعث فلاينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر ﴿ قوله واجيب الى آخره ﴾ لايخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد ولايحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد أنه لايقدم احسن على ما ولايؤخر مما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقدم احسن على كلمة ما فتفطن ﴿ قوله من باب شر اهرذاناب ﴾ عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لاشر حقير فالمعنى شيء خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لاخير فلايصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه ولايبعد أن يقال مامبتدأ نكرة لعمومه فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا ﴿ قوله قال الشارح الرضى الى آخره ﴾ وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لايجامع هذا التوجيه ﴿ قوله وبه اى مجروره ﴾ وانما عبر عنه به لان الباء لزيادته كالعدم فمع ذكره كأنه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء من الفاعل ﴿ قوله ومفعول عند الاخفش ﴾ ويؤيده جواز حذفه كما جاء فى اسمع بهم وابصر ﴿ قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشرى الى آخره ﴾ ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء للسببية اى صريا حسن حسنا بزيد ﴿ قوله بهذا اللقب ﴾ اراد باللقب النبزه لا العلم المخصوص كما هو المتبادر فى اطلاق النحوى والاظهر أن المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح اوذم كما هو فى نظائره ولاداعى الى ارادة المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة ﴿ قوله اومضمرا مميزا بنكرة منصوبة ﴾ وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التميز اما منصوب اومجرور وهنا لايحتمل الجر الا ان يراد به الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لامحلا فاحترز به عن ما ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل ردا لمذهب ابى على وسيبويه ﴿ قوله لقيام لام التعريف العهدى ﴾ اى العهد الذهنى ليلايم ماسبق ولايخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد أن يكون اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد وكذا لايظهر على هذا التقدير

﴿ كون ﴾

كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر أنه راجع الى زيد ورجلا تميز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ الا انه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام (قوله مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل اياه) يعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا ويحتمل ان يكون مفعولا وظنى ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المقدم للفاعل (قوله حقيقة او تأويلا) لا يخص التعميم المطابقة فى الجنس بل يجرى فى المطابقة فى غيره ايضا فالانسب تأخيره (قوله من حب الشيء او حب الى آخره) يريد أن فى حب لغتين حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب (قوله والعامل فى التميز او الحال مافى حبذا من الفعلية) الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التميز فى نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل فى التميز عن الذات المذكورة المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما فى ربه رجلا (قوله فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص) فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما فى بعض النسخ (قوله اى برحبها) بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا فى القاموس (قوله ففى عدها من حروف الجر تسامح) ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع البآت فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر أنه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة فى الشعر ايضا الا شاذا (قوله كثيرا ما يطلقون الغاية) فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى ابتداء له نهاية ولا يستعمل فى ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية (قوله علامته صحة وضع الموصول فى موضعه) لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من فى قد كان من مطر اى شيء من مطر مع انه جعل من بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اى مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع

ايراد مقتضيات الموصول ﴿ قوله اوهو وارد على الحكاية ﴾ فالمراد بكونه فى كلام غير موجب كونه فيه فى الحال اوفى الاصل ﴿ قوله فهى بهذا المعنى مقابلة لمن ﴾ اى فى الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء فى غيرها ﴿ قوله فلا يقال حتاه كما يقال اليه ﴾ ومعه وليس اختصاصه بالظاهر فى مجرد كونه بمعنى الى ﴿ قوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل ﴾ الجذع الساق ﴿ قوله والمصاحبة ﴾ قد تفنن فى التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة ﴿ قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة ﴾ فيه بحث لجواز أن يكون اشتراء الفرس فى مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس فى الاشتراء ﴿ قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ﴾ وما وقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فخصوص بالباء ﴿ قوله اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا ﴾ هذا يدل على ان ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسى فاستعمال الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف على السماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة على السماع ﴿ قوله واللام للاختصاص ﴾ ظاهره انه للاثبات لشئ والنفى عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح فى زيد اخ لعمرو اذا كان اخا بكر ايضا وفيه انه لا ينبغى الاختصاص الاضافى فى موارد استعمالها فلا داعى الى صرف الاختصاص عن الظاهر ﴿ قوله وبمعنى الواو فى القسم ﴾ لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه ﴿ قوله مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة ﴾ لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضى انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للنكرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التميز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتميز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم ﴿ قوله ثم تستعمل فى معنى التكثير ﴾ وبقى له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل ﴿ قوله سيف صيقل ﴾ اى مجلو ﴿ قوله وواوها اى واو رب فى حكمها ﴾ كأنه اشار الى ان الاولى ان يقول واوها فى حكمها ولا يخص مشاركتهما بالدخول على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل واوها فى حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال وتدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل ﴿ قوله وبلدة ﴾ البلد كل جزء من الارض

(متحيز)

متحيز عامر اوغامر والانيس المؤانس وكل مايؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب اوعام ويضم الباء والخشف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس (قوله فلايقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف) وجوب ارتكابه للفاء وبل ليسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا (قوله انما يكون عند حذف الفعل) قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اى لايكون الاعند حذف الفعل ولايكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبرا لفساد المعنى فافهم (قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم الى آخره) يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو فى القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل فى السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور أن للباء معانى كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو (قوله مختصة باسم الله) من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح (قوله فلايرد انه لايصح الى آخره) لكن يرد أنه لو قال الباء اعم من الواو لكفى (قوله ويتلقى اى يجاب) يقال تلقيت كذا اى القى اليك فحمل الشارح قوله يتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام الخ فجعل القسم ملقى اليه جوابه تجوزا فصار مآله ويجاب القسم والاظهر أن المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام فى جوابه اوان اوحرف النفى (قوله اى توسط القسم بين اجزاء الجملة الى آخره) تنازع اعترض وتقدم فى مايدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الش (قوله اذ التقدير ليس مثله) بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الافى وجه واما الباقى فمنه مالازيادة فيه لشىء وهو أن نفى مثل المثل كناية عن نفى المثل اذ لووجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو أن نفى مثل المثل لايستلزم نفى المثل لان الشىء ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشىء فى صفة مع كون الشىء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب منه ومالازيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكأن وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير فى التقدير قال الرضى اعلم انه اذا امكن فى حرف جرى توهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلاتقول ان على بمعنى من فى قوله

﴿اذا اكتالوا على الناس﴾ بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا ﴿قوله يضحكن عن كالبرد المنهم﴾ البرد حب الغمام والانهمام الذوبان شبه ثغرهن اللاتى يعلوها الريق بحباب الغمام الذائبات ﴿قوله الحروف المشبهة بالفعل﴾ كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر فى العمل لها وفرعية هذه الحروف ﴿قوله فلان معانيها معانى الافعال الى آخره﴾ لم يرد أن هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر أنها انشاء التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى فى الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشائع استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ العقود ﴿قوله اى بعكس باقيها على حذف المضاف﴾ كأنه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميرى لها وعكسها فى المرجع والافيمكن رجوع ضمير عكسها الى مابقى بعد استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد أن لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد أن لها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لايوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لاتوجب الاوقوعه فى صدر كلامه اذلا ينكر صحة زيد أقام ابوه قلت اريد أن لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا فهى ليست فى صدر كلام وقعت فيه ﴿قوله ويلحقها اى هذه الحروف ماالكافة فتلغى﴾ على الافصح سمع العمل فى ليتما وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد كما فى حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح والاصح لكان انفع ﴿قوله كما وقع فى بعض اشعارهم﴾ يشعر بان السماع يساعد فى الجميع وقد عرفت انه مختص بليت ﴿قوله فان المكسورة لاتغير معنى الجملة﴾ قال الشيخ الرضى اخذ فى تفصيل معانى الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى اخذ فى تفصيل مايتعلق بهذه الحروف ﴿قوله فى حكم المفرد﴾ حيث لايشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه فكسرت ﴿قوله فكسرت ان﴾ نبه على ان كسرت مسند الى ضمير ان اوعلى ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل ﴿قوله اى فى ابتداء الكلام﴾ يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم اواوله وعليه حمله الشارح الرضى وحينئذ يتجه عليه انه لامقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما تحت كون ان فى ابتداء الكلام وقد نبه عليه فى شرح كلام المتن حيث قال وكذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وحينئذ تقابل كونه بعد القول والموصول لانهما

﴿وسطا﴾

وسطا كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها فى اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم ﴿ قوله وبعد القول ﴾ والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه فى حكم العلم والظن ﴿ قوله حال كونهما مع جملتها فاعلة ﴾ نبه على ان فى كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونهـا احد هذه الاشياء فى المعنى بمعنى الثبوت ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيـامك فالمبتـدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول مالم يسم فاعله منـدرج فى الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومندرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتـداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المصنف كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر كما يشـعر به كلام الرضى ﴿ قوله وقالوا لولا انك الى آخره ﴾ خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردّا على المخالف فان المبرد والكسائى زعما ان مابعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان مابعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيـخ الرضى حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو أنه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسران ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان المفتوحة لاتوجب الفعلية لايساعده قوله ولو أنك لانه فاعل لانه لاسؤال لدفعه ﴿ قوله نحو لوانك قائم ﴾ صوابه لوأنك قمت كما ستعرفه فى بحث حروف الشرط ﴿ قوله فان جاز فى موضع التقـديران الى آخره ﴾ ترجيح احدهما بعدم تكلف الحذف لاينافى جواب الآخر فلا يرد أنه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف فى من يكرمنى فانى اكرمه و نظـائره مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف ﴿ قوله لانها اما مبتدأ اوخبر مبتدأ ﴾ اقتصر الرضى على الاول والثانى من زوائد الشـارح وكأن الرضى لم يلتفت اليه لاسـتلزامه الحذف قبل الحاجة لكن فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتبـاس كالتأخير وبالجملة قوله واكرامى ثابت له يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لايجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعدّه المصنف من مواقع المفرد كما عدّ المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لايصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبرا لمبتدأ

فى مقام تعليل وجوب الفتح قاصر ﴿ قوله فمن جملة اشباهه قولهم الى آخره ﴾ انفع اشباهه واجدرها بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الله تعالى ﴿ لاجرم ان لهم النار ﴾ بالفتح وغالب امره الفتح فلارد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما فى لا اقسم عند الرضى لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى ﴿ لاجرم ان لهم النار ﴾ لاقطع من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لاقطع الا انه صار بمعنى القسم للتأكيد الذى فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لآتينك ولاجرم انك قائم بالكسر والفتح فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمة وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا فى الحالين وزيادة ان وذا قيل جرم وتبديل همزة ان بالعين فمما يمتحن به لاعن ذا جرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة مايتوهم انه من اشباهه قمت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة لئلا يشتبه بكأن ﴿ قوله جاز العطف على محل اسم ان ﴾ الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكأنه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه ﴿ قوله حيث يكون مع ماعملت فيه بتأويل الجملة ﴾ لانه نائب مناب مفعولين ورد بان مفعولى علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع مايتعلق بها نائبا عن مفعولية كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السيرافى العطف على محل اسم ان المفتوحة اصلا ﴿ قوله دون ان المفتوحة ﴾ خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما باقى التوابع فماسوى البدل كالمعطوف عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس ﴿ قوله ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز ﴾ قال الشيخ الرضى والكسائى مع باقى الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شئ واحد خبرا لاسمين متغايرى الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مخالفى الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز فى ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد فى اثر واحد لان العامل فى خبر ان عنده ماكان قبل دخولها وماذكره المصنف مسندا الى المبرد والكسائى لايوافق كتب النحو هذا ولايذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائى فى مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لايخالفان

فى انتفاء اثر البناء مطلقا بل فى قسم من البناء بان يكون المبنى هو المضمر فالواضح ترك فى لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم ﴿ قوله ولكن فى جواز العطف الى آخره ﴾ خلافا لبعضهم ﴿ قوله وهو لاينا فى المعنى الاصلى ﴾ لانه راجع الى ماقبله لاالى مابعده ﴿ قوله ولايجوز فى سائر الحروف المشبهة الى آخره ﴾ خلافا للفراء ﴿ قوله اذا فصل بينه اى بين الاسم الى آخره ﴾ وذلك الفصل لايكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور اوظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم ولايدخل على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولايدخل على حرف النفى ولاعلى حرف الشرط ولاعلى جواب الشرط ولاعلى واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعته وقد يتكرر اللام فى الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزته هاء فيقال لهنك قائم كذا فى الرضى ﴿ قوله واختاروا تقديم ان الى آخره ﴾ اى رجحوا العامل فى التقديم لشرف العامل على ماليس بعامل اولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضى بالثانى ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانهم لوقدموا اللام لاوهم عملها والغاء ان ﴿ قوله لفوات بعض وجوه مشابهتها الى آخره ﴾ ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه فى فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل ﴿ قوله ولهذا لم يذكر صريحا ﴾ اى لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل و يجوز اعمالها بل اشير اليه فى ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء ﴿ قوله ولان كثيرا من الاسماء لايظهر فيه اعراب لفظى ﴾ هذا لايغنى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب ﴿ قوله اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لاغير ﴾ ادرج لاغير بقرينة قوله خلافا للكوفيين فى التعميم دفعا لما اعترض به الرضى على المص حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على فعل وجب كونه من نواسخ المبتدأ فتأمل لاتقول قوله لاغير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لاغير من الافعال اوجواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لايكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد ﴿ قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما ﴾ و بقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه و يلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لايدخل مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى

الاسم اذا فصل بينهما وعلى مابينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل
فى المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام فى المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين
انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون
بان اللام لم يجئ بمعنى الا والالجاز جاءنى القوم لزيد وتعقبه الرضى بانه يجوز اختصاص
بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى او معنى النفى ونحن نقول
يبطل انكار ان المخففة اعمالها فى قوله تعالى ﴿ وان كلا لما ليوفينهم ﴾ كما يبطل انكارهم
علمها ﴿ قوله كالمكسورة ﴾ شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة فى الكثرة اوفى كونه
مقتضى كثرة الاستعمال والثقل ﴿ قوله وان كلا لما ليوفينهم ﴾ لام ليوفينهم لام جواب
القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت مابعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا فى الرضى
﴿ قوله ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان ﴾ اشرق بمعنى اضاء والثدى بفتح الثاء
وكسرها خاص بالمرأة اوعام ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل
ذلك فى القاموس والظاهر حقتان ويتراای انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية
حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ماعلى صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل فرقتين
لانه لا يناسب معنى اذلا وجه لجمع الحقة فى تشبيه الثدى اذ ليس حسن الثدى فى
كونها عظيمة غاية العظم ﴿ قوله ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ﴾
فان قلت لاوجه لتقدير الضمير لانها كان المخففة المكسورة فى انها تلغى وتعمل
فلا يلزم ترجيح شئ عليها بالاعمال حتى يندفع بتقدير اعمالها فى ضمير شان مقدر
كما فى ان المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا فى اللغة الفصيحة
وهى المرادة بالاستعمال الافصح فهى فى تلك اللغة كالمخففة المفتوحة فى انها لا تعمل اصلا
﴿ قوله ويجوز ان يقال الى آخره ﴾ وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا وتخفف
فتعمل فى ضمير شان مقدر وهنا وتخففف فتلغى على الافصح ولعبارته فى بحث ضمير
الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت ﴿ قوله فنقلت كسرة
الهمزة الى الكاف ﴾ قال الرضى فيه نقل الحركة الى المتحرك ﴿ قوله وكلة ان تحقق
مضمون مابعدها ﴾ والمقام مقام التأكيد والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون
الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه ﴿ قوله ومعنى الاستدراك الى آخره ﴾ فسره الهندى
بطلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق مافى
الصحاح حيث قال استدركت مافات وتداركته بمعنى فكون لكن للاستدراك بمعنى انه
لتدارك مافات المتكلم لايهام كلامه ماليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم ﴿ قوله نحو
جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ ﴾ هذا المثال مما اثبته الرضى واحكمه القرآن حيث وقع

﴿ فيه ﴾

فيه ﴿ وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لايشكرون ﴾ فمنافاة مافى القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفى للاستدراك والتحقيق ممالا يلتفت اليها وينبغى ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لايجب ان يتضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما فى الجملة كما فى الآية المذكورة فان عدم الشكر لاينافى الافضال بل لايناسبه اذ اللائق ان يشكرو (قوله فالجزآن منصوبان عن المفعولية) لاوجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائى نصب الثانى لكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائى ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين (قوله كما جاء فى اللغه العقيلية) على صيغة التصغير فى القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة (قوله وارفع الصوت دعوة) رواه الرضى رفعة (قوله لعل ابى المغوار) بالياء فيجب الجر فيه فى القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرها كثير الغارات (قوله اوكان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب الى آخره) ومنه ماوقع فى كتابة على كرم الله وجهه كتبه على ابن ابو طالب (قوله بعد ماجزم بوجود الجر بها الى آخره) الجزم بوجود الجر لبعد هذا التأويل والحاجة الى التأويل لئلا يقال بجر لعل للاشكال فيه مع انه لاسند له الا هذا البيت الواقع من عقيلى (قوله ولماكانت هذه الحروف تميل المعطوف الى آخره) اوتميل العامل الى المعطوف (قوله كما ذهب بعض آخر الى ان بل الى آخره) ماهو المثبت فى الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض آخر فلم نعثر عليه (قوله فالاربعة الاول للجمع اعم من آه) فالمعنى لافادة الجمع لاان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقى (قوله وليس المراد اجتماع الى آخره) ولا اجتماعهما فى كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع فى ذلك وقوله فى الفعل الاولى فيه اى فى الحكم ليشمل زيد وعمر انسانان (قوله فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمر اوثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما) قوله فقولك مبتدأ لاخبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءنى زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى من غير تام فانه قال وقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو اوثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد اوعمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشارح وظن ماقبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه (قوله والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) فان قلت معنى الترتيب انتساب الشئ الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله

للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب معانه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قديكون ترتيب نسبة المتكلم وقديكون الترتيب فى الذكر فلايستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لابد منه لاتقول يفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها بمهلة لانانقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام ﴿قوله مقرونة بمهلة﴾ اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلامهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه ﴿قوله من وجهين﴾ بل من ثلثةاوجه ثالثها ماتقدم من ان المهلة فى حتى اقل ﴿قوله على رجالتهم﴾ على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا فى القاموس ﴿قوله هكذا فى بعض الشروح﴾ ذكر الرضى فى بحث حتى الجارة انه لايجوز فى العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقى له وكأنه لم يتذكره الشارح فى هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الى آخره ردا على الحواشى الهندية محل نظر لانه وان لايصح على تحقيق الرضى تمثيله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لايصح دخول حتى العاطفة على الملاقى للجزء اذليس الملاقى فى حكم الجزء لكن لاخلل فى جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة اوحكما ولااستغناء عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزأ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد اوكجزئه بالاختلاط نحوضربنى السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار أنه يلاقى الجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار أنه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل فى النوم كما اجازة الهندى فلا منافاة بين نفى الرضى وتصحيح الهندى فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقى تكلف مستغنى عنه لانه اذاكان دخول حتى على الجزء الا ضعف اوالاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضى للمغايرة قوته اوضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لايصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لايفيد القوة والضعف ﴿قوله لاحد الامرين﴾ اكتفى المصنف فى هذا المقام باقل مالابد منه فلم يقل اوالامور وله غير نظير فى هذا الكتاب قال الكلام ماتضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان ﴿قوله اى غير معين عند المتكلم﴾ هذا فى اوللشك اما اوللتفصيل كما فى التقسيمات واوللابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل ولاابهام لايجرى فى ام وبهذا اندفع انهافى ﴿لاتطع منهم آثما اوكفورا﴾ لكلا الامرين لانه لوسلم فالكلام

في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم ﴿ قوله لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها ﴾ لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا ما في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم الميزاني ﴿ قوله بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم ﴾ نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل أقام زيد ام قام عمرو ﴿ قوله لطلب التعيين ﴾ لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بمثل قوله تعالى ﴿ سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم ﴾ فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد أنه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الى آخره واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء انذارك وعدم انذارك وبعضهم جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل . ويتجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت او قعدت وقال الرضى سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله أقمت ام قعدت في معنى الشرط اى ان قمت او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينة ﴿ قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا ﴾ لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر فتفطن ﴿ قوله وقد يجاب بنفي كليهما ﴾ اما اعتراض على المصنف بانه لا يحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم اولا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسؤل لارد السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما وحينئذ اتجه ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب

بالتعيين ولايخص نم ولا بالنفى الا ان يقال لا شاملة لنفى كليهما فتأمل ﴿ قوله وام المنقطعة كبل فى الاضراب عن الى آخره ﴾ هذا هو الاكثر وقد يجىء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ﴿ ام انا خير منه ﴾ اذ لا معنى للاستفهام هنا اوكان مابعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ ام هل تستوى الظلمات والنور ﴾ واعترض على قولهم انها لابل ام شاة انه عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندى بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لايكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عدّه من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك أهى غير شاء ام شاء وقال يتجه عليه انه يؤول المنقطعة حينئذ الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كأن يقتصر على أهى شاه وعلى اى تقدير بينه و بين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتأويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما فى مقام الاضراب وايضا يجوز أن يؤول بل أهى شاه بقولنا بل اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشىء بالاخبار عن الشك والتردد فيه ﴿ قوله وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية الى آخره ﴾ هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احدها على الاخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن ﴿ قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف ﴾ بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفى فان الحكم الثابت لما قيل لا لايثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لاينفى عما بعد لا فيكون لا لما بعدها ﴿ قوله حروف التنبيه ﴾ الظاهر أن هذه الحروف ليس حروف المعانى بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة ﴿ قوله يصدر بها الجمل الى آخره ﴾ ولا يكون الا فى صدر الكلام سواها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ﴿ ها انتم اولاء ﴾ والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بينها و بين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كماسبق وغير القسم نحوها لله ذا تعلمن ها لعمر الله ذا قسما

﴿ وفرق ﴾

وفرق الصحاح بين اما والافعال اما تحقيق للكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل
يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الاحرف يفتح به الكلام للتنبيه تقول الا
ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد
التنبيه وحينئذ يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتأمل (قوله حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد) وكذا آ وآى وفى الصحاح ايا من حروف
النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب
المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء
سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الابها ولا يندب الابها او بوا
كذا فى القاموس (قوله نعم) فيه اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر
العين وهى كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين
المفتوحة حاء كذا فى الرضى (قوله فلو قال احد يازيدا ليس الى آخره) قال الفاضل
الهندى ومنه ما ورد فى حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله صلى الله عليه وسلم ﴿لو كان
على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك﴾ فقالت نعم فقال النبى عليه الصلاة والسلام
﴿فدين الله تعالى احق﴾ فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفى (قوله واى اثبات بعد الاستفهام)
يعنى بحرف اذ لا يجاب بشئ من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير
خفى على متأمل خفى (قوله ويلزمها القسم) استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته
والا كان يقول وتلزم القسم وتقول اى والله اى الله بحذف حرف القسم ونصب
الله الا اذا كان قبله كلمة هاء التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب
الجار وفى ياء اى ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين
على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل فى ها الله
وهذا ايضا من خصائص لفظة الله (قوله لمن قال) هو فضالة بن شريك (قوله من جوى
حبهن) فى القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر
وكلها فى المقام حسن (قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل)
يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى
وقال مع انها لم تفد المعانى التى وضعها الواضع لها فكأنها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام
الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت اولا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه
ان المعنى الذى يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال (قوله وقلت اى
زيادة ان مع ما المصدرية) وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ﴿ ولقد مكناهم فيما ان مكناكم
فيه﴾ وبعد ألا للتنبيه نحو ألا ان قام زيد (قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون يزاد

مع لما كثيرا) يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها فى مقابلة ان المكسورة لاالزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة فى الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو قوله تعالى ﴿ فلما ان جاء البشير ﴾ وقد يكون زائدة كقوله تعالى ﴿ ومالهم ان لا يعذبهم الله ﴾ اى لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفى ووضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه (قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم) ويروى الى وارق السلم العطو التناول ورفع الرأس واليدين وظبى عطو مثلثة وكعدو ويتطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس (قوله وقلت قبل القسم) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل (قوله فى بئر لا حور سرى وماشعر) الحور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهرى فى الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهرى فى الصحاح الهلكة الهلاك فى القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احورى وفى شرح الابيات آخره بافكه حتى اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما فى حيثما واذاما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا فى الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل فى الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضى والعجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد فى الباء ورفع الاحتمال فى لا الزائدة بعد العاطفة على النفى وفى من الاستغراقية ويرون تاثيرها لفظيا ككفها مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ فى انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائم وفى حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثانى اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما فى هذه الكلمات بمنزلة حروف المبانى التى لو حذفت لاختل دلالة اللفظ (قوله فهى تفسير كل مبهم) قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسيرا لفعل بما فى معنى القول (قوله اى بفعل متقرر فى معنى القول الى آخره)

(اشارة)

اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة الظرف
ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندى انه على القلب لكن جعل
القلب قسيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية اوعلى القلب وفيه ان ظرفية
اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية ﴿قوله مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول﴾ فقوله مختصة
بما فى معنى القول معناه بمفعول ما فى معنى القول لا انه لتفسير نفس لفظ فى معنى
القول الا انه جعل الرضى ما فى معنى القول الغير المصرح حتى جعل القول المقدر
من مقولة ما فى معنى القول وهو بعيد عن العبارة ﴿قوله فقوله ان اعبدوا الله تفسير
للضمير فى به الى آخره﴾ اشارة الى وجه قوله فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا
الى آخره من ان قوله فى الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا او الى رد من تمسك بالآية
فى انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتنى لكن قال
الرضى تقدير امرتنى به امرتنى بقوله اذ المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم
فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول
فى عدم الظهور قال الرضى وينبغى ان يعلم ان ما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل
يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى ﴿وآخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله ﴿الحمد لله رب العالمين﴾
خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغى ان يجعل من حروف التفسير الفاء فى قوله تعالى ﴿الزانية
والزانى فاجلدوا﴾ الآية على مذهب سيبويه ﴿قوله اوتقديرا نحو هلا زيدا
ضربته﴾ قال الرضى اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر
بعدها لتوسعهم فى الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتنى يوم الجمعة فيه منصوب بزرتنى
﴿قوله والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها الى آخره﴾ جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى
فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف
فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها
تدخل فى مواقع لا يدخل فيها هل وكلما تدخل تتصرف فى الكلام بنقله من الخبر الى
الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغى ان يراد بالاعم الاعم من وجه
لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضى ويختص هل باحكام دون الهمزة
وهى كونها للتقرير فى الاثبات نحو قوله تعالى ﴿هل ثوب الكفار﴾ اى الم
تثوب وافادتها فائدة النافى حتى جاز أن يجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى
﴿هل جزاء الاحسان الا الاحسان﴾ وان يدخل الباء المؤكدة للنفى فى خبر المبتدأ
الذى بعدها نحو هل زيد بقائم ﴿قوله بادخال الهمزة على ثم الى آخره﴾ يعنى الهمزة

لعراقتها فى التصدر لا يدخل عليها العاطفة بل هى تدخل عليها وعلى هل قال الله تعالى ﴿ فهل انتم مسلمون ﴾ وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ويقرب منه انك تقول انا اكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فان تكرمنى تقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة لا يجيء بعد ام ويجوز فى هل وسائر كلم الاستفهام كذا فى الرضى واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا

(قوله واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى الى آخره) ذهب المحقق التفتازانى الى ان لو موضوعة لذلك فكأنه خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد فى الوضع

(قوله وما كان حصوله مقدرا فى الماضى الى آخره) فيه ان التقدير لا ينافى الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق فى محله (قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ماعلق به) هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان (قوله وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء فى زعم المتكلم) فيه بحث (قوله ومن هذا الاستعمال توهم المصنف الى آخره) قد صرح المص سبب تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قديكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضى فى الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر فى السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قديكون اعم فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه

(قوله موضع منطلق اى فى موضع يليق فيه ان يقع منطلق) اراد أن يبين وجه انه بعد ان الواجب لو أنك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الوضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو أنك منطلق بتقدير امر منطلق وبه اول ماجاء فى كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفى بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام حينئذ ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشرى (قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى الى آخره) دفع لاعتراض الهندى انه لا يصح ترك فى لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه مايوجب التسامح والهندى صححه بتضمين التقدم معنى الدخول اى اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام

(مكان)

مكان تنزيلى لا حقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينصب بتقدير فى بلا قرينة (**قوله** واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط) قال الرضى بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدأ ولم يدخل عليه ناسخ اودخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لامحالة فقوله على الشرط لان الكلام فى الشرط فلا بد من ذكره (**قوله** اى لزم القسم) جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام فى القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم فى قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه (**قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال) وفيه انه اذا كان الشرط ماضيا لايجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم (**قوله** وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط) وفيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لامجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط والجزاء (**قوله** فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف) لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم فى الذكر وفى قوله انا والله ان تأتنى آتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن فى قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثانى فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذى باعتبار مثال انا والله ان اتيتنى والله الى آخره فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره على المعنى الثانى على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يعجب عنه الناظر او يجعل نظره قاصرا عن الاحاطة بقصده القاصر وقد بلغنى نسخة لايتجه عليه شئ وكأنه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا والاولى والانسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه فى مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام (**قوله** وان اتيتنى والله) يحتمل العطف على قوله انا والله الى آخره فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تأتنى فى حيز انا ويكون مثالا للافادة منع الخلو المستفاد

من قوله بتقديم الشرط اوغيره من تقديم الشرط والغير معا (قوله وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى آه) نص على ماشار اليه التسهيل المالكى (قوله اختلاف بين اعتباريه) اى إعتبار اللف والنشر (قوله او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام) مقدره كملفوظه مطلقا المقدر فى الصدر كالملفوظ فيه والمقدر فى وسطه كملفوظه فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام (قوله فانه لوكان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به) قال الرضى فى بحث ان نحو ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتنى فاكرمك (قوله فان لوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء) لان حذفها لايجوز الا فى الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن فى لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء اواذا الا ان يوسع فى قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية فى مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثانى فيجعل مجموع الشرطية جزاء الشرط وتدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية. واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضى وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفيين ويلزم معنى الشرط حينئذ كذا فى التسهيل (قوله واما للتفصيل) قال الرضى وقد يحذف امالكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان مابعد الفاء امرا او نهيا وماقبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا فما وقع فى توجيه اما فى اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغى (قوله والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها. وسببية الاول للثانى) ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه فاذ لقيته فانا اكرمه ولاذ شواهد كثيرة فى القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل فى الظرف الماضوى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة (قوله مما فى حيزها اى حيز فائها) هذا هو الوجه دون الآخر لانه لايصح التعويض بجزء مما فى حيز اما مطلقا مالم يكن من حيز الفاء فان ما فى حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الآخر وفى قوله جزء مما فى حيزها مطلقا اطلاق مخل اذلايجوز. فى اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفى اما يوم الجمعة فانى منطلق اما انى فانا منطلق يوم الجمعة (قوله وهذا مذهب سيبويه) قال الرضى وتبعه الهندى هذا مذهب المبرد واختاره المصنف (قوله عمل مطلقا) جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اى زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف (قوله واما تقديره

(على)

على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد الى آخره) رد هذا المذهب بانه لوكان معمول المحذوف مطلقا لجاز امايوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لايجوز الاعلى تأويل مرجوح هو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لايجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكر ولايخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد فى اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع فى اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى مالايعقل سوى الزمان صرح به المغنى فمعنى مهما يكن يوم الجمعة مايكن يوم الجمعة ففى يكن ضمير الى مهما لابد منه فحينئذ لايصح تقدير امازيد بمعنى مهمايكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط به يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهمايذكر يوم الجمعة ومهمايذكر زيدا الاعلى جعل مابمعنى الوقت وتقدير العائد اى وقت يكون زيد فيه وحينئذ لابد من تقدير عائد اليه فى الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق فى تقدير مايكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى ﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾ وقال هذا افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضى وتعقبهما المغنى بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر فى مهماهو المذهب الاول (**قوله** وجواز امايوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر الى اخره) عدم جوازه بلاخلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والافقد سمع جوازه مرجوحا بتقدير العائد (**قوله** كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول الى آخره) هذا رد للمخبر ونفى لخبره وقد يكون بيانا لكون خبراتى به المتكلم منكرا كقوله تعالى ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ (**قوله** وقد جاء اى كلا بمعنى حقا) وحينئذ يجوز أن يجاب بجواب القسم نحو ﴿ كلا ان الانسان ليطغى ﴾ وان لايجاب به نحو ﴿ كلا بل تحبون العاجلة ﴾ (**قوله** لانها مختصة بالاسم) فلو لم يقيد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضى وهذا اتم مماقال الهندى احترازا عن المتحركة لانها لاتلحق لتانيث المسند اليه بل لتأنيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التأنيث المتحركة من الحروف ولاعلامة التثنية والجمعين فى الاسماء لانها جعلت مع مالحقه بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عده علامة التثنية والجمعين فى الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها حروفا فى لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التأنيث فافهم (**قوله** لتأنيث المسند اليه) تحقيقا او تنزيلا كما فى الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء (**قوله** فان كان اى المسند اليه الى آخره) اوالمعنى فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقى اوالمعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقى (**قوله** اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه اوفهو اى

الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال ﴾ والاولى جعله اسم مكان ﴿ قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت الى آخره ﴾ وبهذا لايندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله تلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى ﴿ قوله اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيد ان ﴾ يعنى الضعيف حين الاسناد الى الظاهر لامطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير لصار مقيدا لكن باكثر مما ينبغى ان يقصد لانه يقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقى وبفعل الماضى ﴿ قوله اى ادخلته نونا الى اخره ﴾ اطلاق النون ليس على ماينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح يقال نوّنت الاسم تنوينا والتنوين لايكون الا فى الاسماء ﴿ قوله فسمى مابه ينون الشئ ﴾ لايقال لزيد المضروب انه مابه ضرب زيد فليس التنوين مابه تنوين الشئ اى ادخال النون على الشئ بل هو النون الداخل ﴿ قوله نون ساكنة اى بذاتها ﴾ ان اراد بالساكن بذاته مايكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون فى آخر المعرب نحو محسن وصائن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتكلم عليه ﴿ قوله فلايضرها الحركة العارضة ﴾ الظاهر فلايضرّه ليرجع الضمير الى تعريف التنوين وكأنه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف ﴿ قوله هى شاملة نون من الى آخره ﴾ هكذا ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهور أن المراد نون وهى كلمة لان الكلام فى قسم الحرف يمنع ذلك الشمول ﴿ قوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة ﴾ حقيقة اوحكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى واخ بل المراد بالآخر ماينتهى اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولاحكما بل آخره منوىّ لكنه ينتهى به التكلم ﴿ قوله لان المتبادر من متابعتها الآخر الى آخره ﴾ فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط فى الوقف باسقاط الحركة ﴿ قوله لالتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة ﴾ لوقال بدل قوله لالتأكيد الفعل للتمكن اوالتنكير لاستغنى عنه ﴿ قوله ولاينتقض التعريف بالنون فى نحو يارجل انطلق ﴾ قد عرفت مافى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الآخر نون التأكيد ايضا ﴿ قوله فهو الدال على ان مدخوله غير معين ﴾ قال الرضى قيل مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينوّن وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف ﴿ قوله اى اسكت السكوت الآن ﴾ لايمكن طلب الشئ فى زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يفرغ الآمر عن امره ولايفهم المخاطب لايمكنه

﴿ الاقدام ﴾

الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الآن فسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن
(قوله لزالت للعلتين العلمية والتأنيث) قال الزمخشرى تاء مسلمات ليست بمتمحضة
للتأنيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا فلامحالة مسلمات علما ينصرف (قوله وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء
ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمى به لان فيه ترك الترنم (قوله وعوض عن الالف عند
التغنى) نون التنوين ولاوجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر
ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع (قوله كما فى قول الشاعر) هو رؤية
على مافى القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب
واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة
والخاوى الخالى والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها
الطريق والواو فى قوله وقاتم واورب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام
سلكت (قوله واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل)
اذ الظاهر أن تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل
التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد ففى قول
المصنف وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث
ابرز العوض والمقابلة والترنم فى معرض الموضوع له (قوله وخطا بحذف الف ابن)
ومافيما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب
دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية (قوله وكذلك
قولهم فلان بن فلان الى آخره) فى الرضى وطاهر بن طاهر وهىّ ابن بىّ وضل
ابن ضل لانه يعبر به عمن لايعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل
من كان هذه الصفة هذا كلامه وفى القاموس طاهر بن طاهر لمن لايعرف هو وابوه وضل
ابن ضل بكسرها وضمهما لايعرف ابوه وهىّ ابن بىّ كلاهما على وزن اىّ من ولد
آدم ذهب فى الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه اثر (قوله الافى حذف همزتها
فانها لاتحذف حيث ماكانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) فيه انه
لاالتباس لان تاء التأنيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة
لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت واذا استعمل ابنة لم يجزله حذف الالف للتخفيف
لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا (قوله نون التأكيد خفيفة) قدم الخفيفة لكونها
بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها (قوله لانها مبنية والاصل فى البناء
السكون) ولك ان تقول انها فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف

فالباقى بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما تم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضى فلا (قوله والف الجمع اى الالف الفاصلة) الاولى الاكتفاء بالتفسير (قوله يختص اى نون التأكيد) الظاهر أن يختص خبر ثان لنون التأكيد فتعين الضمير لها ومن جوّز رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل العبد وينافى الاختصاص بما ذكر كثرته فى مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله فى سلك ما يختص به وزاد الرضى التخصيص (قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) يغنى عن هذا التفصيل قوله آخرا بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة (قوله فلا يقال زيد مايقومن الا قليلا) فى مجيئها مع النى بما نظر انما دخلت النفى بلا لمشابهة النفى النهى حتى قيل مجيئها فى النفى بلا المتصلة قياس عند ابن جنى بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا فى الدار يضربن زيد والمراد بالنفى ما يشتمل الجحد قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى فى الجزم (قوله ولزمت اى نون التأكيد فى مثبت القسم) المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندى ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ﴿ ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون ﴾ فوجب تقييد المثبت بان لايتعلق به ظرف اوجار مقدم عليه (قوله اى الشرط المؤكد حرفه بما) سواء كان التأكيد لازما كما فى حيثما واذما اوجائزا كما فى مهما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا (قوله ليدل على الواو المحذوفة) وفى لاتخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة (قوله ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده الى آخره) وحينئذ لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف فى اضربان واضربنان وستعلم والحق انه لا تردد فى اشتراط ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة والمشددة فى التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة (قوله وهو الواحد المذكر غائبا الى آخره) وصيغتا المتكلم ايضا (قوله بمنزلة الاستثناء عنه) اى عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكأنها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف فى تأكيدها بالنون المشددة فحينئذ لايكون المقصود الاستثناء (قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ايضا) اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوّزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه قوله تعالى ﴿ ولا تتبعان بالتخفيف ﴾ ولم يجوّز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان فى مثل لا تضربانى بالحاق نون الوقاية

واضر بان تعمان بادغام نون الخفيفة فى نون المفعول لان المشددة ليس مع المدة فى كلة
واحدة ولامنزلا منزلة مايكون فى الكلمة الواحدة كما فى المشددة والف التثنية (قوله
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاوآخر) هكذا قاله الشارحون كلهم لكن
غرضه لايقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتى الجمع والواحدة المؤنث
حيث يجوز التقاء الساكنين فى التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة
والمدغم من كلة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة اوكالمتصل لامنفصلا والنون المشددة
مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل وازاد بالمنفصل نحو ياى محياى والف يجىء
فانه يمنع من اعلال ياء يجىء فما ذكر الرضى ان تشبيهما بالضمير المتصل مطلقا لايصح
لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضمير ان متصلان بل ينبغى ان يشبه بالف التثنية
لايتجه اصلا ولايحتاج فى دفعه الى ان يقال المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان
الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الآخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله
من الآخر مع المتصل الف التثنية كانت اوغيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد
ماذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لايستغنى عن التعليل وليس
لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سيان
فى وجوه التعليل (قوله اما مع ضمير بارز) لايخفى انه لاينحصر فى القسمين لانه
قديكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد (قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها) يعنى لمراعاة ترتيب تصريفها فاتت مراعاة ترتيب الممثل بها فيها (قوله
خطا لمرتبة مايدخل الفعل الى آخره) ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
بالحفظ وايضا الكسر مما لايلايم الفعل فادخاله على الاحق الاهم اولى (قوله فيرد
ماحذف) متفرع على الحذف فى حال الوقف اذلامجال للرد فى الحذف للساكنين
الا ان يجعل الرد اعم من الرد فى الكتابة ايضا (قوله والمفتوح ماقبلها تقلب الفا)
بناء الكتابة فى الآخر على الوقف وفى الاول على الابتداء كما تقرر فى محله يوجب
ان لايكتب الخفيفة التى لم يفتح ماقبلها ويكتب الفا اذا انفتح ماقبلها فكتابتها
على خلاف القياس * اللهم نشكر على نعمائك * على قدر آلائك * واسئلك
ان تجعل هذه الارقام المبتدأة بخير اسمائك * لخير افضل
انبيائك * ذخرا لى وموجبا لجزيل جزائك *
وصل عليه مادام ارضك وسماؤك *
* آمين يارب العالمين *

تم

قد كمل طبع هذه الحاشية الشافية * المنسوبة للمولى العالم المحقق * والفاضل المدقق * المولى ابراهيم بن محمد عرب شاه الاسفرائنى عصام الدين * على شرح الجامى للكافية * فى عهد سلطنة السلطـان الاعظم * والخاقان الافخم * المبدد لشمل اعدائه بالعوالى والشوارف * المجدد بالمعالى ما اندرس من العوارف والمعارف * المتوسـد فى اريكة الخلافة الكبرى * التى لا اشرف منها ولا اسمى * السلطان ابن السلطان السلطـان الغازى * عبد الحميد * خان * ادام الله دولته وابد سلطنته ماتحركت الافلاك ودارت الازمان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية * فى دار السلطنة السنية * حرسها الله تعالى مع سـائر البلاد بحفظه الصمدانى * من الجهات الست بالسبع المثانى * فى غرة شهر جمادى الآخرة سنة تسع وثلثمائة والف من الاعوام * من هجرة من هو اسعد الانبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه وعلى آله واصحابه الصلاة والسـلام * مافاح مسـك الختام * ولاح بدر التمام *

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان بايزيد جامع شريفى درسـعاملرندن اكينلى اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى افندى المصحح

بايزيد جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد اسعد افندى رئيس المصححين فى المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استـانبولى السـيد حافظ محمد امين افندى المصحح

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنـان آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد امين افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحـاج حافظ احمد افندى المصحح



